

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمانيين

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022-2023 : دورة أبريل 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	دورة أبريل 2023
• محضر الجلسة رقم 095 ليوم الثلاثاء 27 رمضان 1444هـ (18 أبريل 2023م) 12289	
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف الحكومة).	
• محضر الجلسة رقم 096 ليوم الثلاثاء 4 شوال 1444هـ (25 أبريل 2023م) 12301	
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع "السياسة السياحية الوطنية".	
	صفحة
	• محضر الجلسة رقم 093 ليوم الجمعة 23 رمضان 1444هـ (14 أبريل 2023م) 12250
	جدول الأعمال: افتتاح أشغال دورة أبريل من السنة التشريعية 2022-2023.
	• محضر الجلسة رقم 094 ليوم الثلاثاء 27 رمضان 1444هـ (18 أبريل 2023م) 12255

محضر الجلسة رقم 093

التاريخ: الجمعة 23 رمضان 1444هـ (14 أبريل 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: افتتاح أشغال دورة أبريل من السنة التشريعية 2022-2023.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

خير ما نفتح به أعمال دورة أبريل آيات بينات من الذكر الحكيم.

تفضل سيدي.

السيد المقرئ عبد الكريم الباقي الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

"يَا أَيُّهَا النَّامُوسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ تَقْوَى (الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْمَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ (لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ (تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ (مَلَأَهُمْ حَتَّى كَفُّوا الْفُجْرَ

صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

الله أكبر.

أدعو الجميع للوقوف للنشيد الوطني.

الجميع وقوفاً

مشرق الأنوار

منبت الأحرار

منتدى السؤدد وحماه

دمت منتداه

وحماه

للعلاعنوان

عشت في الأوطان

ذكرى كل لسان

ملء كل جنان

بالجسد

بالروح

هب فتاك

لبى نداك

في فمي وفي دمي

هواك ثار نور ونار

للعلاسعيا

إخوتي هيا

أن هنا نحيا

نشهد الدنيا

بشعار

الله

الملك

الوطن

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 18 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يسعدني أن أترأس اليوم هذه الجلسة العمومية المخصصة لافتتاح أعمال دورة أبريل من السنة التشريعية 2022-2023.

وإنه لمن بشائر الخير واليمن أن يتزامن هذا الموعد الدستوري الهام مع العشر الأواخر من شهر رمضان الفضيل، وهي أعظم أيامه وفيها نلتمس أعظم الليالي، ليلة القدر المباركة.

وفي غمرة هذه الأجواء الروحانية، ندعو الله عز وجل أن يجعلنا جميعا ممن تنالهم رحمة ومغفرة شهر رمضان وتشملهم بركاته وأنواره الربانية، ضارعين إليه تعالى أن يحفظ الشعب المغربي قاطبة، ويمن على مولانا الإمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس بموفور الصحة والسلامة والعافية، وأن يقر عينه بولي عهده الأمير مولاي الحسن ويشد أزره بصنوه السعيد الأمير مولاي رشيد ويحفظ كافة الأسرة الملكية الشريفة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

بينما نفتح هذه الدورة، لا تزال آثار الأزمة الاقتصادية الحالية، التي أدت أسباب متشابهة إلى تعقيدها، ترخي بظلالها الثقيلة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في كل الدول، ومن أبرزها استمرار تفاقم العوامل المتعلقة بالتضخم بكل أنواعه، والمشكل الطاقى، وندرة المواد الأساسية، وأزمة ارتفاع كلفة المعيشة وغلاء الأسعار، وتضرر القطاعات الفلاحية، وتشديد السياسات النقدية، وانكماش النمو، وهي كلها عوامل تؤثر على جميع الشرائح المجتمعية.

حضرات السيدات والسادة،

للمجلس.

وقد لامست حصيلة هذه الفترة على الخصوص مجالات التشريع وتقييم السياسات العمومية والعلاقات الخارجية والديبلوماسية البرلمانية، فضلا عن ترسيخ دور مجلسنا الموقر في احتضان الحوارات الوطنية الكبرى بشأن القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني وتحظى بأهمية خاصة لدى للمجلس.

فعلى مستوى التشريع، تواصل عمل اللجان الدائمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، حيث صادقت لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بعد نقاش عميق ودقيق مع الوزارة المختصة، على مشروع قانون يتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، بعد إدخال مجموعة من التعديلات عليه.

ومن جهتها، وفي إطار أحكام الفصل 81 من الدستور، وافقت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين على مشروع مرسوم بقانون رقم 2.23.102 يتعلق بحل "وكالة حساب تحدي الألفية - المغرب" وتصفيته.

ومن جهة أخرى، فإنه يعول على مجلسنا خلال هذه الدورة، المساهمة في تطوير المنظومة القانونية الوطنية، لجعلها في خدمة الأولويات المجمع حولها، ولاسيما تأهيل المنظومة الصحية وتعميم التغطية الاجتماعية، سواء من خلال البت في مشروع القانون المتعلق بالتعاون المتبادل، أو مشاريع القوانين التي سترد علينا من مجلس النواب، المتعلقة بإحداث "الهيئة العليا للصحة" و"الوكالة الوطنية للدم ومشتقاته" و"الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية"، كما نتطلع إلى المصادقة على باقي النصوص المحالة على مجلسنا والتي من شأنها تقديم أجوبة لبعض الإشكالات المجتمعية.

كما سنسعى خلال هذه الدورة، بتنسيق مع الحكومة، إلى التجاوب الإيجابي مع المبادرات التشريعية للسيدات والسادة المستشارين نحو تحقيق نوع من التوازن على هذا المستوى بين الجهازين.

وبالنسبة لمراقبة العمل الحكومي، فإننا كممثلين للأمة، مطوقون بأمانة إيصال هموم المواطنين والسعي إلى إيجاد حلول لها، لذلك ينبغي استثمار الآليات الرقابية المختلفة التي وضعها الدستور.

وإن الحديث عن الأسئلة كآلية رقابية، يدفعنا إلى التنويه بثبات أعضاء المجلس على الطرح المنتظم لقضايا المواطنين والمواطنات، بحيث تواصل خلال الفترة الفاصلة بنفس الوتيرة المعهودة إيداع الأسئلة الكتابية منها والشفهية، دون أن نغفل الجهود الكبيرة الذي تبذله وزارة العلاقات مع البرلمان في عملها التنسيقي بخصوص الأجوبة عن الأسئلة الكتابية، والتي بلغت خلال الفترة الفاصلة فقط ما مجموعه 1144 جوابا كتابيا توصل بها المجلس، علما بأن عدد الأسئلة الكتابية المقدمة خلال نفس الفترة بلغ 111 سؤالا مقابل 322 سؤالا شفهيًا، لتبلغ بذلك نسبة الإجابة عن الأسئلة الكتابية خلال دورة أكتوبر 2022 والفترة

إن الملامح الكبرى للوضعية الدولية الراهنة حبلت بالكثير من المعضلات، ومن الطبيعي أن لهذه الوضعية إسقاطات سلبية على الإطار العام الذي تتفاعل فيه بلادنا، وبالتالي فهي ليست في منأى عن هذه التأثيرات السلبية، والتي لا تدخر حكومتنا جهدا في تجاوز هذه الصعوبات، وتخفيف العبء عن المواطنين.

إن المرحلة اليوم، تتطلب منا، أكثر من أي وقت مضى، مزيدا من شحذ الهمم وتقوية العزائم وتوطيد تماسكنا الوطني والتفافنا القوي حول القيادة الملكية الرشيدة، فهذا السبيل هو وحده الكفيل بتعزيز الشروط الموضوعية والذاتية لمناعتنا السياسية والاقتصادية ولحتمتنا الاجتماعية، وحماية نموذجنا التنموي، والوصول إلى أعلى الدرجات الممكنة للمقاومة والصمود في وجه الأزمات والتقلبات المرتبطة بالخصوص بالسياق الدولي المضطرب، تماما مثلما فعلنا وحالفنا النجاح في تطويق تداعيات جائحة كورونا وغيرها.

إن الأزمات التي بعثت أوراق المشهد العالمي خلال السنوات الأخيرة، بقدر ما تفرزه لنا من تحديات جمة، بقدر ما تقوي فينا الإيمان العميق بأهمية ونجاعة مسلسل الإصلاحات الهيكلية الكبرى الجارية في بلادنا، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خصوصا في الجوانب المتصلة بالمراجعة المستمرة للمنظومة التشريعية الوطنية في نطاق أحكام دستور المملكة وبما يتلاءم مع المعايير والالتزامات الدولية للمغرب.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى حدث هام عرفته الفترة الفاصلة بين الدورتين، ويتعلق الأمر بالقرار الأخير لمجموعة العمل المالي (GAFI)، بإجماع أعضائها، والقاضي بخروج المملكة المغربية من مسلسل المتابعة المعززة، أو ما يعرف بـ "اللائحة الرمادية"، وذلك بعد تقييم مسار ملاءمة المنظومة الوطنية مع المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منذ اعتماد خطة العمل الخاصة بالمملكة المغربية من طرف هذه المجموعة في فبراير 2021.

وإن من شأن هذا القرار المهم، الذي نعزبه من موقعنا البرلماني بحكم المساهمة المقدرّة لمجلس المستشارين في الإصلاحات التي أفضت إليه، من شأنه تعزيز مكانة المغرب وسمعته على المستوى الدولي فيما يتعلق بملاءمة منظومته التشريعية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز تعاون المغرب وموقعه التفاوضي مع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف، فضلا عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي.

حضرات السيدات والسادة،

نفتتح هذه الدورة بعد فترة فاصلة استطعنا خلالها، ولله الحمد، تحقيق العديد من المنجزات بإسهام وافر من كل الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة والمؤقتة، وبتعبئة مقدرة للجهاز الإداري

الصحراء المغربية، والذي كان ثمرة اللقاء التاريخي الذي جمع صاحب الجلالة حفظه الله برئيس الحكومة الإسبانية معطي أساسي لانطلاق خارطة طريق طموحة وبناءة، مما أدى إلى المزيد من التنسيق والتشاور المستمر، أعطى زحما إيجابيا للتبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين، ومجلس المستشارين -رئيسا ومكتبا وأعضاء- يواكب هذه المرحلة ويدعمها لتستمر الروابط بين المملكتين نموذجا في علاقات الجوار البناء والمتضامن.

كما أن اعتراف العديد من الدول الأوروبية وأغلب الدول العربية والإفريقية بأهمية المقترح المغربي لطّي صفحة النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، وكذا تنامي حضورنا بالقارة الإفريقية والتلاحم الوطني الدائم للدفاع عن وحدتنا الترابية، يحتم علينا كبرلمانيين بذل المزيد من الجهود في إطار كل التجمعات البرلمانية وعلى المستوى الثنائي، لتفنيد كل الإدعاءات والأكاذيب التي تروم النيل من كل هذه المكتسبات، ونجدد بالمناسبة تجددنا الدائم وراء جلالته الملك نصره الله للدفاع المستميت عن القضايا الكبرى للمملكة.

ومن جهة أخرى، فقد تميزت هذه الفترة وبمساهمة كافة مكونات المجلس بمواصلة تعزيز الانخراط في الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية وفي الإطار الثنائي في الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الإستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية.

وفي هذا الإطار، وبدعوة كريمة من رئيس مجلس الشيوخ البولندي، قمنا على رأس وفد عن مجلس المستشارين، بزيارة عمل لجمهورية بولندا.

كما قمنا بزيارة عمل لجمهورية مصر العربية بدعوة كريمة من رئيس مجلس الشيوخ المصري، شكلت مناسبة لترسيخ مسار العلاقات المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وعلى مستوى المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، شاركنا خلال هذه الفترة على رأس وفد من مجلسي البرلمان، في أشغال الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي، بمدينة المنامة، عاصمة مملكة البحرين، تحت عنوان "تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة: محاربة التعصب".

وقد أجرينا بهذه المناسبة سلسلة من المباحثات واللقاءات الثنائية مع رؤساء ووفود البرلمانات الوطنية والاتحادات الجهوية والإقليمية المشاركة، وعلى رأسهم رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، ورئيس المجلس الوطني لدولة فلسطين، ورئيسة مجلس الشيوخ ونائبة رئيس جمهورية الأوروغواي، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الزيمبابوي، ورئيس البرلمان العربي، ورئيس البرلمان

الفاصلة 63% (1522 جوابا من أصل 2418 سؤالا كتابيا مطروحا).

ورغبة في التواصل مع جميع الفئات المجتمعية، تفعيلًا لأحكام القانون التنظيمي المتعلق باللغة الأمازيغية، ستعرف هذه الدورة انطلاق الترجمة الفورية لأشغال جلسات الأسئلة الشفهية للمجلس إلى اللغة الأمازيغية، وذلك كثمرة لمجهود تنسيقي وثيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومع الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تحت إشراف السيد رئيس الحكومة.

وبالنسبة لتقييم السياسات العمومية، وبعد موافقة مكتب المجلس على منهجية وبرامج عمل المجموعات الموضوعاتية الثلاث التي شكلناها في الدورة المنصرمة حول الإعاقة والتعليم والتكوين والجهوية ومناخ الأعمال، فقد بلغت هذه الأخيرة مراحل متقدمة في إطار جمع المعلومات، بعد توصلها بمجموعة من الإحصائيات والمعطيات من القطاعات الحكومية المعنية ومن المندوبية السامية للتخطيط، وهي الآن بصدد عقد اجتماعات مع السيدات والسادة الوزراء المعنيين بمجال اشتغالها وبرمجة زيارات ميدانية في إطار مواصلة تنفيذ برنامج عملها وبغرض تدقيق المزيد من المعطيات.

وبالنسبة للعلاقة مع المؤسسات الدستورية، وفي إطار تكريس علاقات التعاون معها في شتى المجالات، سواء على مستوى الأنشطة والمنتديات التي ينظمها المجلس أو باقي أجهزته، والتي اتسمت بعقد لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج يوم الإثنين 20 فبراير 2023 لقاء تواصلي، قدم خلاله السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأي هذا المجلس حول "تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم- الفرص والتحديات".

ومن المزمع كذلك خلال هذه الدورة، وبعد صدور تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، تقديم السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات عرضا عن ذلك أمام جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان، والذي سيكون متبوعا بمناقشة داخل مجلسنا مع الحكومة، كما أن تقديم ومناقشة مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021، سيكون أيضا مناسبة أخرى للإطلاع على تقرير هذا المجلس المتعلق بتنفيذ قانون المالية والتصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين والحساب العام للمملكة.

حضرات السيدات والسادة،

وفيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فإننا نعرب عن اعتزاز المجلس بالإنجازات الدبلوماسية المغربية تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي أدت إلى مكاسب نفخر بها وإلى تحولات كبرى على صعيد دعم الوحدة الترابية للمملكة، فالاعتراف الأمريكي بمغربية أقاليمنا الجنوبية شكل منعطفًا مهما في الدفاع عن حقنا المشروع، كما أن موقف المملكة الإسبانية الداعم لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الإطار الأنسب والأكثر مصادقية لحل قضية

الإفريقي، ورئيسة برلمان أمريكا اللاتينية والكارييب.

وقد همت هذه اللقاءات سبل تعزيز الحوار البرلماني بين مجلس المستشارين والبرلمانات الوطنية والقارية والإقليمية، وتقوية حضوره في المحافل البرلمانية الدولية، خدمة للمصالح العليا لبلادنا، وإبراز مواقفها تجاه القضايا الإقليمية والدولية تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لمولانا أمير المؤمنين.

وقد شاركت وفود مجلس المستشارين أيضا خلال هذه الفترة في أشغال الدورة الثانية من المؤتمر البرلماني روسيا-إفريقيا الذي انعقد بالعاصمة موسكو، والدورة الحادية والثلاثين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي والدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والاجتماع الطارئ للجنة فلسطين التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إضافة لزيارة لمجلس اللوردات البريطاني في إطار مجموعة الصداقة والتعاون المغربية البريطانية.

كما استقبل مجلسنا في إطار زيارة عمل للمملكة هي الأولى من نوعها، رئيس مجلس الشيوخ الكندي على رأس وفد برلماني هام، كانت مناسبة سانحة لإجراء مباحثات مثمرة مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين ببلادنا.

واستقبل مجلسنا في إطار زيارة عمل لبلادنا رئيسة مجلس الشيوخ بمملكة إيسواتيني شددنا خلالها على ضرورة تطوير التعاون البرلماني وتبادل الخبرات بين المؤسستين التشريعتين.

وعلى مستوى أمريكا اللاتينية استقبل مجلسنا في إطار زيارة عمل رئيس وأعضاء مجموعة الصداقة الأوروغويانية المغربية برئاسة نائب رئيسة مجلس الشيوخ الأوروغوياني، تم خلالها استعراض أهم الخطوات التي ميزت مسار العلاقات البرلمانية بين البلدين، وتوجت بزيارة لمدينة العيون.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الإقليمية والدولية، احتضن مجلس المستشارين أشغال الجمعية العامة السابعة عشر لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، تناولت جميع مواضيع وقضايا ذات راهنية كبرى بالنسبة للمنطقة.

وقد عرفت هذه الدورة، انتخابنا بالإجماع رئيسا لهذه المنظمة البرلمانية الإقليمية للفترة 2023-2024، وهو ما شكل اعترافا وتقديرا للدور الذي تقوم به المملكة المغربية في تعزيز القيم المشتركة والحوار والتفاهم بين بلدان المتوسط، بما يخدم السلام والاستقرار والتعايش والتنمية والازدهار لشعوب المنطقة.

وسيوصل مجلسنا خلال الفترة المقبلة تعزيز دبلوماسيته البرلمانية من خلال تبادل الزيارات، والانخراط في الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، وكذا احتضان المنتديات والتظاهرات الإقليمية

والدولية.

كما يعترم البرلمان المغربي أيضا بمجلسيه والاتحاد البرلماني الدولي تنظيم أشغال المؤتمر البرلماني حول "حوار الأديان: العمل معا من أجل مستقبلنا المشترك"، وذلك بدعم من تحالف الحضارات التابع لمنظمة الأمم المتحدة والرابطة المحمدية للعلماء.

وسيكون هذا الحدث مناسبة لإبراز دور المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة نصره الله وأيده، في ترسيخ قيم التسامح والتعايش بين مختلف الديانات.

إننا نتطلع في مجلس المستشارين أن نكون، مؤسسة دستورية، في مستوى الثقة المولوية السامية والتوجهات الرشيدة لجلالته حفظه الله، بشأن مواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن القضايا العادلة لبلادنا، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، وعن المبادرة المقدمة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية.

حضرات السيدات والسادة،

أما على صعيد الأنشطة الإشعاعية، فقد نظم المجلس، يوم الثلاثاء 21 فبراير 2021، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله فعاليات المنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية، تحت شعار "الرأس مال البشري: رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية".

في الختام، لا بد من التذكير بأنه ينتظرنا خلال هذه الدورة جدول أعمال غني، كما وكيفا، يستدعي منا جميعا أن نباشره وننكب عليه بكل ما يقتضيه من همة وحيوية ونشاط وإرادة لا تلبس، حتى نكون في مستوى التطلعات والطموحات المشروعة للشعب المغربي، وجديرين بالثقة المولوية الغالية.

إن مجلس المستشارين يدرك دقة المرحلة الراهنة وما تفرزه من تحديات جسام ورهانات كبرى تتطلب الانخراط الجماعي الواعي، والتحلي بالروح الوطنية العالية ونكران الذات والترفع عن الحسابات الضيقة.

ومن هذا المنطلق، نؤكد للحكومة الموقرة أن المجلس، كما كان دأبه دائما، سيبقى متأهبا ومتحمسا لمزيد من التعاون والعمل المشترك البناء في نطاق احترام أحكام الدستور ومرعاة المبدأ الدستوري القاضي بتعاون السلطات بما يحقق المصلحة العامة للوطن والمواطنين من خلال منجزات ملموسة.

وفي هذا الصدد، أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى السيد رئيس الحكومة المحترم وإلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرة، وأخص بالذكر السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على الجهود الطيبة المبذولة لإحكام التنسيق

والتعاون بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

وأتوجه أيضا بالشكر إلى السيد رئيس مجلس النواب منوهاً بالمستوى العالي للتنسيق والتفاهم بين المجلسين.

وإنها مناسبة سانحة أيضاً لأتوجه بالشكر كذلك إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة والمؤقتة على حسن التعاون والالتزام، مهيباً بالجميع المضي على نفس النهج، نهج الحضور المنتج، والمشاركة المسؤولة،

والفعالية والانضباط، وهي قيم نأمل صادقين أن تحظى بمزيد من التكريس في أعمالنا ومبادراتنا المندرجة ضمن المجهود التنموي الوطني تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

شكراً على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 094

التاريخ: الثلاثاء 27 رمضان 1444هـ (18 أبريل 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة التاسعة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال الجلسة، أدعو المجلس الموقرة لتلاوة الفاتحة وقوفا على الأقدام ترحما على الشخصيتين الوطنيتين: الأستاذ عبد الواحد الراضي، والأستاذ خالد الناصري، واللذان ليبيا داعيان رهما في الأيام الأخيرة، راجيا من الله تعالى أن يتغمدهما برحمته، إنا لله وإنا إليه راجعون.

الجميع وقوفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ () الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ () مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ()
 إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ () هِدْيَا الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ () صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
 عَلَيْهِمْ () غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ.

أمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

كما أحيط المجلس الموقر علما بأنه طبقا لأحكام المادة 10 من القانون رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، فإن النقل المباشر لهذه الجلسة مصحوب بالترجمة الفورية للتعبيرات اللسانية الأمازيغية التالية: تاريفيت، تاشلحيت، تمازيغت.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مجلس المستشارين بعد اختتام دورة أكتوبر 2022 بمشروع القوانين التالية:

- أولا، مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية، وقد ورد من مجلس النواب بتاريخ 8 فبراير 2023؛

- مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، وقد أودع بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة بتاريخ 8 فبراير 2023؛

- مشروع قانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 01.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل، وقد أودع بالأسبقية من لدن رئيس الحكومة بتاريخ 9 مارس 2023.

وتوصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الحكومة، يحيط من خلالها علما بانتخاب ثلاثة (3) أعضاء جدد في مجلس المستشارين على إثر الاقتراع الجزئي الذي أجري في 16 فبراير 2023 كما يلي:

- السيدة زهرة محسين عن الاتحاد المغربي للشغل؛

- والسيد عبد الإله السببة عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب برسم الهيئة الناخبة لممثلي المأجورين؛

- ثم السيد محمد عزيز بوسلخن عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، برسم الهيئة الناخبة لممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية بالدائرة الانتخابية لجهة سوس- ماسة، كلميم - واد نون، العيون - الساقية الحمراء، الداخلة - واد الذهب.

وأودع أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية لدى مكتب المجلس مقترح قانون يقضي بإحداث مجموعة القطب الاجتماعي.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 8 فبراير 2023 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 322 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 120 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 1144 جوابا.

في الاتفاق ديال 30 أبريل مأسسة الحوار الاجتماعي كائنة عندنا الوزراء هنا لا وزير الصحة اللي غادي يكون، السيد وزير التجهيز ووزير الصناعة، طرحنا أسئلة أنية وعندنا الراهنية ديالها، وطبقا للمادة 294 كان مفروض أنه السادة الوزراء أن يتجاوبو ويتفاعلو إيجابيا مع الأسئلة، لأنه احنا نتعتبرو بأنه هاذ المسألة بحال إلى تيمنعو الأعضاء أنهم يمارسو الحقوق ديالهم الدستورية في المراقبة ديال الحكومة.

نتمنوا أن الحكومة أنها تستدرك لأنه كائنة سابقة، لأن الأسئلة الأنية.. لأن حتى سؤال آني ما مطروح في هاذ الجلسة، وهاذ الشي غير مقبول من طرف الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن إلى اسمحتولي.

نعم سيدي؟ تفضل السيد الرئيس.

نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

.. كيفاش هاذ الجلسة أول مرة بدون أمين، واش الأمناء علاش منتخبين؟ راه منتخبين باش يكونو حاضرين في الجلسات، هاذي أول سابقة في تاريخ البرلمان تكون الجلسة بدون أمين.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

المادة 65 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، والذي صادقت عليه المحكمة الدستورية فأصبح امتدادا للدستور، تعطي الإمكانية لأي عضو من أعضاء المكتب أن يقوم مقام الأمين إذا عاقه عائق، صافي.

شكرا.

إذن إذا اسمحتوليا، نستهل جدول أعمال هاذ الجلسة بالسؤال الأول والموجه لقطاع التجهيز والماء، وموضوعه "تسريع عملية ربط القرى الجبلية والمائية بالشبكة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي حلي.

المستشار السيد محمد حلي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 18 أبريل 2023، تقدم بها منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول موضوع "استمرار ارتفاع الأسعار ومدى نجاعة إجراءات دعم القدرة الشرائية"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي أجابت بتعذر التفاعل مع هذا الطلب.

وسنكون على موعد، مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 23.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات.

ونستهل جدول هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع التجهيز والماء، وموضوعه "تسريع عملية ربط القرى الجبلية والمائية بالشبكة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

.. نعم سيدي؟

تفضل، السي لحسن، في إطار التسيير؟

.. واش في إطار التسيير؟

تفضل أسيدي.

المستشار السيد لحسن نازهي (نقطة نظام):

السيد الرئيس، شكرا.

غير بالنسبة للمادة 294 من النظام الداخلي ديال مجلس المستشارين، كائنة الإمكانية ديال الأعضاء ديال المجلس أنهم يقدمو أسئلة أنية للحكومة، اللي تكون ظرفية وتكون عندها الراهنية ديالها ومفروض أن الحكومة تعطينا توضيحات وتعطينا أجوبة على الأسئلة، علاش هاذ نقطة نظام درتها وعلاش طرحت هاذ الفصل بالضبط؟ لأنه اليوم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخوض إضرابا عاما في الوظيفة العمومية، نظرا لعدم التزام.. مصحوبا بوقفات احتجاجية طبعاً، نظرا لعدم التزام الحكومة بالاتفاق ديال 30 أبريل، هاذ الالتزامات اللي من خلالها:

أولا، تحسين الدخل، وزيادة في الأجور..

السيد رئيس الجلسة:

السي لحسن هذا ما عندو علاقة، وما عندو علاقة بالتنظيم، وبالتالي خارج المادة 167.. الله يجازيك بخير.

المستشار السيد لحسن نازهي:

.. لأن طرحنا سؤال آني كهم مأسسة الحوار الاجتماعي، وجاية

كما نعلم جميعا أن المسالك الطرقية بالعالم القروي تعد تحديا حقيقيا أمام التنمية المحلية بكل تجلياتها، وهذا ما يدعونا إلى أن نتقاسم معكم جزءا من المعطيات فيما يخص التنمية وخصوصا بإقليم وزان، الذي يحسب ترابيا على جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، مع العلم أنها تبعد عنه بمئات الكيلومترات، فلو تم العمل على فتح طريق تربط بين وزان عبر أسجن والقصر الكبير، فسوف تتحول المسافة من 180 إلى 40 كيلومترا فقط.

وندعوكم، السيد الوزير، كما عهدنا فيكم، إلى العمل على تصنيف الطرق التي أنجزتها جهة طنجة- تطوان- الحسيمة خلال السنوات القليلة الماضية، لتستفيد بدورها من الصيانة الضرورية، وهي التي كلفت ميزانيات مهمة، وعلى تتبعكم لأشغال إنجاز الطريق الرابطة بين سوق الأربعاء وقرية بن عودة.

السيد الوزير المحترم،

نضع بين أيديكم ملتصق السادة البرلمانيين بإقليم تاونات وإقليم وزان في إنشاء قنطرة تربط بين الإقليمين، من أجل تسهيل حركة المرور والسلع والأشخاص، حيث ستسهم في الدفع بالتنمية المحلية بين الإقليمين، وكذلك تثنية الطريق الرابطة بين وزان وشفشاون والطريق الرابطة بين وزان وسوق الأربعاء.

لذا، لنا الثقة في إرادتكم النبيلة في التجاوب مع مطالب ومعطيات الساكنة القروية من أجل تفعيل وخلق برامج طرقية، تضمن الربط الترابي بين الجماعات والجهات وفك العزلة وتساهم في التنمية المحلية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ المعطيات وعلى كذلك النقط الواضحة.

أنا اللي بغيت نأكد لكم وهو:

أولا، احنا داخل الوزارة كنشتغل على العديد من المشاريع التي تفضلتم بها، وتنقومو بالدراسة ديالها، باش نشوفو الكيفية ديال البرمجة ديالها.

نقطة ثانية وهو أنه في إطار المخطط الجهوي للتنمية بالنسبة لأقاليم الشمال، فهناك العديد من البرامج التي تم إعدادها بتوافق مع الوزارة من أجل تطبيق هذه المخططات الطرقية، اللي هي تتعني

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات التي ستعتمدها الوزارة لتسريع عملية ربط المناطق القروية والجبلية النائية بالشبكة الطرقية ببلادنا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فبالنسبة لهاد السؤال كما تعلمون بالنسبة لربط العالم القروي في المجال الطرقي، فهناك العديد من البرامج الأساسية التي تم اعتمادها، أولا، هنالك البرنامج الذي تم العمل به في التسعينات واللي مكن من بناء 11.000 كيلومتر، ثم البرنامج الثاني في إطار المخطط الوطني للطرق القروية، اللي تدار إلى غاية 2015، اللي تدارت فيه 15.000 كيلومتر، اليوم مع المخطط ديال تقليص الفوارق المجالية، فطبقا للتوجهات الملكية السامية فتم وضع 22.000 كيلومترا في هذا المجال.

واليوم، يمكن لنا نقول بأن إلى غاية آخر ديال سنة 2022 أنجزت منها 17.000 كيلومتر، هاذ الطرق القروية عندها واحد الأهمية قصوى، خصوصا أن، أولا، تتفك العزلة على المواطنين والمواطنات، وهنا يمكن لي نقل لكم بأن اليوم بفضل المجهودات المبدولة منذ التسعينات إلى اليوم وصلنا إلى 78% ديال المواطنين والمواطنات في العالم القروي اللي تم فك العزلة ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم، تفضلوا أستاذ.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إن المعطيات التي تفضلتم بتقديمها تترجم مدى الجهود المبدولة منذ إشرافكم على تدبير قطاع التجهيز والماء، وتعكس الرؤية الجديدة والديناميكية التي يشهدها القطاع الطرقي، من خلال مشاريع وبرامج طموحة تتوخى تحقيق الأثر والوقوع الإيجابي على مستعملي الشبكة الطرقية بكل أصنافها.

هاذ الفئة من هاذ الظروف ومن هاذ الضبابية اللي هي كتعيشها اليوم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.
التعقيب للفريق المحترم.
تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الوزير.

بداية، نحبيكم على الاهتمام الذي تولونه لهذه الشريحة من العمال، والتي نجد أن أغلبيتها قد قضت بالوزارة أكثر من 20 سنة أو 25 سنة.

نحن نعلم جيدا أن مشكل الشساعة الاستثنائية هو ليس مشكل قطاع التجهيز فقط، مشكل متداخل فيه وزارة المالية وفيه وزارة الرقمنة والإصلاح الإداري كذلك، لكن، السيد الوزير، الذي لا نفهمه هو أنه توجد في بعض الجهات، مثلا جهة تؤدي أجور الشساعة الاستثنائية بأجر الشساعة الاستثنائية، أي ما يعادل 3300 و3400 درهم، وفي نفس الجهة كذلك نجد إقليميا يؤدي الأجور بمقدار ديال 1900 درهم، على أنهم لا يعملون في إطار الشساعة الاستثنائية.

كانت هناك دورية للسيدة وزيرة المالية والسيد وزير الميزانية تحدد أجور العمال، لا نفهم لماذا لم تستفد هذه الشريحة من هذه الدورية، والتي تبدأ الأجور فيها من 3200 درهم.

قلتم أن عدد هاذ عمال الشساعة الاستثنائية بالوزارة يناهز 1324، فعلاراه هناك 1324 أسرة، السيد الوزير، في ظل هاذ الوضعية الحالية اللي كتجتازها البلاد رغم أن هذا إرث ورتتو الوزارة، فكنتلمسو منكم، السيد الوزير، بذل مجهود أكثر لتسوية هاذ الملف بصفة نهائية.

كذلك، على الصعيد القطاعي هناك بعض المديريات، السيد الوزير، لا تقتطع من أجور هؤلاء العمال واجب التقاعد، واجب الانخراط في (RCAR¹) أي أنهم يتقاضون أجورهم وفي آخر المطاف لا حق لهم في التقاعد.

هناك كذلك نقطة أخرى، هي أنهم في آخر كل 3 أشهر يلتجؤون إلى خصم 3 أيام من أجرة هؤلاء العمال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.
انتهى الوقت.

بالطبع الإقليم ديال وزان، الإقليم ديال الشاون.

وفي هذا الإطار، نقطة ثالثة وهو أنه بالنسبة للصيانة، فاحنا نتعتبرو بأن هذا من بين النقط اللي هي مطروحة بقوة، ولذلك اخدينا واحد المبادرة، بل على أساس أنه اللجان الإقليمية اللي كيتأسوها السادة العمال، باش أنها تقوم بتصنيف في العديد من هذه الطرق القروية، حتى تتم الصيانة ديالها.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الثاني، موضوعه "الشساعة الاستثنائية".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي عبد اللطيف، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،

عن وضعية عمال الشساعة الاستثنائية بوزارة التجهيز والماء نساثلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.
شكرا السيد المستشار.

أولا، كما تعلمون بالنسبة لموظفي ديال الشساعة الاستثنائية، فالعدد ديالهم اليوم هو 1326، وفي الواقع باش نكونوا واضحين فهاذ الإطار، بأنه هاذ الفئة ما كاينش واحد النص قانوني، اللي كيأطرحهم أو نص تنظيمي كذلك محدد اللي كيأطرحهم، ولذلك فهناك تفاوت في الأجور ديالهم، وكذلك هنالك إشكالية ديال الوضعية ديالهم.

ولذلك، احنا كحكومة، فاحنا منكبين مع وزارة المالية، مع وزارة الوظيفة العمومية، وعلى أساس أننا نشغلوا على هاذ الفئة باش إن شاء الله نلقاوها واحد الحل نهائي.

اللي يمكن لي نؤكد لكم بأن هاذ الملف أنا مهتم به شخصيا، ودرنا عدة لقاءات فهاذ الإطار، باش إن شاء الله نلقاوا واحد الحل اللي غيخرج

¹ Régime Collectif d'Allocation de Retraite

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب على الرد.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الرئيس المحترم والمستشار المحترم، على هاذ التفاعل. أنا اللي يمكن لي نأكد لكم وهو أننا تنشتغلو باش أننا نلقاو واحد الحل نهائي والنقابات الأكثر تمثيلية كلها أكدت على هاذ الأمر، و احنا بالتالي ما يمكن ليينا إلا نعملو جاهدين باش أننا نوصلو لو احد النتيجة نهائية اللي غتغل المشكل بكيفية هيكلية، وكاين إرادة ديال الحكومة ككل باش أننا نوصلو لهاذ النتيجة.

النقطة الثانية اللي بغيت نقول وهو أن بالنسبة للناس ديال الشساعة ديال صفرو، فهوما غيتخلصو هاذ الشهر، وقبل، إن شاء الله، العيد بالأجر ديالهم كامل، بالتالي هاذ المشكل، إن شاء الله، تجاوزناه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"الإجراءات المتخذة من أجل حماية الموارد المائية لبلادنا" موضوع السؤال الثالث لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال.

السي محمد رضى، تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لحماية المخزون المائي ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على السؤال.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لهاذ النقطة بالذات، فكما تعلمون الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة ديال أكتوبر كان واضحا، وركز على نقطة من بين الأمور الأساسية اللي خصنا نركزو عليها، وهو حماية الإمكانيات المائية في بلادنا، وفي هذا الإطار فالوزارة منكبة على هذا الأمر وتقوم بعدة أمور. الأمر الأول وهو أولا أننا نعرفو ما هو حجم هاذ الإمكانيات المائية، وهو معلوم تيأتي من خلال الإمكانية ديال تعبئة المياه من خلال السدود، وما هو مرتبط كذلك بالإمكانية ديال تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة، هذا في مجال التعبئة.

ثانيا، أننا خصنا نعرفو شنو هي الفرشة المائية وشنو اللي فيها، وبالتالي ففي هذا الإطار قمنا بالعمل على جرد كل الآبار اللي هي كاينة، وعندنا اليوم العدد ديال الآبار اللي تم الجرد ديالهم 372.000 بئر اللي هي محصاة، منها 12.800 اللي هي مغلقة وعندنا 23.667 اللي هي الواجب إغلاقها، زيادة على أنه 90% من هاذ الآبار فهي غير مرخصة، ودوزنا مقترح قانون اللي هو باش يمكن ليينا نتجاوزو هاذ الإشكالية.

من جهة أخرى، فمع المحافظة تنشتغلو باش أن نديرو واحد الجرد باش نعرفو بالضبط شنو هو العمق ديال هاذ الآبار وما هو الاستعمال ديال هاذ الآبار، وتكون عندنا واحد الخريطة مائية حقيقية، باش نعرفو شنو هي الفرشة المائية وكيفاش يمكن أن الواحد نشتغلو عليها.

نقطة ثالثة وهو أننا في نفس العمل، نقوم كذلك بأمر مهم وهو تطعيم الفرشة المائية، وهذا تيدار من خلال بناء العتبات ومن خلال بناء السدود التلية مع الجهات اللي غتساعد على تقييم هاذ الفرشة المائية، وتنشتغلو كذلك على عقد الفرشة، راه احنا تنشتغلو على عقدة فرشة ديال برشيد، قمنا بالتوقيع مع وزارة الفلاحة على عقدة الفرشة بالنسبة للمنطقة ديال الرشيدية في بوذنيب ومسكي.

تنشتغلو كذلك على المنطقة ديال زاكورة باش أننا نديرو كذلك عقدة فرشة هناك، وتنتكلمو على عقدة الفرشة شنو هي؟ وهو أنه تنشوفو أشنو هوما الإمكانيات المائية وتنوزعو الحصص حسب القدرات، وهذا تيجعل أنه الزراعات اللي تدار تما فهي تتكون مقننة حسب القدرات المائية، أنه تيمكن نغيرو الزراعات لأن هذه الزراعات مثلا تستهلك الكثير من الماء، إلى آخره من الأمور اللي تدخل في إطار هذه العقدة، وتيكون كذلك واحد العدادات اللي تتجعل أننا نعرفو بأن تم احترام هذيك الحصص اللي كانت مبرمجة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

السي رضى، تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

كتعاني بلادنا وعلى غرار العديد من دول العالم من التدايعات الوخيمة للتغيرات المناخية، الأمر الذي نتج عنه نقص حاد في الموارد المائية، مما يهدد الأمن المائي الوطني.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى ضرورة بلورة مقارنة حكومية شاملة لمعالجة أزمة ندرة المياه من خلال معالجة مشاكل السدود التي تعاني من الوحل والتبخر الذي يضيع على المغرب حوالي 70 مليار متر مكعب سنويا من الموارد المائية، أيضا تمكين الفلاحين من استعمال المياه الجوفية ومياه السدود من أجل السقي، الاعتماد على المياه المعالجة من أجل سقي الأراضي الفلاحية، خصوصا وأن الأمن المائي والأمن الغذائي مرتبطان ببعض، ولا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول تعتمد على السقي بهذه المياه بحوالي 80% في القطاع الفلاحي.

السيد الوزير المحترم،

إننا ندعو إلى المزيد من الاستثمار في مشاريع تحلية مياه البحر، وهنا لا بد أن ننوه بالمجهودات التي تبذلها الحكومة في هذا الباب، من خلال إحداث المحطات المتنقلة لتحلية المياه في مجموعة من الأقاليم، كما ننوه بإحداث محطة تحلية بأكادير التي مكن إحداثها من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري من الحفاظ على النشاط الفلاحي بجهة سوس- ماسة وتوفير مياه الشرب على الرغم من أن إحداث هذه المحطة لم يكن بغرض توفير مياه الشرب بمدينة أكادير، كما نقترح في هذا الباب وضع برنامج وطني خاص بالمدن الساحلية من أجل تحلية مياه البحر واستغلالها من أجل الشرب والسقي على حد سواء.

إضافة إلى ذلك، لا بد من:

- العمل على تسريع مشروع تحويل المياه بين الأحواض المائية؛
- إيقاف السقي للمساحات الخضراء بواسطة الماء الشروب واللجوء إلى استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- حل مشكل ضياع المياه بحوالي 30% من شبكة توزيع المياه بالمدن.

السيد الوزير المحترم،

كما يعلم الجميع، وضعت بلادنا منذ أكثر من 15 سنة سياسة مائية حظيت بإجماع جميع الفاعلين من أجل حل إشكالية ندرة المياه، لكن تدير القطاع الوصي على الماء بالحكومة السابقة فشل وأخفق في التدبير والتنزيل السليم لمعالم السياسة المائية، مما ضيع على بلادنا حوالي 10 سنوات من العمل في سبيل ضمان الأمن المائي، ولنا، السيد الوزير،

الثقة الكاملة في هذه الحكومة من أجل تدارك هذا التأخر ووضع حد لسوء تدبير هذا القطاع الحيوي ببلادنا، سواء تعلق الأمر بمياه الشرب أو مياه الري.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قبل المرور إلى السؤال الرابع، أود إبلاغ السادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارين أن المعدات الصوتية جديدة، وبالتالي يمكن التحدث عن بعد دون التقرب من الميكروفون.

وشكرا.

إذن "وضعية نهر أم الربيع" موضوع السؤال الرابع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد الإله لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

رمضان كريم للجميع.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم للنهوض بوضعية نهر أم الربيع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لهذا السؤال، فكما تعلمون بالنسبة لمصب أم الربيع، فهناك إشكالية حقيقية مرتبطة أساسا بالإشكالية ديال تناقص التساقطات المطرية والوقع ديالها على المنطقة، وكاين إشكالية كذلك ديال التلوث، زيادة على عوامل أخرى اللي أدت إلى أن هاذ المصب فهو يعرف إشكالية كبرى، وبالتالي من الضروري العمل على مواجهة هاته الإشكالية.

وفي هاذ الإطار، اللي يمكن لي نقوليكم وهو أن مصالح الوزارة فهي تقوم بعدة أمور، الأمر الأول وهو دارت واحد الدراسة حول الرواسب المائية للمصب واللي هاذ الدراسة مكنت من تحديد خارطة الطريق اللي

وانتشار الحشرات كالبعوض، الذي بات يؤرق الساكنة المجاورة للنهر وعلى رأسها ساكنة جماعة سيدي علي ابن حمدوش ومدينة أزموور.

السيد الوزير،

إن التدخل العاجل للنهوض بوضعية نهر أم الربيع أضحى ضروريا ويفرض نفسه في الوقت الراهن الذي يحتم علينا جميعا الحفاظ على ثروتنا المائية وحسن استغلالها بشكل جماعي ومشارك، كل من جهته ومن موقعه، فراهنية إصلاح وضعية هذا النهر تفرضها عوامل واقعية وموضوعية، بحيث أن قطع مياه السقي من طرف مسؤولي الحوض المائي على فلاحي منطقة دكالة أثربشكل كبير على الإنتاج الفلاحي، وهو ما ظهر أثره خلال هاته الشهور القليلة الماضية وما عرفته من ارتفاع في أسعار الخضرمختلف البواكير التي كانت تنتجها منطقة دكالة.

لذلك، فإنكم مطالبون بالإسراع في الحفاظ على هاذ المورد المائي بمعية كافة المتدخلين، ولقد تجاوزنا مرحلة التشخيص ويجب أن ندخل في مرحلة الأجراء، ومن هذا المنبر أطلب من السيد رئيس مجلس المستشارين تنظيم مهمة استطلاعية للوقوف على الوضعية الكارثية التي يعيشها هذا النهر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، التعقيب في إطار ما تبقى من الوقت.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا، راه احنا ما بقينا ناش دينا تنتفرجو في هاذ.. راه خدمنا وطلقنا العملية ديال المعالجة في أزموور.

ثانيا، بالنسبة للقضية اللي تكلمت عليها ديال الماء ديال السقي كان ضروري نعطيو الماء للشرب المواطنين في المنطقة وانتوما عارفين كذلك، وخير دليل على أننا اشتغلنا هو أننا درنا تحلية المياه ديال بالنسبة للجديدة، وبالتالي غادي تعطي الماء ديال الماء الصالح للشرب باش يبقى الماء للسقي، وإن شاء الله في الأسابيع المقبلة غتعطى الانطلاقة بالعمل به.

إذن احنا درنا المحطة مع المكتب الشريف للفوسفات، ووصلنا الماء للمواطنين والمواطنين، وهذا هو الدور ديال هاذ الحكومة، وهو العمل على أن نصل إلى المبتغى، وفي نفس الوقت بحال اللي تفضلتي، هاذ الأمر يتطلب أن يكون هنالك مقارنة شمولية وكل المتدخلين أنه يكون فيه، احنا تنشتغلو مع الوزارات المعنية، مع المنتخبين، وإن شاء الله غنلقاو الحل بنسبة لهاذ المصب وغادي يكون إن شاء الله في أقرب وقت.

غادي تمكنا باش نتجاوزو هاذ.. وفي هاذ الإطار يمكن لي نقول لكم كذلك أن قبل باش يمكن نبدأو نطبقو هاذ التصور وهاذ خارطة الطريق، إن شاء الله، اتفقنا على أننا نجيو للمنطقة ونديرو واحد يوم دراسي باش يكون اتفاق ديال كل الفاعلين لا ديال المنتخبين ولا الفاعلين ديال المجتمع المدني، وكذلك ناس اللي عندهم قيمة علمية مرتفعة، باش أننا نلقاو الحل نهائي وتكون واحد المقاربة شمولية.

من هنا لتما فشهرومارس الماضي قمنا بكحت المصب وإن شاء الله قبل الصيف المقبل كذلك سنقوم بعملية مماثلة.

من جهة أخرى، كاينة قضية ديال التلوث، وهنا انتوما عارفين وكالة الحوض المائي لأمر ربيع عندها شبكة تتكون من 29 محطة لمراقبة جودة المياه.

اليوم لي يمكن لنا نقولو بالنسبة لأمر الربيع فالجودة فهي حسنة 72% رغم الانخفاض المسجل في صبيب المياه بسبب قلة الأمطار، ولكن رغم ذلك فاحنا تنشتغلو وانتوما عارفين انطلقت أشغال إنجاز محطة معالجة المياه العادمة لمدينة أزموور للحد من أثرها السلبي على جودة المياه بسافة واد أم الربيع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الوزير،

للمرة الثانية نطرح عليكم هاذ السؤال، للأسف نسمع نفس الجواب، ويبقى هاذ المورد المائي يعيش في وضعية كارثية، بالرغم من كونه يحظى بمكانة هامة لدى ساكنة كل المدن والقرى التي يخترقها نهر أم الربيع، خصوصا منطقة دكالة لارتباطه الوثيق بذاكرتها، بغض النظر على دوره في القطاع الاقتصادي وأساسا في القطاع الفلاحي.

إن هاذ النهر يعتبر شريان حياة ومورد مائي وموقع طبيعي يحفظ التوازنات الأيكولوجية المهمة وجب الانخراط فيها بشكل جماعي للمحافظة على مخزونه المائي.

مع الأسف، في السنوات الأخيرة اختلت توازناته الإيكولوجية جراء عوامل تتقاطع فيما بينها بين ماهو بشري وطبيعي، حيث تغيرت معالم النهر في ظل استمرار تزايد مقذوفات المياه العادمة التي تخترق جوفه دون معالجة وتلوث الفضاءات الطبيعية المحادية لها، مما أصبحت معه مجموعة من النقاط تعرف انتشارا واسعا للجراثيم والمواد الخطيرة

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الخامس، موضوعه "وضعية الطرق السيارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السي عبد الكريم، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي الاستراتيجية الوزارة لتوسيع شبكة الطرق السيارة وصيانة الطرق الحالية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فبالنسبة للقضية ديال الطرق انتوما عارفين بأن عندنا 1800 كيلومتر ديال الطرق السيارة، وهي أطول شبكة في إفريقيا.

واليوم نشغل على، أولا، العديد من المشاريع: هنالك تثلث الطريق السيار الدار البيضاء- برشيد، والطريق السيار المداري للدار البيضاء، اللي هو مشروع استراتيجي اللي عندو واحد الوقع إيجابي على حركة التنقل بين شمال وجنوب المملكة، وعندنا كذلك إنجاز طريق سيار جديد ما بين تيط مليل وبرشيد على طول 30 كيلومتر، بميزانية ديال مليارو 100 مليون ديال الدرهم والهدف هو مواكبة التنمية المطردة من الجهة ديال الدار البيضاء- سطات؛

هنالك كذلك الإشراف المنتدب للمفوض من طرف وزارة التجهيز والماء لمشروع بناء الطريق السيار كرسيف- الناظور على طول 104 كيلومتر، ميزانية ديال 5 مليار ونصف ديال الدرهم، وهذا الطريق عندو أهمية قصوى لأن إن شاء الله غنفتحو الميناء جديد ديال الناظور غرب المتوسط، واللي غيكون عندو واحد الوقع اقتصادي مهم جدا على

منطقة الشرق، وكذلك على المنطقة ديال فاس- مكناس؛

وهنالك كذلك مشروع إنجاز الطريق السيار القاري الرباط - الدار البيضاء على طول 59 كيلومتر اللي غيكلف واحد 5 مليار كذلك ديال الدرهم، زيادة على أننا نشغل على دراسة تنكملو الدراسة، إن شاء الله، هاذ السنة ديال الطريق السيار ما بين مراكش وفاس عبر بني ملال وخنيفرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب المجموعة المحترمة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

كما تعلمون أن حوادث السير تؤثر بشكل سلبي على صورة وسمعة البلد، كما أن لها علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة، ومن خلال الاطلاع على أحد العروض التي قدمتها الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بالبرلمان، يتبين أن الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية بالمغرب مكنت من إنقاذ 2800 حياة ما بين 2015 و2021، بتراجع قدر بناقص 25%، ومن المتوقع أن تنقذ حتى 2026 حوالي 1900 حياة أي بتقليص نسبة الوفيات جراء حوادث السير بناقص 50%.

لكن، رغم كل هذا تبقى الأرقام التي تحصدها الطرقات جد مخيفة حيث أن حسب المعطيات المتوفرة لدينا أن حوادث السير تخلف سنويا ما يناهز 3500 وفاة، وأكثر من 10.000 مصاب بجروح بليغة، ولها تكلفة اقتصادية اجتماعية ومالية باهظة تقدر بـ 1.7% من الناتج الداخلي الخام، أي ما يعادل 19.5 مليار درهم سنويا، حيث أن أخطر هذه الحوادث يكون على مستوى الطرق السيارة وأن أسبابها مرتبطة أساسا بانعدام الأسوار والحواجز الواقية.

السيد الوزير،

صحيح أن المنشآت بالطرق السيارات تتعرض في الكثير من الحالات للتخريب من طرف بعض الأشخاص، بغية مزاوله الرعي غير المنظم وأنشطة أخرى، غير أن الكثير من المقاطع الطرقية التي بها كثافة سكانية لا تتوفر أصلا على حواجز، والأمثلة كثيرة، ولذا وجب التفكير، السيد الوزير، في توسيع رقعة هذه الأسوار والحواجز لتشمل النقط الحساسة، حماية لمستعملي الطريق وحفاظا على سلامتهم.

هذا، بالإضافة إلى مشكل الأسوار، هناك إشكالية العمر الافتراضي للقارعة والتي تحتاج لصيانة شبه دائمة، فمثلا الطريق السيار من الرباط في اتجاه فاس لا تنقطع بها الأشغال، مما يؤثر على حركة السير بهذا المقطع، كما هو الشأن كذلك بين الدار البيضاء ومراكش، وهو

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا في الفريق الاشتراكي هو حول الإجراءات والتدابير الجديدة التي تعتمدها الحكومة اتخاذها فيما يخص حفر الآبار في هاذ الظروف الصعبة نوعا ما.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، الرد.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لهاذ النقطة بالذات، فأريد فقط التذكير بأن الوزارة فهي تشتغل على وضع مقاربة جديدة في هذا المجال، باش يمكن لنا نسهلو الأمر بالنسبة للمواطنات والمواطنين، وفي نفس الوقت كذلك باش تكون شفافية أكثر في هاذ العملية.

ولذلك، فن:

- أحدثنا واحد نظام الشباك الوحيد، اللي هو موضوع رهن إشارة المواطنين والمواطنات لتتبع ودراسة الملفات المتعلقة باستعمال الملك العمومي المائي والحصول على التراخيص اللازمة في آجال معقولة لا تتعدى شهرين في أكثر تقدير؛

- إطلاق كذلك واحد المنصة إلكترونية اللي هي حديثة النظم، تمكن المرتفقين من الحصول على المطبوعات للإطلاع على الشروط الكفيلة لنظام الترخيص المعمول به؛

- درنا كذلك واحد التطبيق اللي بديناه في منطقة الحوض المائي ديال أبي رقراق، باش الواحد يأخذ مباشرة هاذيك الرخصة ديالو، وهذا من بين الأمور الجديدة اللي غنوسعو، غنعمو إن شاء الله من هنا إلى آخر السنة على الصعيد الوطني؛

- أكثر من ذلك، وهو أننا كذلك غنشتغلو على أساس أنه - هذا من بين الاختصاصات الجديدة اللي غنعطيو للمديريات الإقليمية - وهو أنهم المواطن غيمكن في عوض ما يمشي مثلا إلى بنسليمان باش يأخذ الرخصة إلى كان في الجهة ديال الرباط - سلا والحوض المائي ديال أبي رقراق، فهو في أي مدينة اللي كاين فيها، المديرية الإقليمية غيمكن يتسلم الرخصة ديالو، وهذا كله باش نسهلو على المواطنين والمواطنات.

شكرا.

يمس بحق مستعملها الذين يؤدون واجبات العبور مقابل الاستفادة من طريق سيار مثالي وانسيابي دون تأخير أو توقف.

هذا، دون أن ننسى الأخذ بعين الاعتبار التوقفات داخل مسار طريق السيار للأداء، الشيء الذي يستلزم إعادة النظر في مواقع بعض نقط الأداء والعمل على تحويلها إلى خارج مسار الطريق السيار عبر المخارج وعند نقط تحويل المسارات، للحفاظ على انسيابية المرور وتسهيل استعمال الطرق السيارة وتحسين جودة خدماتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

رد السيد الوزير على تعقيب المجموعة المحترمة.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فبالنسبة للنقطتين الأساسيتين اللي جا في التدخل ديال السيد المستشار، بغيت نذكر بأن بالنسبة لقضية الصيانة، فالشركة الوطنية للطرق السيارة دارت واحد البرنامج هام في هذا الإطار، لأن، بحال اللي تفضلت، العمر الافتراضي هو ديال 10 سنين إلى 15 سنة بالنسبة للطرق، وفي هاذ الإطار فعندنا واحد البرنامج ديال 500 مليون درهم سنويا اللي تيمشي في هذا المجال.

ممکن نقول لكم بأن من هنا إلى 2023 راه مليار و100 مليون ديال الدرهم، ما يساوي 226 كيلومتر اللي تتم اليوم الصيانة ديالها في هاذ المجال.

من جهة أخرى، فهناك كذلك ممرات جديدة اللي تدار بالنسبة للراجلين وافتتاح باحات استراحة جديدة، والتجهيز، بحال اللي تفضلت، بالعديد من الأمور الأساسية بالنسبة لمحاور الطرق السيارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أمر الآن إلى السؤال السادس موضوعه "منح رخص حفر الآبار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السبي عبد السلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

أولا، السيد الوزير، واحنا كنتكلمو على رخص حفر الآبار والمشاكل المتعلقة بالماء، نهنتكم أولا على المشروع الجديد ديال تحويل المياه من سد الوحدة لحوض أبي رقرق، وهذا مشروع كبير وكبير جدا ومهم، وطالما نادينا به منذ سنوات، وهذا يعتبر من الطرق السيارة الخاصة بالماء كما يقال، (les autoroutes de l'eau) مشروع مهم، ودائما كنا ننتقد بعض السياسات فيما يخص الماء، ولكن اليوم حان الوقت باش نعرفو وكذلك نهنتو باش نشجعوكم تمشيو في نفس الاتجاه ديال الاستثمارات فيما يخص الماء وتحويل المياه، الفائض اللي عندنا في الشمال إلى مناطق الوسط والجنوب، لما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية والفلاحية والاجتماعية والاستقرار، خصوصا في مجال العالم القروي، رغم أن الاستثمارات في هذا المجال تعرفوا أنها مكلفة ومكلفة جدا، ولكن أساسية ولا محيد عنها، فهذا كان كتوطئة للتعقيب ديالنا.

فيما يخص الرخص، بالفعل هناك تداير جديدة، لكن تنبغي نأكد، السيد الوزير، في الأخير اللي جيتو به في الجواب ديالكم فيما يخص تسليم الرخص في المديرية الإقليمية، هذا مهم ومهم جدا لأن هذه هي النقطة الأساسية اللي تبيحثو عنها الناس اللي تبيغيو يحفرو آبار وتبيغيو أن الرخص يكونو قريبة منهم وما تكونش.. لأن تتعرفو أن حفر بئر أو الرخصة هي ماشي سهلة، لأن فيها تدخلات متعددة ديال أطراف، وخصوصا في الأحواض المائية، لأن هي اللي مخول بهذا الترخيص في هذا الشأن، ولكن كايين هناك الوسطاء اللي هوما المديرية والجهات الأخرى.

فإذا استثمرنا ومشيتو في هذا المجال ديال تقريب التراخيص للمواطنين في المديرية الإقليمية غادي يكون واحد الأمر مهم ومجدي بالنسبة للناس اللي تبيحثو على حفر الآبار، وخصوصا في هذه الظروف اللي تتعرفوها أنها صعبة وكاينة سنوات ديال الجفاف وتبيغيو أنكم تمشيو في هذا الاتجاه ديال الاستثمارات في مجال المياه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، ما كايين تعقيب؟

شكرا.

إذن السؤال السابع تم تأجيله بطلب من الفريق المعني.

نمر إلى السؤال الثامن موضوعه "ترشيد الموارد المائية الفلاحية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي عابد تفضلو.

المستشار السيد عابد بادل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن ترشيد الموارد المائية الفلاحية ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فبالنسبة لهذه النقطة ديال الموارد المائية الفلاحية ببلادنا وبالكيفية ديال الترشيد ديالها، أنا يمكن لي نوضعكم في الصورة من خلال 3 ديال الأمور أساسية اللي قمنا بها:

الأمر الأول وهو أولا تيخص نعرفو ما هي الموارد، وبالتالي أنا ننقول لكم درنا واحد المسح ديال هذه الموارد المائية وتنديرو دراسة باش نعرفو الفحوى ديالها والإمكانيات المائية اللي هي كاينة، وانتوما عارفين بأن مع هذا الجفاف اللي عشنا في هذه السنوات الماضية واللي حتى هذه السنة كنعتبرو بأن نسبيا راه الجفاف ولا زال حاضرا، وهذا بالطبع عندو واحد الوقع على الفرشة المائية، فاللي يمكن لي نأكد لكم وهو أننا اشتغلنا على 3 الأمور:

- الأمر الأول وهو مخططات التنمية المندمجة للموارد المائية بالنسبة لكل الأحواض المائية، ويمكن لي نقول لكم بأن نسبة كبيرة منهم تمت المصادقة عليها، بالتالي عارفين دبا من هنا لـ 2050 أشنو هي الحاجيات ديال الفلاحة، أشنو هي الحاجيات ديال الماء الصالح للشرب، أشنو هي الحاجيات ديال الصناعة إلى آخره، أشنو هي الوضعية اللي احنا فيها اليوم، وأشنو هوما الأساليب وأشنو هوما الأمور اللي تيخصنا نقوموها إن شاء الله في المستقبل؛

- ثانيا كذلك كايين واحد المجهود كبير تدير فيه وزارة الفلاحة من أجل العمل على التشجيع على التنقيط واليوم وصلنا لواحد 700.000

بوصلة انتقاداتها نحو "المخطط الأخضر" الذي يعتبر إحدى المخططات الناجحة لبلادنا على جميع المستويات، سواء من حيث فرص الشغل التي وفرها وكذا الرفع من إنتاجية العديد من الأصناف الفلاحية لضمان الأمن الغذائي لبلادنا.

وعليه، نجدد لكم، السيد الوزير، مطلبنا الأني والملح بغية إعادة النظر في هذه الإجراءات بشكل مستعجل وفوري، لأن تداعيات وقف الإمداد وكلفتها جد ثقيلة على جميع المستويات، وهو ما عشناه هذه السنة من غلاء أسعار المنتوجات الفلاحية وتفاديه السنة المقبلة وجعل الفلاح مرتاحا، وفق رؤية مستقبلية واضحة لكي يوفر المنتجات الضرورية للمجتمع بالشكل الكافي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا، بغيت نأكد للسيد المستشار بأن هاذ العمل اللي تنقومو به تنمشيو في إطار القرارات اللي اخذتها الحكومة، وهو أننا نعطيو الأولوية للماء الصالح للشرب، لأن ما يمكنش تكون عندنا أزمة العطش في البلاد، وثانيا أننا نعطيو الماء للسقي، واللي بغيت نقول وهو أن هاذ التدابير اللي اخديناها تناخذوها في إطار مشترك مع وزارة الفلاحة، لأنه ضروري أننا نعطيو الإمدادات المائية الضرورية بالنسبة للفلاحة، ولكن في نفس الوقت كذلك ضروري كذلك أننا نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة للمواطنين والمواطنات.

أنا عارف بأن هاذ التوازن ماشي سهل، ولكن ضروري أننا نلقاويه حلول، واللي يمكن لي نأكد ليكم بأن في الأيام المقبلة راه إن شاء الله كايين بالنسبة للأحواض المائية الممكنة غنعطيو الماء للفلاحة باش يمكن لنا ننقذو المحصول ديال هاذ السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال التاسع موضوعه "غياب المرافق الصحية بباحات الاستراحة بالطرق السيارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم

هكتار اللي تحولت إلى التنقيط، وغادي نوصلو إن شاء الله إلى مليون هكتار من هنا لسنة 2030:

- ثالثا كذلك كايين واحد المراجعة ديال الزراعات اللي تدار حسب المناطق انطلاقا من القدرات المائية اللي هي كايينة في الفرشة المائية، باش ما يكونش واحد الوقع بحال اللي عشنا في بعض الأقاليم، أنه في آخر المطاف تدخل للماء الملوحة وبالتالي هاذيك الأرض ما تيمكنش للواحد يستعملها في المستقبل:

- وأخيرا، فكايين بالطبع البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027 اللي اعطيناه واحد الدينامية جديدة، طبقا للتوجهات الملكية واللي غيكون عندو واحد الوقع جد إيجابي بالنسبة للمواطنات والمواطنين خصوصا بالنسبة للفلاحة والمناطق القروية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الوزير المحترم،

أمام تراجع حقينة المنشآت المائية الكبرى بالمملكة، وكذا استمرار وضعية الجفاف، التي تسببت في تأخر الأمطار الشتوية خلال الموسم الحالي، الذي أثر بالسلب على المخزون المائي الاستراتيجي وعلى وضعية الفلاحة ببلادنا، وهو ما يستدعي مضاعفة المجهود لمزيد من الترشيد، لكن ليس على حساب قطاع الفلاحة وحده، حيث سجلنا بالمناسبة إقدام العديد من الأحواض المائية باتخاذ قرارات بقطع إمداد مياه السقي بشكل مفاجئ وبدون سابق إنذار، مما تسبب في تداعيات وخيمة على المحاصيل الفلاحية بمختلف أنواعها وأصنافها.

إننا نتفهم الوضع الحرج الذي تعرفه بلادنا جراء قلة التساقطات في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا لا يفسر بأي حال من الأحوال اللجوء لهذا النوع من القرارات وهذا الشكل، وهو ما يجعل أننا نتساءل معكم حول منظومة تدبير الأزمات التي يجب أن تكون في صلب الرؤى الاستراتيجية لهذه الأحواض، خاصة وأن ناقوس الخطر الداهم بندرة المياه كان قد نبه له جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، وكانت الاستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020 أكبر دليل على الرؤية المتبصرة لجلالته، والتي لم تستطع للأسف الحكومات المتعاقبة السابقة ترجمة محاورها على أرض الواقع، وهي التي كانت ستعطينا من هذا الوضع المتأزم الذي وصلنا إليه اليوم.

بالمقابل، نجد هذه الأطراف المسؤولة على ما وصلنا إليه توجده

السؤال.

السي عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة من أجل توفير المرافق الصحية في إطار تجويد الخدمات بباحات الاستراحة على متن شبكات الطرق السيارة الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

رد السيد الوزير.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للقضية ديال المرافق الصحية بباحات استراحة الطرق السيارة، أنا بغيت نأكد بأن طبعاً راحة ومستعملي الطريق السيارة كتدخل ضمن أولويات الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، وهذا كييجعل أنه هنالك العديد من الباحات ديال الاستراحة، ومن الشروط كذلك أنها كنضمون في إطار يكون في إطار دفتر التحملات باش تكون مواصفات دقيقة من مرافق صحية، مطاعم، صيانة العربات، محطات الوقود وقاعات للصلاة.

وفهناك الإطارات، هناك العديد من.. في إطار التدبير اللي كيتدار.. بكيفية كيوقع التفويت والاستغلال وتدبير هذه الباحات إلى شركات الوقود وفق دفتر التحملات من أجل تطبيق ذلك، وكتكون بالطبع المراقبة والمعينة من طرف الشركة، واحنا بالطبع الدور ديالنا أننا ندفعو في إطار أن يكون هنالك صرامة في تطبيق هذه الدفاتر التحملات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب.

محطات الاستراحة أو باحات الاستراحة مرافق ضرورية ومهمة، لكن الملاحظ أن بعضها لا يتوفر على بعض المرافق الضرورية، بالرغم من وجودها بدفتر التحملات، هي مرافق أساسية لمرتادي الطرق سواء السيارة أو العادية، وعدم وجودها يخلق مشاكل للمسافرين والعاملين بالنقل الطرقي.

اليوم، من الواجب أن ننبه إلى ضرورة تجويد الخدمات بهذه المحطات، وكذلك تجويد المرافق الصحية والترفيهية والزيادة في أعدادها، ليس فقط بالطرق السيارة والمدارات الحضرية، ولكن كذلك في الطرق العادية والمناطق النائية، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بدفتر التحملات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رد السيد الوزير على التعقيب.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فهناك الإطارات اللي يمكن اللي نأكد لكم بأن احنا غندفعو أن الشركة أنها تقوم بالواجب ديالها فهناك الإطارات من أجل المراقبة وضمان احترام دفتر التحملات، لأن هاذي كتدخل في إطار الخدمات الأساسية اللي كتعطى للمواطنين والمواطنات، واحنا كحكومة ما يمكن لنا إلا نعملو جاهدين باش تكون جودة عالية ديال هاذ الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى السؤال العاشر موضوعه "تأخر البرنامج الوطني للطرق القروية وضعف وثبرته".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

رغم الجهود المبذولة لفك العزلة عن المناطق القروية والجبلية، فالخصاص لا زال قائما.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية المتخذة لتعزيز البنية الطرقية القروية والجبلية على ضوء رؤية تنموية استراتيجية لهذه المناطق المهمشة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت فالواقع بالنسبة لهاذ النقطة بالذات نأكد بأنه هنالك إرادة قوية ديال صاحب الجلالة، باش أنه يكون فك العزلة على العالم القروي، وعلى أساسه تدار الصندوق ديال التنمية القروية، وعلى أساسه كذلك تدارت العديد من البرامج المهمة، لا فالتسعينات ولا ف 2015، ومن بعد تدار البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية اللي مبرمج فيها 22.000 كيلومتر ديال الطرق القروية اللي تنجزت فيها واحد 17.500 كيلومتر.

النقطة اللي أساسية اللي ضروري نأكد عليها، وهو أنه زيادة على الصعوبات اللي كانت في الإنجاز، انتوما عارفين مع الارتفاع اللي وقع ديال مواد البناء إلى آخره، فكانت العديد من المقاولات اللي كانت اخذت صفقات بثمان اللي هو كان أقل، جعل أنه البعض منها تعذر عليه أنه يقوم بهذه المشاريع.

الحكومة اخذت مع رئيس الحكومة، دارواحد المنتشور اللي مكتمم باش أنهم تعطى لهم بعض التسهيلات باش يمكن لنا نضمنو واعطينا 6 شهور إضافية باش يمكن لهم يكملو العمل ديالهم، وهذا ساعد باش أننا انقذنا العديد من المشاريع وانقذنا العديد من المقاولات في المنطقة، ولكن رغم ذلك فكانت بعض الصعوبات في الإنجاز ديال العديد من الطرق القروية اللي كانت مبرمجة.

الي بغيت نضيف كذلك وهو أن زيادة على هاذ الإشكالية، هنالك إشكالية أخرى وهادي إشكالية حقيقية اللي هي مطروحة وهي إشكالية الصيانة، وأنتم تعلمون بأن تدارت اليوم يمكن نقولو واحد أكثر من 40.000 كيلومتر في العالم القروي، ولكن هاذ الطرق القروية كلها في

حتى واحد ما تديرلنا الصيانة.

ولذلك، قررنا احنا كوزارة بالنسبة للبرامج الوطنية ديال الطرق القروية اللي قامت بها الوزارة أنها تنطلق ودرناها في هاذ الميزانية ديال سنة 2023، باش أننا نديرو ال0 صيانة ديال البعض من هاذ المقاطع الطرقية، ومن جهة أخرى دفعنا في الاتجاه ديال أنه يتم تصنيف الطرق مع وزارة الداخلية مع السادة العمال ومع اللجن اللي تترأسوها على أساس باش يكون هذالك التصنيف باش ندخلوها في هاذ المجال، زيادة على طلبنا كذلك من السيد وزير الفلاحة أنه يتم إدماج واحد الحصة تخصص خاصة لصيانة الطرق القروية، لأن المشكل ماشي هو الواحد يدير الطريق، اللي أساسي وهو يبقى الواحد يستعمل هذالك الطريق، وانتوما عارفين بأن في وقت وجيز بعد 4، 5 سنوات هاذوك الطرق في تتعرف واحد التدهور كبير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، تشكروكم، السيد الوزير، على التفاعل الإيجابي مع برلمانني إقليم أسفي خلال زيارتهم لوزارتكم لحل بعض الإشكاليات أو مشاكل الطرق بالإقليم، ومن هاذ المنبر تشكروكم، السيد الوزير، على التفاعل ديالكم الإيجابي.

أما فيما يخص التعقيب، فتفاعلا مع توضيحاتكم المهمة، نود في الفريق الحركي أن نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، لا خلاف، السيد الوزير المحترم، أن الدولة قامت على مدى العقود الثلاث السابقة بمجهودات معتبرة في مجال فك العزلة عن المناطق القروية، من خلال تسطير البرنامج الوطني للطرق القروية في نسخته الأولى والثانية عبر برنامج للتأهيل الترابي، ثم من خلال برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية التي تشكل الطرق القروية إحدى عناصره الخمس، ومع ذلك فالمنجزات ظلت دون مستوى الطموحات لعدة اعتبارات، منها صعوبة وفاء العديد من الجماعات بالالتزامات، نظرا لمحدودية ميزانياتها، وكذا لعدم إنجاز كل الدراسات التقنية قبل برمجة المشاريع الطرقية، بالإضافة إلى تعثر المقاولات، وجا في الجواب ديالكم في إنجاز أو استكمال المشاريع؛

ثانيا، وبخصوص برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، فنحن في السنة الأخيرة لهذا البرنامج والذي سطر بناء وتهيئة 22.000

تفضل السي حسن.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول التدابير المعتمدة لعصرنة الشبكة الطرقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد المستشار.

فبالنسبة للقضية ديال العصرنة ديال الشبكة الطرقية، انتوما عارفين بأن عندنا واحد 57.300 كيلومتر ديال الشبكة الطرقية، منها 1750 كيلومتر ديال الطرق السريعة و1800 كيلومتر من الطرق السيارة، وفي نفس الوقت كذلك في هذا الإطار فاحنا قررنا أن داخل الميزانية ديال الوزارة أن 46% ديال الوزارة تمشي للصيانة ديال الطرق، وهذا شيء مهم لأن نعتبر بأن الصيانة وعصرنة الطرق وتهيئة الشبكة من بين الأمور الأساسية اللي تيخصنا نشتغلو عليها، خصوصا أنه النسبة ديال 63% من هذه الطرق هي اللي في حالة حسنة، وبالتالي راه تيخصنا نحسنو يمكن نقولو واحد 37% ديال هذه الطرق إن شاء الله، وهذا ما نقوم به ودرنا واحد البرمجة في هذا المجال اللي فيها:

- أولا، عصرنة الطرق الوطنية من أجل ضمان تكاملها مع الطرق السيارة والسريعة؛

- صيانة الطرق الإقليمية والجهوية التي تعرف كثافة في حركة السير، أكثر من 2000 عربة في اليوم، من خلال تحسين مستوى الخدمة فيها؛

- صيانة المنشآت الفنية المهتدة بالانهيار وتوسيع المنشآت الضيقة وترميمها، وهنا اعطينا الأولوية لهذه المنشآت هذه، عندنا أكثر من 860 منشأة إن شاء الله اللي خدامين عليها؛

- وتأهيل الطرق الجهوية والإقليمية ذات حركة سير ضعيفة اللي غادي تفي في مرحلة أخيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كيلومتر اللي جا في الكلام ديالكم، السيد الوزير، واللي تنجزت منها إلا 9000 كيلومتر و8000 كيلومتر هي 17.000، لأن 8000 يلاه تنجز 4000 كيلومتر هي اللي تم التهيئة ديالها و4000 لازالت تتسنى السيد الوزير.

وفي هذا الإطار يطرح السؤال حول هذا التأخير في الإنجاز وعن التدابير المتخذة لتدارك هذا العجز والحلول المستقبلية لهذا البرنامج في نسخته الجديدة.

وعلاقة بما سبق، نطرح كذلك إشكاليات صيانة هذه الطرق غير المصنفة وعن الجهة المسؤولة عن ذلك، خاصة أن العديد من الطرق المنجزة أضحت هشّة، خاصة في المناطق الجبلية، وفي هذا السياق نقترح، السيد الوزير المحترم، التفكير في صندوق خاص بالصيانة؛

ثالثا، ولأن الطرق هي شرايين التنمية في المناطق القروية والجبلية، وبعد فشل المقاربة الحكومية التي تختزل هذه التنمية في التنمية الفلاحية، فإن المطلوب اليوم، السيد الوزير المحترم، هو بلورة مخطط شمولي للتنمية القروية والجبلية بمدخل حقوقية واقتصادية واجتماعية، قائمة على رؤية استراتيجية توازج بين تنمية الإنسان والمجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والماء:

السيد الرئيس،

أشكركم على الاقتراحات اللي جيتو بها وكذلك التقييم اللي جيتو به.

أنا فقط بغيت نأكد أنه بالنسبة للوزارة وبالنسبة للحكومة ككل احنا نشتغلو على واحد التصور جديد بالنسبة لتقليص الفوارق المجالية، باش يكون هذا البعد المندمج ويكون هذه الأبعاد اللي تفضلتو بها إن شاء الله غادي تكون داخلة فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الأخير في هذا المحور، محور التجهيز والماء، موضوع السؤال "برنامج عصرنة الشبكة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا السي حسن.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، الوزير المحترم، على جوابكم.

تشكل الشبكة الطرقية في بلادنا إلى جانب التطور الكبير والمتسارع الذي تشهده عملية تهيئة الموانئ وتشديد المطارات أحد أهم المحاور التي تساهم إلى حد كبير في تحقيق التكامل بين الجهات وتقريب الأقاليم فيما بينها، الشيء الذي يساهم بشكل ملموس وجدي في فك العزلة عن المناطق وتحريك الاقتصادات المحلية، لما لها من أثر إيجابي على المستوى المعيشي للمواطنين من خلال المساهمة في ضمان تنقلاتهم وتزويدهم بالسلع الضرورية وتسهيل عملية الإنتاج والتوزيع الوطنية.

لا شك أن برامج عصرنة شبكة الطرق ببلادنا وكذا المحافظة على الرصيد الطرقي الذي يقدر بحوالي 57.300 كيلومتر يعتبر من بين المشاريع المهمة والتي تتطلب ميزانيات ضخمة، ونحن في فريق الأصاله والمعاصرة، لا يسعنا إلا أن نشكر وننوه بالمشاريع المهمة التي باشرتها وزارتكم في هذه الحكومة الحالية، والتي كانت إلى عهد قريب تعتبر أحلاما يصعب تحقيقها، ولعل أهمها ما تعرفه المحاور الطرقية في أقاليمنا الجنوبية، وأخص بالذكر الطريق السريع بين تيزنيت والعيون على طول 555 كيلومتر وتوسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم 1 بين العيون والداخله على طول 500 كيلومتر وكلفة تناهز 9 مليار درهم، والتي تندرج في إطار برنامج وزارة التجهيز والماء، والذي يهيم صيانة وعصرنة الشبكة الطرقية والطرق السريعة والطرق السيارة، في إطار المخطط الوطني للبنى التحتية الطرقية في أفق 2040.

وهنا، السيد الوزير، أعرج على المجهودات ديا لكم، ولا سيما في إطار الاتفاقية التي تبرمها مع جهة مراكش- أسفي، في إطار المحاور الطرقية تعزيز وتقوية الشبكة الطرقية بالجهة، والتي تسهر عليها شخصيا مع السيد رئيس الجهة السي سمير كوداري في إخراجها إلى حيز الوجود، لاسيما أنه هاذ الشبكة الطرقية سوف تعزز المكانة الاقتصادية لهاذ الجهة، سواء على المستوى السياحي أو على المستوى الصناعي والتجاري.

وكذلك أنه هنا أخص بالذكر إقليم أسفي التي تبتعتبر من الأقاليم ديال الجهة، والتي عرف واحد النسيان لمدة عقد من الزمن، خلال الولايتين الحكوميتين السابقتين، والتي في إطار واحد الاتفاقية ما تمش إخراجها لحيز الوجود، والجميع يعرف أسباب عدم خروجها، والسيد الوزير، بأنه هاذ الإقليم يتنصف، وأنتوما شخصيا راكم عارفين هاذ المسألة وساهرين عليها، إن شاء الله، باش في هذا الاتفاقية الجديدة أنه تعطاها المكانة، ولا سيما أنه جهة مراكش- أسفي راه خصها واحد الميزانية ضخمة لهاذ المحاور الطرقية بالجهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا فقط بغيت نأكد للسيد المستشار بأن احنا مع السيد رئيس الجهة عاطيين واحد الأهمية قصوى للجهة ديال مراكش- أسفي، بحال الجهات ديال المملكة كلها.

ثانيا، أنه بالنسبة لهاذ الاتفاقية اللي ما تنجزاتش احنا دخلناها من بين الأولويات في إطار التعاقد اللي غادي يتدار مع الجهة مع وزارة التجهيز والماء، زيادة على الطرق السريعة الضرورية المقاطع ديالها الأساسية اللي غادي ننتلقوفها، إن شاء الله، في إطار هاذ الولاية والتي غادي تعطي واحد نفس جديد بالنسبة للجهة ديال مراكش- أسفي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على التعقيب، كما نشكركم على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

نمر الآن إلى المحور الثاني، وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، وموضوعه "السياسة الاقتصادية في وزارة الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

الدكتور زيدوح تفضلوا.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين والمستشارات،

السؤال ديا لي، ما هي الإجراءات التي تعتمزم الحكومة القيام بها من أجل سياسة اقتصادية ناجعة في وزارة الصحة؟

وشكرا.

تجعلنا أننا غنخلقوا واحد.. غيملكن نبنيو تجهيزات جديدة ومراكز استشفائية جامعية وتأهيل كذلك البنية التحتية وترصدت أموال جد مهمة، مليار ديال الدرهم سنويا للتأهيل ديال المستشفيات و800 مليون سنويا ديال الدرهم لتأهيل مراكز ديال الرعاية الصحية الأولية و500 مليون درهم ديال النظام المعلوماتي، وهذا كله من شأنه الرفع من جودة العرض الصحي ومحاربة الفقر والهشاشة، وبالتالي الرفع من نجاعة المؤشرات الإجتماعية والاقتصادية الصحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب.

أنا ملي طرحت هاذ السؤال كنت كنعرف بأنه جزء كبير من الجواب غادي يكون داخل في إطار المنظومة الصحية الجديدة والتي جزء منها تناقش في مجلسنا الموقر، ولكن أنا كنتكلم على جزء آخر اللي هو كنعتبرو أساسيا كذلك هو التدبير المالي داخل المستشفيات العمومية والجهوية والإقليمية.

ملي كنعقول التسيير المالي هو كنعقول بأن ما كاينش واحد الإجراءات أساسية فيما يخص بعض المسائل اللي كنعشوفوها يمكن لينا نتجاوزوها، مثلا كنعشوفو مثلا بعض الوصفات كتعمل مباشرة.. (كلام غير مفهوم) تطلب ليه (IRM²) وكتطلب له (Scanner) وكتطلب له (les bilans préopératoires)، هاذو مصاريف ملي كنعشوفوها كتراكم كتولي واحد النسبة مهمة.

كاين واحد التحليل عملت أخيرا بأننا التوسيع ديال الأوعية التاجية (la coronarographie)، راه 60% كلها طبيعية، إذن هناك بعض التبذيرات واحد الوصفات اللي كتعمل وكتبذر، لأنها التكلفة، السيد الوزير، يعني ملي تنقولو هاذ المصاريف ديال التحليل والمصاريف ديال (scanner) والمصاريف ديال الرنين إلى غير ذلك، ولكن خصها تكون طبقا واحد المعايير علمية، ولهذا كنعقول لا بد تكون واحد الإجراءات اللي خصها تكون فجميع المستشفيات باش يمكننا لينا نقتنوا هاذ المصاريف هاذي.

غتقول كنعفاهم معاك بأن من الصعب باش يمكن لينا نراقبو جميع الأمور ولكن هاذي ملي كنعشوفوها هاذ المصاريف راه كتقدر بواحد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد خالد آيت الطالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، تقبل الله منكم الصيام والقيام وصالح الأعمال في هاذ الأيام المتبقية من شهر رمضان.

جوابا على سؤالكم، السيد المستشار المحترم، في البداية لا بد من الإشارة أن رغم الزيادة اللي عرفتها الميزانية ديال القطاع ديال الصحة، فهي لا ترقى إلى النسبة اللي موصى بها من المنظمة العالمية للصحة.

ولذلك، من أجل سياسة اقتصادية ناجعة في وزارة الصحة، فوزارة الصحة نظرا للتحويلات اللي تتعرفها في هاذ القطاع، ركزت أساسا على التدبير الجهوي وبإحداث المجموعات الصحية الترابية، ويمكن أنتوما شاركتو في إخراج الترسانة القانونية اللي تهم هاذ المجموعة الصحية الترابية، ولهذا غادي يمكن لنا نرسو واحد الحكامة جد مهمة والتي عندها واحد البعد جهوي والتي ترتكز على واحد الخريطة جهوية صحية، اللي هي عندها أبعاد اقتصادية، سياسية واجتماعية.

فكذلك، لا بد من الإشارة أن القطاع ديال الصحة يحظى بواحد الأهمية كبرى في الإقلاع ديال العجلة ديال التنمية، لأن نتعرفو بأن القطاع ديال الصحة اليوم يتحول وتخلق فرص ديال الشغل سواء مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تشجيع الصناعة الدوائية، لأن الصناعة الدوائية تيمكن لها تخلق بزاف ديال الفرص ديال الشغل، تخصيص ميزانية هامة للاستثمار في البنيات التحتية وكذلك التجهيزات الصحية، وكذلك الحرص على تقوية الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

كذلك، كان واحد العمل في تشجيع التشريعات، بل استقطاب استثمارات داخل البلاد، وهذا كذلك حتى هو تحفيز اقتصادي.

على هامش هاذ الشئ اللي شرت ليه كايين كذلك اعتماد البرنامج الميزانياتي ديال 3 سنوات، تماشيا مع توجهات ديال صاحب الجلالة وكياوكب هاذ الحماية الاجتماعية، واحنا عارفين بأن الحماية الاجتماعية اليوم أن الترسانة القانونية كتغطي 100% ديال شرائح ديال المجتمع وكايين واحد العمل جبار اللي كتقوم به الحكومة، كذلك في إطار تعزيز هاذ النسبة ديال التغطية بالنسبة لغير الأجراء اللي وصلت اليوم 69.9% واحنا مواكبينها إن شاء الله باش ترتفع هاذ النسبة.

كذلك، النسبة ديال الاستثمار ارتفعت بـ 64% من 2022 لليوم ارتفعت كذلك بـ 64% نسبة الاستثمار، وهاذ النسبة هاذي غادي

مواجهة هذا المرض وهل من تفكير في خلق مؤسسات خاصة بتقديم العلاجات للأطفال المرضى؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

رد السيد الوزير على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أولا، على حسب المنظمة العالمية للصحة، فإن التقديرات تشير على أن شخص واحد من كل 160 شخص كيعانيو من اضطرابات ديال طيف التوحد، ومازال هاذ المعدل ديال الانتشار ديال الاضطرابات ديال طيف التوحد غير معروف، خاصة في العديد من الدول اللي عندها واحد الدخل منخفض ومتوسط.

وإذن في ظل هاذ الغياب ديال هاذ المعطيات الدقيقة حول انتشار مرض التوحد بالمغرب، الوزارة عملت كذلك على واحد البرنامج وواحد المخطط وطني ديال الإعاقة ديال 2015-2021، والذي يشمل جميع التدابير الخاصة بمرض التوحد.

وتم كذلك إنجاز واحد المخطط جديد اللي هو للفترة ما بين 2022-2026 يعزز هاذ المخطط السابق اللي تيتلخص المبادئ ديالوكلها في:

- إزالة الحواجز وتحسين فرص الولوج إلى خدمات البرامج الوقائية والكشف المبكر عن الأمراض ديال الإعاقة؛
- ضمان خدمات التكفل والرعاية الصحية الجيدة حسب احتياجات الأشخاص؛

- تعزيز وتطوير الخدمات ديال التأهيل والإنجاز الطبية وكذلك تعبئة وإشراك المتدخلين في المؤسسات الحكومية والجماعات الترابية لضمان استجابة شاملة ومتكاملة لاحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة.

وهاذ المخطط كذلك ديال 2022-2026 كهدف كذلك إلى ضمان لوج الأشخاص في وضعية إعاقة من بينهم الأطفال الذين يعانون من مرض التوحد.

كذلك، هناك إنجاز الدراسات وتحسين مستوى تكوين مهني الصحة في مجال الكشف المبكر عن مرض التوحد والتكفل به وتعزيز عرض الاستقبال.

فلاستراتيجية ديال الوزارة في مجال التكفل والرعاية الصحية

60% من الميزانية ديال المستشفيات كتمشي بدون تثبيت علمي في بعض الصفات التي كتكون.

كما أن لا بد تكون عندنا كذلك ذاك (le mode régulateur) ديال المصاريف المالية داخل المستشفيات، لأن غادي يمكن لنا نقولو اليوم واش المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية عملت واحد التحاليل في ظرف سنة على الرنين اللي تطلب والسكانير اللي تطلب وأشنوي النسبة الطبيعية وغير الطبيعية؟

هاذو تحاليل باش يمكن لينا نفهمو واش حقيقة جميع الصفات كانت مضبوطة وكترقي لتعاليم علمية دقيقة جدا، وهذا هو السؤال اللي كنت أنا كتلح عليه، أما ما هو في داخل المنظومة الصحية كنهم بأن غادي يكون هناك واحد التغيير جذري، وهذا ورش أساسي ملكي ديال صاحب الجلالة، وكنعرف بأن غادي يعطي واحد الدفعة وواحد الشحنة جديدة، ولكن كذلك لا بد أن يكون مصاحب بهذه الإجراءات لأن كنعترها إجراءات أساسية من أجل إعطاء المردودية ديال ذيك الميزانية ولو على أقليتها، لأن ملي كنديرو إجراءات اقتصادية حقيقية راه ذيك الميزانية اللي كتكون شوية كتكون مردوديتها جد مهمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، في إطار ما تبقى من الوقت.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

التدبير ديال العلاجات لملاءمة ومواكبة الحماية الاجتماعية، غنبقى نجاولك بأن البروتوكولات العلاجية واليوم كايين 17 بروتوكول اللي خرج و24 بروتوكول علاجي اللي غادي كذلك في طور الإنجاز، باش يمكن لينا نمكنو الحماية الاجتماعية أنها تكون عندها واحد الديمومة، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر للسؤال الثاني، موضوعه "مراكز علاج الأطفال التوحديين" لممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلي الأستاذة ليني.

المستشارة السيدة ليني علوي:

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم على وضعية مرض التوحد ببلادنا وعن استراتيجيتكم في

المتعلقة بالإعاقة بشكل عام والتوحد بشكل خاص، تهدف:

- أولاً، إلى تطوير البنيات التحتية؛

- ثانياً، الرفع من عدد الأطر الصحية المختصة في مجال الطب النفسي والطب الفيزيائي والتأهيل وترويض النطق والترويض الحركي والنفسي وما غير ذلك؛

- كذلك، وفي هذا الإطار يتم حالياً تكوين عدد من الأطر الصحية في مجال الإعاقة والتكوين الأساسي الجامعي في مجال التوحد، الذي يهدف إلى تكوين متخصصين في مجال التوحد من ضمنهم أطباء ديال الطب العام وأخصائيين في الطب النفسي؛

- كذلك هناك التكوين الأساسي في شعبة العلاج بالتعلم (l'ergothérapie) وإدماج وحدة التكوين في مجال الإعاقة في مسار التكوين، وكذلك الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل المهني للتكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة؛

- كذلك هناك تطوير البرامج الصحية في إطار برنامج العمل السنوي المشترك مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والصندوق ديال الأمم المتحدة وإعداد عدة دلائل للممارسات الجيدة لتحسين ولوج هاذ الفئات لخدمات ذات جودة.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

التعقيب للأستاذة لبني.

تفضلي.

المستشارة السيدة لبني علوي:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية بمجلس المستشارين.

وكما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، يعد يوم 2 أبريل يوماً عالمياً للتوحد الذي يشكل محطة مهمة للتحميس بهذا المرض الذي بدأ ينتشر بسرعة كبيرة، حيث كشفت المعطيات الإحصائية على الصعيد الدولي أننا انتقلنا من 1/1000 إلى 1/160 كما ذكرتم السيد الوزير.

السيد الوزير،

رغم المجهودات المبذولة، لا زالت الأسر تعاني بشكل كبير من الأطفال ذوي التوحد بسبب:

- غياب دراسة وبائية تكشف عدد المصابين بالتوحد؛

- غياب أي دعم حكومي للأسر؛

- قلة الأخصائيين، سواء أخصائيي النطق والحس الحركي؛

- غياب فضاءات ووسائل الاشتغال (الداخلة نموذجاً)؛

- تعيين أخصائي في النطق وعدم التوفر على وسائل الاشتغال لسنوات متعددة؛

- ارتفاع التكاليف المالية لتشخيص مصابي التوحد بمعظم الجهات في ظل إكراهات التغطية الصحية.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل بالمغرب ندعو إلى:

- ضرورة تضمين الأشخاص المصابين ضمن الفئات المستهدفة بنظام الدعم الاجتماعي؛

- تمكين جمعيات المجتمع المدني العاملة بهذا المجال من الوسائل المادية واللوجيستكية الضرورية للاضطلاع بمهامها؛

- تأهيل المؤسسات التعليمية بالموارد اللوجيستكية والبشرية الضرورية؛

- حماية حقوق هذه الفئة في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تمكينهم من التعلم والتكوين المستمر؛

- دعم المواكبة الفردية للشباب المصابين بالتوحد وأسرهم، وخصوصاً المنحدرين من أوساط فقيرة وهشة؛

- وأخيراً، العمل على تيسير مشاركة الأطفال والشباب المصابين بالتوحد في أنشطة اجتماعية ورياضية وثقافية وفنية.

وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير،

إذن "تحسين وضعية الخدمات الصحية بمراكز علاج الأمراض النفسية" موضوع السؤال الموالي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

الأستاذة فاطمة، تفضلو.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رمضان كريم،

السؤال ديالي، السيد الوزير، كما جاء في كلام السيد الرئيس هو حول "تحسين وضعية الخدمات الصحية بمراكز علاج الأمراض النفسية".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فخطة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في مجال الصحة النفسية تبتغي تحقيق الأهداف الآتية، الهدف العام ديال هذه الخطة هذه هو تعزيز الصحة النفسية والوقائية وعلاج الاضطرابات النفسية وتلك المرتبطة باستعمال المخدرات أكثر، إعادة تأهيل الأشخاص المصابين بها وتحسين وظائفهم الاجتماعية وحماية حقوقهم الأساسية. هذه الأهداف كلها محددة في:

- تعزيز الصحة العقلية والوقائية من الاضطرابات العقلية، خاصة لدى الفئات الأكثر عرضة للإصابة بها؛

- كذلك تعزيز القدرة السريرية الإجمالية للصحة النفسية وتعزيز الموارد البشرية؛

- تحسين الولوج للخدمات وإتاحة الأدوية النفسية والولوج لهذه المؤسسات الصحية؛

- كذلك ترشيد الحكامة وتحسين جودة المعلومات ومحاربة وصم الأشخاص المصابين باضطرابات عقلية.

فالعرض الصحي اليوم في المجال ديال الصحة النفسية في المغرب عندنا مؤسسات الصحة النفسية والتي تحتوي حاليا على طاقة سريرية تقدر بـ 2330 سرير، بما هو معدل ديال 6.64 سرير لكل 100.000 نسمة.

كذلك، الموارد البشرية، فالمغرب يتوفر على 343 طبيب نفساني بالقطاع العام والخاص أي أقل من طبيب نفساني لكل 100.000 نسمة في حين أن المعدل العالمي وهو 1.7 لكل 100.000 نسمة.

فأشئنا هي التدابير المعتمدة للتصدي لهذا الخصاص في الموارد البشرية؟

- أولا، التكوين الأساسي في التخصصات الصحية النفسية، وغادي يتكونو 10 ديال الأطباء نفسانيين متخصصين في الأطفال هذه السنة

هذه، وسنويا غادي يبدوا يتخرجو 10؛

- تكوين 185 ممرض متخصص في الطب النفسي في السنة؛

- تكوين 30 طبيب نفسي في السنة؛

- تعزيز قدرات المهنيين الصحيين عبر التكوين المستمر في الصحة النفسية العاملة في مجال الصحة العقلية؛

- وكذلك الوزارة تعمل حاليا بدعم من المنظمة العالمية للصحة على سد الفجوة في مجال الصحة العقلية والعمل على ملاءمة الإطار القانوني لمهنة الأخصائي في الصحة النفسية؛

- ومن جهة أخرى كذلك، تقوم الوزارة بدعم من المنظمة العالمية للصحة بتقييم شامل للمنظومة الصحية العقلية وذلك وفق بلورة واحد الإستراتيجية وطنية للصحة العقلية 2020-2030.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

الأستاذة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا، السيد الوزير، على هذه المعطيات المسهبة اللي اعطيتينا في هذا الموضوع.

غير هي أننا في هذا الموضوع تيمكن لنا نقولو أنه وفقا للمعطيات الرسمية الصادرة عن الوزارة ديالكم، يعاني الملايين من المغاربة من أمراض نفسية مقابل واحد الكلفة باهظة اللي تتطلبها المتابعة لدى طبيب نفساني، وكنقولو هنا في القطاع الخاص، لأن كايين واحد الخاص - كما جاء في الكلمة ديالكم - كايين خصاص كبير في القطاع العام.

فالتقارير الرسمية الصادرة عن الوزارة ديالكم كتقول بأن 40% من المغاربة الذين تفوق أعمارهم 15 عام يعانون من أمراض نفسية وعقلية أي قرابة 9.6 ملايين مغربي من أصل 24 مليون هو تعداد هذه الفئات العمرية بحسب نتائج الإحصاء السكاني العام، 26% منهم يعانون من الاكتئاب، 9% من اضطرابات القلق، و5% يعانون من اضطرابات ذهنية، 1% من انفصام.. السكيزوفرنيا.

ويعزى انتشار هذه الاضطرابات النفسية إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي يعيشها المواطن، وهي اضطرابات تبدأ على شكل توتر وقلق، وتصل في بعض الحالات إلى اكتئاب وإلى اضطرابات نفسية أخرى.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

أنا غير بغيت نقول غير نبشرك أن الحكومة كذلك كتشتغل على هاذ الملف هذا في انتظار أننا نخرجو بذاك القانون ديال الصحة العقلية، نعاود نشوفوه من جديد، ولكن من هنا لـ 2026 غادي يتحدثو عدة مراكز استشفائية ديال الصحة العقلية، عندنا مستشفيات ديال 920 سرير في القنيطرة، فاس، أكادير، بني ملال، القلعة وبرشيد 300 سرير. كذلك في طور الإنجاز، كاين مصالح ديال الطب النفسي فكلميم، فالقصر الكبير، فالداخلة، فخربيكة، وجوج مبرمجين في ميدلت وفي أزيلال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الرابع، وموضوعه "تشجيع الصناعة الدوائية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المربط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم على التدابير التي تعتمدها لتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير في إطار التضامن والتكامل فالمبادرة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

لا شك أن أزمة كورونا أعطت للعالم درس، واستخلصو منو بعض الدروس وخصوصا من الناحية ديال السيادة الصناعية، والتي

وبالتالي فإنه رغم هاذ الأرقام المقلقة فإن العرض الطبي في المغرب لا يتلاءم مع حجم انتشار الأمراض النفسية والعقلية، إذن هناك نقص حاد مسجل في البنية التحتية وعدد الأطباء النفسيين خاصة في القطاع العام رغم الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية.

السيد الوزير،

العلاج مكلف جدا لدى اللجوء إلى الطبيب النفسي، وكنا كنفولو خصنا الطبيب الخاص بالنظر إلى جلساته الطويلة، إذ لا يقتصر على الأدوية وإنما يستلزم جلسات استماع واستشارة ودعم نفسي لا تتوفر إلا في القطاع الخاص وثمنها مرتفع وبعيد عن متناول عامة المغاربة.

نخلص للقول، أننا فهاذ الباب نسجل عجزا في قطاع الصحة النفسية ببلادنا، حيث يوجد حاليا 306 طبيب نفسي في القطاع العام والخاص، 2555 سرير فقط مخصص للصحة النفسية، موزع على 34 مؤسسة لتقديم العلاجات في الطب النفسي والإدمان بمعدل 0.7 سرير لكل 100.000 نسمة، بينما المعيار العالمي كما ورد في كلمتكم هو سرير واحد لكل 100.000 نسمة، مع تسجيلنا - وهذا بيت القصد - هو التوزيع الجهوي غير العادل، يعني غياب العدالة المجالية في توزيع هاذ الموارد، حيث يستحوذ محور الدار البيضاء - القنيطرة على حصة الأسد مع 60% بالدار البيضاء وحدها.

على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، السيد الوزير، هناك تمركز للأطباء النفسيين بمدينة طنجة وحدها فيها 13 طبيب، وغياب الأطباء بالمدن الأخرى بالجهة، من ضمنها إقليم وزان وشفشاون، حيث عندنا الطبيب مثلا بإقليم وزان، عندنا طبيب واحد كيحي كل مرتين فالأسبوع، مع اليوم هو اليوم يغادر قريبا سيغادر هاذ الطبيب النفساني.

كذلك، لنا واحد هناك الإدمان، هنالك ظواهر نفسية، أمراض نفسية كثيرة دابا الآن في الإقليم، واحد الحالات كتوصل بينا الدرجة أننا كناخذو، كيكون حالات عنف كتكون أحيانا في العالم القروي في حالات العنف، الشخص مكبل، الأسرة ديالو في حالة وخصوي تهز في (ambulance) ولا نجد أين نضع هاذ..

لذلك، السيد الوزير، كتنمناو يكون واحد المجهود من قبل الوزارة ديالكم، كذلك كلمة وحيدة، هو أن الأدوية 90 مليون درهم المخصصة لأدوية الأمراض النفسية غير كافية، حيث مع غياب الأدوية من الجيل الجديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، تفضلوا للرد على التعقيب.

العالي المبذول في سبيل تعزيز وتطوير وتحسين الصناعة الدوائية الوطنية واستدامتها داخل منظومة اقتصاد الفرص، خاصة أن هذا الموضوع يحظى كما قلتم بعناية سامية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نسجل تطورا إيجابيا لقطاع الصحة ولاسيما مسار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية والتي ستشكل السيادة الدوائية أحد ركائزه، وندعو المزيد من الجهد في إطار منظومة الديمقراطية التشاركية مع مختلف الفاعلين وهي مناسبة لننوه بالاتفاق الأخير الموقع مع المركزيات النقابية لقطاع الصيدالة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نثمن ونسجل أهمية ما تحقق لحد الآن في إطار تشجيع الصناعة الدوائية ببلادنا عبر سلسلة من التدابير التشريعية والتنظيمية والممارسات الفضلى والتي انعكست بشكل إيجابي على المستوى الرقمي، لا يسعنا الوقت لاستحضارها الآن، نذكر منها على الخصوص نجاحها إبان التعاطي مع جائحة كورونا كما ذكرتم، والأثر المحمود لتبني ورش رقمنة المساطر المتعلقة بتسجيل الأدوية، والرفع كذلك من الغلاف المالي المرصود لتزويد المستشفيات العمومية بالأدوية والتوجه كذلك نحو اختيار إحداث الوكالة المغربية، إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت الغاية هي مراجعة يعني منظومة الصحة عبر ورش الحماية الاجتماعية فلا بد من الولوج العادل للعلاجات والحصول على الأدوية للاستشفاء سواء بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص، وتتجاوز محدودية المخزون من الأدوية وسوء كذلك التوزيع الترابي، وأجال التسليم والتي تنعكس مباشرة على صحة المواطن وتمس باليقظة الصحية أيضا.

أيضا، نذكر في هاذ الجانب توجه عدد يعني من مختبرات الاستثمار في الأدوية الجنيسة وفق مقاربة الأكثر طلبا عوض الأدوية الباهظة الثمن، كما نلاحظ عدم تناغم أئمة الأدوية والوضع الاجتماعي للمواطن المغربي وفق ما كان مسطرا من المناظرة الثانية للصحة رغم عملية المراجعة، الأمر الذي يستدعي في مجهودات أكثر.

السيد الوزير المحترم،

يتعين بالموازاة مع ما ذكر إصدار النصوص التطبيقية والتنظيمية في أقرب الأجال وتبسيط المساطر الإدارية أمام الفاعلين والاستمرار في سياسة الحزم على مستوى المراحل التقنية لأنها تتعلق بصحة المواطن.

ولا يسعنا في الختام سوى التنويه بمختلف المجهودات التي تبذلونها من أجل النهوض بهذا القطاع المهم.

وشكرا.

فقدتها لصالح دول توفر كلفة منخفضة لمنتجاتها مثلا كالصين والهند، فالمصانع الصينية اليوم كتننتج نحو 80% من المكونات الأساسية للكثير من المضادات الحيوية التي زاد الطلب عليها بقوة أخيرا في كل من دول العالم، كما كذلك تعتبر المنتج والمصدر الأكبر للمستلزمات الصحية التي استعملت في الوقاية من تفشي فيروس "كوفيد-19".

وتكريسا لهاذ المبدأ ديال السياسة الصناعية في إطار السياسة الدوائية الجديدة والهادفة لتطوير قطاع الصحة، فإن الوزارة ديال الصحة والحماية الاجتماعية مع مختلف شركائها في الميدان الصيدلي، وتنفيذا للرؤية الملكية السامية تعمل على أن تنزيل البرنامج الوطني لتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية.

علاش تيتتمحور هاذ البرنامج هذا؟

- أولا، تشجيع استعمال الدواء الجنيس مع هيكله التجارب السريرية؛

- ثانيا، تحفيز الاستثمار في الصناعة التحويلية والمرافق للصناعات الدوائية خصنا نديرو (la matière première) ضروري؛

- تطوير البحث العلمي في مجال الأدوية؛

تشجيع الصادرات ودعم ومواكبة الصناعات المستلزمة الطبية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هاذ البرنامج الحيوي لا يمكنه النجاح إلا إذا تضافرت جهود كل المتدخلين والفاعلين في القطاع، كما أنه في إطار الإرادة الملكية السامية لتمكين المملكة من التوفر على قدرات صناعية وبيوتكنولوجية شاملة ومندمجة لتصنيع اللقاحات في المغرب، قصد تعزيز السيادة اللقاحية في هذا المجال الحيوي سيعمل مشروع إنتاج اللقاح مستقبلا إن شاء الله في الأيام القليلة لتوفير تقريبا 80% ديال الحاجيات ديال المغرب من اللقاحات، وذلك بفضل شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ونؤكد أن المشروع، هاذ المشروع هو تعزيز قوة قوي للسيادة الدوائية للمملكة وتموضع استراتيجي للمغرب في خانة الدول الأمنة صحيا في المحيط الإقليمي والقاري، وحتى العالمي في مواجهة الأخطار الصحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم والذي يجسد المجهود

المتعلق بتعميم التغطية الصحية، بلورت الحكومة والوزارة، خاصة مشروع إصلاح جذري للمنظومة الصحية وتأهيلها بشقها العام والخاص، والرفع من نجاعة وجودة أدائها بهدف الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات الصحية، فهذا الإصلاح يتكون من أربع دعائم، وأنتم كتعرفوها: تعزيز وتثمين الموارد البشرية، تأهيل العرض الصحي، النظام المعلوماتي وكذلك تحسين الحكامة ديال المنظومة الصحية.

كما يتضمن هذا الإصلاح تأهيل وجهوية العرض الصحي، هذا هو المضمون ديال الإعداد الترابي ديال هاذ التدبير الصحي وخريطة صحية سياسية جهوية، إن شاء الله.

فهاذ الإصلاح هذا والتأهيل الجهوي ديال العرض الصحي خاصة يتعلق أكثر بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وذلك من خلال مواصلة تفعيل مجموعة من الإجراءات، فالיום كنشاهدو عندنا 1367 مؤسسة الرعاية الصحية الأولية اللي تم التأهيل ديالها، اللي الثلثين ديالها في العالم القروي، يعني 916 مركز صحي في العالم القروي، وقد خصص لها غلاف مالي 800 مليون ديال الدرهم سنويا على مدى ديال 2 ديال السنوات.

كذلك، وهاذ التوسعة ديالهم والتأهيل ديالهم غادي تكون في إطار ديال ثلاثة ديال الأشرطة، الشطر الأول 451 مركز صحي، الشطر الثاني 432 والشطر الثالث 497. ولكن ما غنحبسوش هنا، غيكون مازال كذلك إعادة ديال التأهيل ديال الباقي باش يكون عندهم نفس النموذج، إن شاء الله.

كذلك، كاي واحد المخططات ديال العمل سنويا لبرنامج تقليص الفوارق المجالية، مواكبة مع التأهيل ديال المراكز الصحية للرعاية الأولية، الفوارق المجالية فيها كذلك عدة إجراءات، واللي اليوم احنا كنتهيو من إنجاز 342 عملية من عمليات البناء، أي يعني 68 ديال العمليات اللي كانت مبرمجة، كذلك الانتهاء من إنجاز 562 عملية ديال التأهيل وتوسيع وترميم وإعادة التأهيل، في حين تيبقى لنا 316 واقتناء 726 وحدة ديال التنقل.

كذلك، هناك إعداد برنامج والشروع كذلك في تنفيذ هاذ البرنامج هذا المهيكل، لتأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية، مليار و700 مليون ديال الدرهم، تعطات لخمسة مراكز استشفائية جامعية باش تحسن من الجاذبية ديالها ومن الاستقطاب باش تواكب هاذ الحماية الاجتماعية، ناهيك على مليار ديال الدرهم اللي كتعطيها الحكومة لتأهيل ديال المراكز الأخرى، وهذا غادي يمكننا باش نخدمو في إطار يعني ديال الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام.

كذلك، الحكومة كتبرمج هاذ السنة 3 مراكز استشفائية جامعية، كلميم، واد نون وبني ملال والرشيديّة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

هل من تعقيب السيد الوزير؟
تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

بالعكس، أنا اللي بغيت نشكر السادة المستشارين والسادة النواب المحترمين، اللي عملو ما بين الدوريتين لإخراج وتسريع الوثيرة ديال الترسانة القانونية.

ومستقبلا إن شاء الله احنا دوزنا وكالة ديال الصحة، والوكالة ديال الدم وغادي يجيو إن شاء الله للغرفة الثانية باش يمكن نعملو عليها ونخرجوها، باش نبلوروهاذ الشيء على أرض الواقع.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر للسؤال الموالي موضوعه "تأهيل العرض الصحي لمواكبة المشروع الملكي الضخم المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السي عبد الإله السبية وحظ موفق في أول سؤال.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن تأهيل العرض الصحي لمواكبة المشروع الملكي الضخم المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون، أنه في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية للورش

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السبيبة:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على جوابه، وتفاعلا معه بهمنا إبداء الملاحظات

التالية:

أولا، ننوه في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالعمل المهم الذي تقوم به الحكومة فيما يتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، والذي يعكس حرصها على احترام الجدولة الزمنية التي حددها جلالته الملك، حفظه الله.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى معالجة الصعوبات التي تواجه العديد من المواطنين والمواطنات في التسجيل في التأمين الإجباري عن المرض، ولاسيما نظام "AMO³ تضامن"، خصوصا أولئك الذين كانوا مسجلين في نظام "الراميد" (RAMED⁴) وانتهت صلاحية البطائق التي كانوا يتوفرون عليها.

ثانيا، تابعنا باهتمام بالغ في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الاجتماع الذي عقد برئاسة السيد رئيس الحكومة مؤخرا، والذي هم تتبع ورش إصلاح منظومة الصحة.

وإذ نثمن في هاذ الإطار بكل الجهود التي تقوم بها وزارة الصحة، فإننا ندعو إلى التسريع في تأهيل العرض الصحي وذلك لأن تحقيق المساواة في الولوج إلى الخدمات والعلاجات الصحية، وكذا تحقيق الإنصاف والتوازن في التوزيع المجالي للموارد والبنيات والخدمات الصحية يتوقف وجوبا على هذا التأهيل، خصوصا في الأقاليم والجهات التي تعرف ارتفاعا في معدلات الهشاشة.

ثالثا، السيد الوزير، إن بناء وإصلاح المراكز الصحية والمستشفيات والمراكز الاستشفائية الجامعية، وإن كان ضروريا واستعجاليا، فإن الأهم هو أن تتوفر على الموارد البشرية الكفؤة المؤهلة والمحفزة لتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية للمواطنات والمواطنين وفي أحسن الظروف.

لذلك، نجدد دعوتنا من داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى إنصاف التشغيلية الصحية والتجاوب مع مطالبها العادلة والمشروعة.

³ Assurance Maladie Obligatoire

⁴ Régime d'Assistance Médicale

السيد الوزير المحترم،

إن إصلاح وبناء المراكز الصحية والمستشفيات والمراكز الاستشفائية الجامعية يكتسي راهنية كبرى، وهو فعلا أمر تم الشروع فيه، غير أن الأهم، السيد الوزير، هو الحرص على وضع برنامج دقيق وشامل للصيانة حتى تظل تلك المراكز في مستويات عالية من حيث الجودة والنظافة، لأن المهم، السيد الوزير، ليس فقط إصلاحها ولكن المحافظة عليها وصيانتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير؟

نمر إلى السؤال السادس، موضوعه "دعم قطاع الصناعات الدوائية بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للمقاومات بالمغرب لتقديم السؤال.

السي محمد عموري، تفضل.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن خطة وزارتك لدعم قطاعات الصناعات الدوائية ببلادنا بهدف تحقيق السيادة الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تكميلا للجواب إلى كان يمكن لنا نديرو وحدة الموضوع ونتذاكرو ونفصلو فهاذ الشيء، كاع ما نجاوبك بهاذ الكتاب هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلو.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم المستفيض والمقنع.

لا يخفى عليكم أهمية قطاع صناعة الأدوية كقطاع صناعي وطني واعد مكن من تلبية، كيفما قلتهم السيد الوزير 70% من حاجيات السوق الوطنية من الأدوية، مما سيسهل حافزا مهما على تشجيع التصنيع المحلي في أفق تمكين السوق الوطنية من توفير الأدوية للعديد من الأمراض المزمنة والمكلفة.

غير أن هذا القطاع، السيد الوزير، يعرف مجموعة من العقوبات التي تحول دون تطويره، ومن أبرزها غياب إطار قانوني خاص بالتصدير، وهذه هي النقطة التي بغينا نأكدو عليها، السيد الوزير، حيث يشكل غياب هاذ الإطار عقبة كبيرة أمام الشركات التي تسعى إلى تصدير منتجاتها.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فإن هذا القطاع يتوفر الآن على ثلاث أنظمة، وهي: مؤسسة تصنيع الأدوية، مؤسسة التوزيع بالجملة وكذلك الصيدليات الخاصة. وهو ما يتطلب العمل على إخراج نظام أساسي بتصدير المستحضرات الصيدلانية، وذلك لتفادي العديد من العراقيل التي تواجهها شركات صناعة الأدوية عند تصدير منتجاتها، حيث يجب أولا تسجيلها وتسويقها في المغرب.

ومن هنا تأتي أهمية حل هذه الجوانب التنظيمية حتى يتمكن المصنعون من توزيع منتجاتهم دون الحاجة إلى تسجيلها كل مرة، خاصة بالنسبة للأدوية التي لا تهم السوق المغربية مثل علاج الملاريا الذي يستهدف عموما بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك بعض المكملات الغذائية الموجهة حصرا إلى السوق الإفريقية وفق معايير محددة في دفاتر الترحيلات الخاصة بهذه الدول.

كما أن عدم وجود منصة التوزيع يشكل عقبة أخرى أمام تصدير الأدوية، خاصة إلى إفريقيا، وهو ما يدفع بمصنعي الأدوية إلى المرور عبر بلدان أخرى لتصدير منتجاتهم، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة وكذلك تنافسية المنتج الوطني.

كما نطلب منكم، السيد الوزير، العمل على تعديل القانون الإطار المؤطر لهاذ المجال حتى يسمح لمؤسسات التوزيع بالجملة كذلك بتصدير المنتجات الصيدلانية، مما سيمكن بلادنا من الاستفادة من مجموع من الفرص المتاحة.

وفي الأخير، لا يسعنا، السيد الوزير، إلا أن نعبر لكم عن استعداد وانخراط القطاع الخاص الوطني للمساهمة الفعالة والرفع من حجم

نحن اليوم كنعتمد على واحد (la politique pharmaceutique nationale) واحد سياسة دوائية وطنية، واللي فيها ومن المبدأ ديالها خصنا نشجعو الصناعات الدوائية الوطنية، اليوم كنعرفو أن الصناعة الدوائية المحلية كتوفر لنا فقط 70% ديال الحاجيات الوطنية، فالوقت اللي كنا قبل 80% اللي كنعطيو ديال الحاجيات، ناهيك على أن الحماية الاجتماعية مرهونة بالسياسة الدوائية.

أولا، خصنا نخفضو من السعر ديال الدواء باش يمكن تكون الديمومة ديال الحماية الاجتماعية.

ثانيا، خصنا الدواء الجينيس نكثرو من الصناعة ديالو، وهذا يقتضي أنه يكون عندنا شركات مع المصنعين، واليوم الحمد لله أن وزارة الصحة والحكومة ككل خدماة على شركات وكتبرم اتفاقيات، مؤخرا السيد رئيس الحكومة شرف على اتفاقية مع (PHARMA5) لتصنيع الأدوية (biosimilaires).

كذلك، مستقبلا غادي تكون واحد الاتفاقية جديدة مع شركات أخرى باش يمكن لهاذ الصناعة هاذي ديال الأدوية الجينيسة نزيدو نطوروها.

كذلك، لازم أن نفكرو باش المادة الخام نحاولو ندخلوها، لأن الاحتكار كين عند 5 دول في العالم، كين الصين والهند وكين فأوروبا كين اليونان اللي يحتوي تقريبا على أكثر من 98% ديال المادة الخام اللي هاجرو هاذ القضية خلاوها وهملوها، علاش؟ لأنها هي صناعة ملوثة، فالوقت اللي اليوم خصنا إعادة النظر فهاذ المادة الخام باش يمكن تكون عندنا سيادة صحية ودوائية حقيقية.

كذلك، أن خصنا نعرفو بأن محتاجين هاذ المصنعين وندخلو فواحد الإطار ديال (la recherche et développement) يعني البحث والابتكار، علاش؟

لأن الطب كيتبدل، ما غتبقاش هاذ الدواء غيبقى بهاذ الطريقة، وبالتخزين ديال الدواء غادي نمشيو لواحد (la médecine personnalisée) وهاذ (la médecine personnalisée) كيخصها واحد المواكبة ديال كل مريض، وغنوصلو لواحد الدرجة ديال أن جوج ديال المرضى عندهم نفس المرض، ولكن كيتعالجو بطريقة مختلفة، هذا الدواء ديالو بوحده وهذا الدواء ديالو بوحده، شكون هو هاذ الشركات اللي غادي يقدرو يعاونونا ويواكبو معنا هاذ الشيء إذا ما كانتش شراكة ما بين الدولة وما بين المصنعين ديالها.

فهذا هو التوجه اللي ما يمكنلوش يخرج من سياسة دوائية وتكون فيها الحكامة، ولهذا الغرض من الوكالة اللي خصها تخرج باش يمكن لها تدبر هاذ الأمر بمعية كذلك الهيئة العليا للصحة اللي غادي تواكب معها هاذ الأمور هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

يتوفر إقليم سطات على 86 مؤسسة صحية للرعاية الأولية، توفر استشارة طبية والتمريضية وتتبع صحة أم والطفل وكذلك الأمراض المزمنة بالإضافة إلى المراقبة الوبائية لمجموعة من الأمراض.

كما أن هذه المؤسسات الصحية الأولية قد استفادت من مجموعة من الإجراءات التي همت بالخصوص التأهيل والصيانة في إطار هاذ البرنامج ديال صندوق التنمية القروية، بالإضافة إلى تجهيز هذه المؤسسات الأولية بتجهيزات طبية وبيوطبية سنة 2022.

ويتوفر الإقليم على موارد بشرية مكونة من 763 موزعة على الشكل التالي:

- 164 طبيب؛

- 485 ممرض؛

- 114 إداري وتقني.

أما بالنسبة للمستشفى الإقليمي الذي يتوفر على طاقة استيعابية تصل إلى 268 سرير، والذي يتوفر على 58 طبيب أخصائي، 19 طبيب عام، 182 ممرض وتقني الصحة، 11 مساعد في العلاج و53 من الأطر الإدارية والتقنية، بالإضافة إلى تواجد فريق طبي صيني، والذي يضم من بين أعضائه 3 أطباء أخصائيين من طب النساء والتوليد وطببيين أخصائيين في الجراحة العامة وطبيب أخصائي في التخدير وطبيب أخصائي في جراحة العظام.

هذا لا ينفي أن كون المستشفى يعاني من نقص في بعض الموارد والأطر الطبية المختصة والعامة، وهو الأمر الذي نعمل جاهدين على تجاوزه في إطار خطة شاملة لإصلاح المنظومة الصحية، من أهم مرتكزاتها هي الموارد البشرية.

ويجب التأكيد على أن المستشفى الإقليمي بسطات يتوفر على الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة، حيث استفاد من مجموعة من العمليات، همت تأهيل عدد من المصالح الاستشفائية في إطار الشراكة مع الجماعات الترابية والتجهيزات والمعدات بالإضافة إلى برمجة بناء مصلحة المستعجلات التي تستجيب للمعايير التقنية الحديثة في إطار اتفاقية شراكة.

الاستثمارات في مجال صناعة الأدوية وفق ما تضمنه ميثاق الاستثمار وتبسيط المساطر والحد من العراقيل التي تواجهها هذه الشركات في سبيل تحقيق السيادة الصحية التي تسعى إليها بلادنا طبقا لتوجهات السامية لصاحب الجلالة حفظه الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

تعقيب بسيط السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم.

هاذ الشيء كلو ممكن، حاجة وحدة اللي مهمة، ملي كنهضرو على السيادة الدوائية خصنا المخزون ديال الدواء الوطني والاستراتيجي نحققوه، ذاك الشيء الآخر كولو ساهل، التصدير و.. (كلام غير واضح) ديال (l'export) ما كين حتى شيء مشكل، ونقدرو نمشيو بعيد، لأن احنا فمناقشة مع المصنعين باش نديرو واحد العدد ديال (les génériques) اللي خصهم يكونو وفوق منو يمكن لو يمشي للتصدير.

ولكن المخزون الوطني خصنا نحافظو عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الموالي موضوعه "تعزيز العرض الصحي وتجويد الخدمات الصحية بالمجال الترابي لإقليم سطات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

السيد مصطفى الدحماني، تفضلوا.

المستشار السيد مصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

أحييكم وأحيي السادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارون.

أما عن سؤالنا خلال هذه الجلسة فيتعلق بتعزيز العرض الصحي وتجويد الخدمات الصحية بالمجال الترابي بإقليم سطات.

شكرا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للمجموعة المحترمة.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على المعطيات الواردة في الجواب.

في الواقع أنه هاذ الأرقام اللي ذكرته هي أرقام حقيقية، ولكن نعتقد بكل صدق وبكل موضوعية على أنه حتى هاذ المؤسسات ديال الرعاية الصحية هي في حاجة إلى رعاية وفي حاجة إلى مواكبة، لأنه الخصوصية في طرح هاذ السؤال حول إقليم سطات، أنه إقليم سطات نعرفو الشساعة ديال التراب ديال إقليم سطات، 46 جماعة، والمراكز ربما متباعدة، وباش أنه التشخيص ما غاديش نختلفو فيه، ولكن يكفي أنه نردد معكم واحد اللازمة اللي ولات تتردد كثيرا على لسان يعني المرتفق فهاذ الإقليم هذا.

بالنسبة للمناطق في المركز ديال دائرة البروج ودائرة بن أحمد، ولات واحد اللازمة أنه أي مرتفق "سير، سير، سير لسطات".

بالنسبة للمرتفقين ديال مستشفى الحسن الثاني ولات لازمة أخرى أنه "سير، سير، سير للدار البيضاء"، وبالتالي أنه هاذ الواقع اللي نلخصو أنا في واحد الجملة أنه سطات تن تحت وطأة كل الأعطاب الممكنة اللي ممكن تعرفها المنظومة الصحية، لا نجادل في المجهود الذي تقومون به، السيد الوزير، ولكن يكفي أنه نعطيكم واحد المعطيات حول هاذ التشخيص هذا قبل ما نحللو.

أنه كايين ضعف البنيات التحتية وانعدامها في بعض المجالات، يكفي على أنه بعض المطالب الناس تياكدو، تيطالبو غير بمجرد ممرضة في مركز صحي فواحد الجماعة قروية.

التجهيزات، كيف ما ذكرته، والمعدات الطبية كايينة في مستشفى الحسن الثاني، ولكن الحاجة إلى من يفعل هاذ المعدات.

كايين حتى قسم المستعجلات في مستشفى الحسن الثاني، يعني إشكال عويص، كايين المعدات، كايين التجهيزات، ولكن الأطر الكافية والموارد التمريضية والموارد الطبية أنها كايين واحد الخصاص مهول، كايين ما يسمى بـ (l'abandon de poste) ما كايينش تعويض ديال الكادر البشري.

وبالتالي، هذا يعني كيجعل أنه المواطنين في إقليم سطات، كيطالبو بالزيارة ديال السيد الوزير، زيارة ميدانية، لأنه ليس من رأى كمن سمع.

وشكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فأنتم تعلمون أنكم ساهتمتم فهاذ الإخراج ديال الوظيفة الصحية والمجموعات الصحية الترابية والمأل ديالها، اللي خصنا نشاهدو على أرض الواقع واللي غادي تقلب هاذ المفاهيم كلها وهاذ المنظور كلو غادي يتبدل، لأن سطات عندها الموارد البشرية ولكن ما كتبقاش فنفس المكان ديالها، كيتنقلو للدار البيضاء، كذلك حتى المرضى.

اليوم غادي تنعكس هاذ المفاهيم هاذي، ملي غتدخل هاذ الإجراءات ديال الوظيفة الصحية واللي فيها تحفيزات على المستوى المحلي، فبالتالي كاع المهنيين غادي يبقاو فالأماكن ديالهم، وغادي ييداويستقربو.

أنا نتظن المسألة ديال وقت، هذا ناهيك على أن يعني ملي كنتقبط أنا سطات وكنتحطها فالجهة ديالها كاملة ديال الدار البيضاء- سطات، راه كتلقاها من بين الجهات اللي كتستافد من عدد ديال الموارد البشرية، إلا أن التوزيع ديالهم ما مديورش بواحد الطريقة اللي هي منصفة باش يمكن لها تخدم العالم القروي وكذلك العالم الحضري، أنا كنتظن غادي نخدمو، غادي نوزر سطات إن شاء الله بإذن الله، وغادي نخدمو تماكين، ونقدرو نديرو اجتماع ونهضرو فهاذ السياسة الجديدة الصحية اللي يمكن لها ترجع بالنفع إن شاء الله على الإقليم ديال سطات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الموالي موضوعه "انتشار التسممات الغذائية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السي لحسن، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن انتشار التسممات الغذائية ببلادنا نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

إن نجاح مهمة السلامة الغذائية هو رهين العمل التشاركي بين العديد من القطاعات، ماضي مهمة خاصة بوزارة الصحة بوحدها، والذي يجمع بين الوزارات المعنية والجمعيات غير الحكومية والمجتمع المدني مع ضرورة تفعيل اللجان التقنية والعلمية ووجوب الأخذ بالخبرات المتخصصة في هذا المجال.

فتتطلب السلامة الغذائية وضع إستراتيجية وطنية، خاصة تضمن سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية بدء من الحصاد، التصنيع، التخزين، التوزيع، الإعداد والاستهلاك، هاذ الإستراتيجية تقوم على ثلاثة ديال المبادئ:

- المبدأ الأول: السلامة الصحية؛

- المبدأ الثاني: المراقبة الوبائية؛

- المبدأ الثالث: اليقظة الصحية.

فوزارة الصحة تتوفر على واحد المركز هو المركز المغربي لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية، من خلال اليقظت الصحية لتتبع الحالات الوبائية لجميع التسممات في المغرب.

ويلاحظ من خلال تحليل المعطيات التي كيتوفر عليها هاذ المركز هذا، أن التسممات الغذائية تحتل المرتبة الثالثة من مجموع التسممات في المغرب، يعني 20% ديال التسممات هي راجعة للتسممات الغذائية، حيث أنها تشكل عبئا ثقيل على نظام الرعاية الصحية وتضر بالاقتصاد الوطني والسياحة والتجارة.

وخلال سنة 2019 سجل المركز المغربي لمحاربة التسمم 1371 حالة تسمم بالأغذية، 55.8% من الحالات هي حالات جماعية للفئات العمرية الأكثر إصابة هي فئة البالغين 52%، ومن بعد منها الأطفال 20.27%، كذلك 63.7% من هاذ التسممات وقعت فالمناطق الحضرية ماضي فالمناطق القروية.

ويتمثل دور المركز المغربي لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية في حالات التسممات الغذائية في التدخل عبر المداومة 24/24 ساعة طيلة أيام الأسبوع، لمنع تفاقم الحالة الصحية للمصابين وإعطاء النصائح

الأولية، وهذا يقوم بترشيد النفقات الصحية.

كذلك، تتبع الحالات الوبائية لهاذ التسممات الغذائية والقيام بحملات تحسيسية عبر الصحافة والإذاعة والتلفزة، وكذلك في البرامج ديال المدارس بمساهمة الأكاديميات الجهوية.

كذلك، القيام بإنذار عند الحاجة قصد أخذ الإجراءات اللازمة لتفادي تفاقم الحالات.

وللإشارة كذلك، فإن كل إقليم توجد فيه خلية مختصة تضم ممثلي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الفلاحة ووزارة الداخلية والمكاتب الصحية والمكتب الوطني للسلامة والصحة الغذائية ولغيره التي تقوم بدورات مراقبة جودة المواد في الأسواق وتدخل فور وقوع حالة تسمم غذائي للقيام بالتحريات اللازمة، وأخذ عينه من المادة المسببة للتسمم قصد تحليلها وتقييم نظافة الأماكن المخصصة لتحضير الطعام، وكذلك معاينة الحالة الصحية للعاملين في هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب المجموعة المحترمة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

من المعلوم أنه تقريبا غنتفاهم مع السيد الوزير، نفس الأطروحات التي طرح، من المعلوم أن حالة التسمم الغذائي تكون في أحيان كثيرة نتيجة عن فساد المنتوجات الغذائية أو انتهاء تاريخ صلاحيتها أو الأتعمة المعدة والجاهزة المعروضة للبيع التي يتم التعامل معها أو تخزينها في ظروف صحية لا تضمن سلامتها.

حيث إن المخاطر ذات الطبيعة الكيميائية تمثل أحد المصادر الرئيسية للأمراض الكيميائية التي تنقلها الأغذية، واعتبارا أن وزارة الصحة هي الجهاز المسؤول عن الصحة العمومية فعليها أن تكون واعية بالأهمية التي تكتسبها المنتوجات الغذائية فيما يخص جودتها وفعاليتها وسلامة استعمالها وفرض مراقبة جودة هذه المواد قبل تسويقها والعمل على تطويرها نظام لليقظة يهدف إلى التحسيس والتوعية بمخاطر المضار الصحية للتسممات الغذائية، وإطلاع المستهلك كذلك على مختلف الطرق الوقائية والتنبيه لبعض السلوكيات الغذائية غير السليمة، وكذا تشديد المراقبة على مختلف المطاعم والمحلات التجارية

التي تشهد إقبالا كبيرا وما يرافق ذلك من مخاطر صحية على المستهلكين.
السيد الوزير،

ومن جهة أخرى يقتضي الأمر تكثيف الجهود من طرف رجال المراقبة المحلية المختلطة من أجل المساهمة الفعالة في حملات المراقبة التي يتم تنظيمها على صعيد المصالح الاقتصادية للعمليات والمقاطعات مع ضرورة التنسيق مع مختلف المصالح المعنية بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، فضلا عن الدور الذي يلعبه المركز المغربي لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية في تعزيز المراقبة الصحية للمطاعم والمحلات والمأكولات الجاهزة وتبني إستراتيجية موحدة للمراقبة وتتبع الجوانب الصحية لهيئة المأكولات.

السيد الوزير،

شهدت السنوات الأخيرة توالي حالات التسمم الغذائي في المملكة بشكل يبعث على الانزعاج لتزامنها مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف بمناسبة العطل، حيث يكثر الإقبال على المطاعم والفنادق ومحلات الوجبات الخفيفة، الذي يشهد إقبالا مكثفا على المطاعم والفنادق ومحلات الوجبات الخفيفة، وهو ما يطرح علامة استفهام كثيرة حول مراقبة المطاعم الجماعية وحماية المستهلك المغربي من التجاوزات التي تهدد سلامته الصحية.

وتكرر حالات الإصابة بالتسمم الغذائي يضع الرقابة الصحية على المطاعم ومحلات بيع اللحوم والحلويات والألبان وغيرها من الأطعمة المخولة قانونيا للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA⁵) في قفص الاتهام، خاصة وأنه عشرات المطاعم والفنادق، بما فيها المصنفة، والذي يرتادها العشرات من المواطنين يوميا تفتقر للمعايير الصحية الموصى باعتمادها، فضلا عن وجود خصائص مهول على مستوى الموارد البشرية في المصالح المختصة بمراقبة المنتجات الغذائية وقلة التحليلات المخبرية على المستوى الوطني نظرا لتركزها في المدن الكبرى دون غيرها.

السيد الوزير،

يتضح جليا أن حكاما السلامة الصحية للأغذية ببلادنا تعتمد على نظام تعدد المتدخلين والاشتراك في المسؤولية بين العديد من القطاعات الحكومية والمؤسسات التي تعمل بشكل معزول، ويظل التنسيق فيما بينها موسميا فقط خلال شهر رمضان، العيد الأضحى ... إلخ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال التاسع والأخير في هذا المحور موضوعه "الخطة المعتمدة لمواجهة نقص بعض الأدوية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

الأستاذة زهرة، تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر توفير الأدوية وبدائلها بكميات كافية وبأسعار في متناول المواطنين والمواطنين وضمان توزيعها العادل في جميع مناطق المملكة من الحقوق الدستورية الأساسية، ومدخلا أساسيا لإنجاح ورش تعميم التغطية الصحية وتعزيز مقومات السيادة الدوائية الوطنية والأمن الصحي.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مستوى إنتاج وتسويق وتوزيع الأدوية، لازالت بلادنا تعاني من انقطاع أو نفاذ بعض الأدوية بين الفينة والأخرى، خاصة تلك المستعملة في علاج الأمراض المزمنة، مما يشكل تهديدا لصحة المرضى.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الخطة المعتمدة لمعالجة هذا الوضع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

إن مشكل انقطاع تموين الأدوية يعتبر حقيقة مصدر قلق للصحة العمومية، ويرجع هذا الأمر إلى عدة أسباب لازم ما نعرفو أشنو هي الأسباب باش يمكن لنا نقولو أشنو يمكن لنا نديرو.

أولا من الأسباب الأولى انقطاع تزويد المؤسسات الصناعية بالمواد الأولية المستعملة في صناعة الأدوية، ملي ما كتكونش (la matière première) ما يمكنش الدواء يكون.

انقطاع المنتج في البلد المصنع أو مشكلة في جودة الدواء خلال تصنيع المنتج المستورد، كيقوع مشكل في التصنيع دبال الدواء واحد (le lot) ماشي هو هذاك، خصو يتلاح (donc) كيولي انقطاع دبال الإمدادات.

⁵ Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires

وأن البدائل باهظة الثمن ولا يتم استرجاع مصاريفها إلا على أساس الأدوية الجنيسة أو منخفضة التكلفة.

صحيح أن بعض الأدوية قد تكون في المندوبيات وفي المراكز الصحية، ولكن المواطنين والمواطنات تيمشيو للصيدليات، وبالتالي يجب تجويد التواصل مع المواطنين والمواطنات باش يتوجهولهم هذه المراكز.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن معالجة هذا الإشكال يتطلب بالضرورة:

- اعتماد مقارنة استباقية فيما يتعلق بانقطاع أو نفاذ الأدوية من طرف الوزارة الوصية وتحمل مسؤوليتها لإلزام المصنعين كما جاء في تدخلكم المحليين للأدوية والمختبرات باحترام القوانين ذات الصلة وتوفير وحسن تدبير المخزون الاحتياطي للأدوية؛

- تشجيع البحث العلمي واعتماد صناعة دوائية تنطلق من الاحتياجات الفعلية للبلاد وتحفيز المختبرات المحلية على الرفع من وتيرة تصنيع الأدوية، لاسيما من خلال حذف الضرائب المطبقة على مدخلات صناعة الدواء وعلى بعض الأدوية المرتفعة التكلفة، كما هو الشأن بالنسبة لأدوية تصلب اللويحي، حيث تصل الضرائب إلى 24% من ثمن هاذ الأدوية، مما يرفع من تكلفة العلاج؛

- توسيع لائحة الأدوية المقبولة استرجاع مصاريفها في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض لضمان اللجوء إلى البدائل الدوائية في حالة الضرورة، وهذا هو بيت القصيد، لأن يجب، الناس تتشري الدواء غالي وكترجع لها بمصاريف قليلة.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيدة المستشارة المحترمة،

كنشكرك على الحقيقة ديالك، لأن قلت بأن الدواء كيكون في القطاع العام ولكن ما كيكونش في القطاع الخاص عند الصيدليات وهذا ماشي راجع لانقطاع المواد الخام، فبالتالي كيكون مسألة تتعلق بصفقات تجارية ما بين الصيدلاني والموزع ديالووهذا ما كتدخلش فيها وزارة الصحة.

أما (Levothyrox) و (Depakine) موجود فالقطاع العمومي، ولكن إلى جيتي تشوف آخر السنة ملي كيبداو الصيدليات كيبغيو

الأدوية التي لا يوجد لها دواء جنيس مسوق في المغرب وتوجد في حالة احتكار حتى هذه كتكون من الأسباب اللي كتقدرتمدد لنا بالانقطاع، كما أن المؤسسات الصناعية المحلية المصنعة للأدوية ملزمة باحترام واحد المخزون احتياطي للأدوية طبقا للمرسوم 02.263 بتاريخ 2002/06/12 من أجل تدبير مرحلة الانقطاع إلى حين تسوية الوضعية.

وتيمنا بالتجربة الهامة التي عاشها قطاع الصحة في الإطار ديال.. خلال جائحة كوفيد وتماشيا مع ثوابت السياسة الدوائية والتي جعلت من توفير حاجات المواطنين من الأدوية الأساسية الموثوقة السلامة والفعالية والجودة بكمية كافية وبصورة منتظمة بأقل تكلفة ممكنة للمواطن وللدولة هدفا أساسيا، خصوصا في مشروع تعميم الحماية الاجتماعية؛ ولتحقيق هذا الهدف الوزارة تتخدم على جوج دالمحاور:

- المحور الأول اللي هو على المستوى القريب الأمد:

• تشجيع تسجيل أدوية مماثلة جنيسة جديدة لتوفير البديل للدواء الذي هو في حالة احتكار؛

• مراقبة دائمة ومتواصلة للمخزون الاحتياطي الشهري للأدوية للمؤسسات الصناعية من طرف المرصد الوطني لمراقبة الأدوية ومواد الصحة التابعة لمديرية الأدوية والصيدلة؛

• تشكيل واحد اللجنة اللي تشكلت استشارية تضم جميع الفاعلين في القطاع من أجل تحديد الاحتياجات الأساسية من الأدوية والمنتجات الصحية المعنية بالمخزون الاستراتيجي.

- أما على المستوى المتوسط والبعيد الأمد، فكاين البرنامج الوطني لمحاربة فقدان الأدوية ومواد الصحة، وكذلك الإستراتيجية الوطنية لتشجيع الصناعة المحلية للأدوية والمواد الصحية، حيث ترتكز على محاور أهمها تشجيع استعمال الدواء الجنيس إلى جانب تحفيز الاستثمار في الصناعات التحويلية المرافقة لصناعة الأدوية، مثل المواد الخام ومواد التعبئة وتشجيع الصادرات الدوائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الوزير المحترم.

صحيح، هناك مجهودات لا يمكن نكرانها لكن الانقطاعات المتكررة لبعض الأدوية كما هو الشأن، غادي نعطيو واحد 2 أمثلة: (Levothyrox, Depakine) لعلاج الصرع، تطرح أكثر من سؤال لدى المواطنين والمواطنات، وتثير الشكوك حول أسباب انقطاعها، خاصة

أجل تحيين القانون اللي اليوم كيأطر حماية المستهلك واللي كيدخل مفاهيم جديدة بالنسبة للمنصات الإلكترونية، بالنسبة لفترات انخفاض الأثمنة وبالنسبة أيضا للقروض المسماة بالقروض المجانية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم الواضح.

من المعلوم أن القانون اللي ذكرته جاء استكمالا للمنظومة القانونية الحالية الخاصة بحماية المستهلك ووضع إطار ملائم لتعزيز دور جمعيات حماية حقوق المستهلك.

لكن، السيد الوزير المحترم، وفي ظل سياق عالي يتميز بأزمات متعاقبة انعكست آثارها سلبا على استمرارية وانسيابية سلاسل التوريد، حيث أصبح المستهلك يواجه مجموعة من المخاطر المرتبطة بصحته أولا وبارتفاع الأسعار ثانيا، إضافة إلى إشكال المضاربة، الأمر الذي يرفع من أثمان المنتجات الغذائية الأساسية في الأسواق المغربية.

وعليه، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نرى أنه أصبح من الضروري تحيين المنظومة القانونية المرتبطة بحماية المستهلك، وجمع شتاتها المتفرق بين القطاعات والذي يجعل التدخل والمسؤوليات متفرقة وغير محددة بشكل مضبوط.

فمثلا وزارة الفلاحة ينتهي دورها عند الإنتاج، فيما تقع مسؤولية التسويق على وزارة التجارة والصناعة باعتبارها وسيطا بين المستهلك والمنتج، وهنا يجب في نظرنا إعادة النظر في أدوار وزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بتدبير الأسواق المغربية، حيث أن هذه الأسواق تدبر بطريقة في بعض الأحيان يعني طريق العشوائية في بعض المدن المغربية، سواء تعلق الأمر بالقطاع المنظم أو غير المنظم.

السيد الوزير المحترم،

رغم أننا نطالب بتحديث المنظومة القانونية لحماية المستهلك، غير أننا لا بد من الإشارة إلى ضرورة تعزيز التحسيس بالنسبة للمستهلك المغربي حتى يتحمل جزءا من المسؤولية على ممارسته هو أيضا ناحية الرقابة والتبليغ وعدم التسامح مع أي موزع لمنتوج قد يشكل ضررا لصحة المستهلكين، خاصة في ظل تزايد التجارة الإلكترونية التي أصبحت تعرف كثيرا من إشكال، يعني، الغبن والتدليس والنصب والاحتيال.

وفي الأخير، لا يسعني إلا التنويه والإشادة بالمجهودات العالية التي

يديرو (bilan) ديالهم والموزعين تيديرو (bilan) ديالهم، كيكون بيناتهم صفقات تجارية، فبالتالي ما كيمكنش يوزعو لهم الأدوية فالوقت المناسب باش يمكن يكون متواجد في الأسواق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، وشكرا على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

نمر الآن لأخر محور في هذه الجلسة، ونبدأ بالسؤال الأول الموجه لقطاع الصناعة والتجارة وموضوعه "تعزيز وتقوية المنظومة القانونية الخاصة بحماية المستهلك".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس، السيد الرئيس السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن إستراتيجية وزارتكم لتعزيز وتقوية المنظومة القانونية الخاصة بحماية المستهلك؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، شكرا على هاذ السؤال الهام.

أولا، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ومبروك عليكم هاذ الأيام الفضيلة والأخيرة من شهر رمضان الأبرك.

بالنسبة لوزارة الصناعة والتجارة، تعتبر نفسها كمكون أساسي من الحركة الاستهلاكية وتعتمد على جمعيات المستهلكين من أجل مراقبة الأسواق وتطوير الحقوق ديال المستهلكين.

يمكن لي اليوم نأكد لكم أن الوزارة أحالت على الأمانة العامة للحكومة يوم 15 مارس في اليوم الوطني للمستهلك قانون جديد من

من قبل الفريق المعني.

موضوع السؤال الثالث "تنظيم التجارة الجائلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الوزير المحترم،

الإخوة والأخوات المستشارين المحترمين،

أسائل السيد الوزير عن الإجراءات التي تعتم الوزارة اعتمادها لتأهيل قطاع التجارة الجائلة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الهام.

في الحقيقة كانوا عدة برامج وعدة تجارب من أجل إدماج تجارة المتجولين في المغرب، واحنا نتعرفو آخر برنامج هو برنامج اللي قامت به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين فترة 2015 و2018، اللي واكبت 86.000 من 626.000 تاجر متجول فهاذ الفترة، وخرجنا منها من بعض المعلومات على هاذ التجار وبعض القناعات من أجل إنجاح هاذ البرامج، المعلومات هو أن التاجر المتجول هو في أغلبية الأحيان رجل اللي عندو أكثر من 40 سنة، المدخول ديالو تقريبا 4000 درهم، كان 3100 درهم ف 2014، ولكن هاذي تسع سنين تطور بين 4000 و4200 درهم شهريا، أشنو هو ما القناعات بجوج؟

أولا وقبل كل شيء، ولا القناعات بثلاثة:

- أولا وقبل كل شيء، كل عمل وكل برنامج خصويكون برنامج محلي، برنامج تراي؛

- القناعة الثانية هو أن العرض خصويكون متفوق على الطلب، يعني لكل ممارس ولا اللي واحد بغا يمارس التجارة المتجولة خصويكون عرض بديل، بديل أما يدخل سوق منظم، أما يدخل فبرنامج كبرنامج "أوراش"، أما عرض آخر باش يمكن لويترزق؛

- القناعة الثالثة أن ملي يكون العرض البديل ما يكونش السماح كليا فالمجال التراي لممارسة هاذ التجارة المتجولة بدون.. الممارسة بلا ما يكون ذاك الشيء مقنن ومؤطر.

تقوم بها الوزارة والمصالح التابعة وكل المتدخلين في مجال ضبط الأسعار وحماية المستهلك من كل أشكال التلاعبات والمضاربات، وهي الجهود التي انعكست على مجموعة من أسعار المواد الاستهلاكية التي عرفت تراجعا ملحوظا، وأعيد تراجعا ملحوظا.

لا يسعنا في الختام سوى التنويه بمختلف الجهود التي تبذلونها من أجل النهوض بهذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد المستشار المحترم على الكلمات الطيبة ديالكم.

بالنسبة لجمعيات حماية المستهلك أولا، بغيت من هاذ المنبر نشكرهم على المساهمة ديالهم في رقابة الأسواق وحماية حقوق المستهلكين وحماية أيضا سلامة المستهلكين، الدور اللي تيلعبوه دور مهم ومهم جدا، واحنا نتعتمدو عليهم كوزارة من أجل مراقبة السوق مراقبة يومية وبدون المساهمة ديالهم، ما كانش المراقبة تكون فهاذ المستوى، بالأخص بالنسبة لهاذ الفترة الأخيرة اللي كتخص مراقبة الأسعار والتصدي للمضاربات؛ بغيت نشكرهم بصفة رسمية من هاذ المنبر.

بالنسبة للتجارة الإلكترونية، جاء هاذ مشروع القانون باش يعطي تعاريف جديدة وإمكانيات جديدة من أجل المراقبة ديال هاذ المنصات والمراقبة ديال هاذ الواردات، وبالأخص المسؤولين على هاذ المنصات والتعريف عليهم، بالأخص بالنسبة للسلع اللي تتدخل المغرب، بعض المرات تيكونو منصات عالمية وخصهم يكون عندهم مسؤول في المغرب اللي غادي نتحاور معه، وهاذ الشيء اللي جاي به هذا القانون، وإن شاء الله غنقدموه أمام مجلسكم الموقر باش تجودوه وتحسنوه، ولكن الهدف ديال مشروع هاذ القانون هو أننا نتمكنو من تقنين هاذ التجارة الإلكترونية.

ثانيا، هي فترات انخفاضات، احنا نتعرفو بأن (les soldes) اللي معروفين كل واحد تيديرهم وقت ما بغى ويمكن لوكل دكان يخرجو، غنقننو هاذ الفقرات باش يكون أكثر تحكم وأكثر شفافية بالنسبة للمستهلك على أشنو هو ما الإمكانيات المتاحة في هاذ الفترات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نتنقل مباشرة إلى السؤال الثالث، ما دام السؤال الثاني تم سحبه

فالأخير، أنا كنتظن بأن هذه فرصة للعمل على انخراط هاذ الشريحة من التجار في مشروع تعميم التغطية الصحية وغادي يكون هذا هو المدخل ربما الأساس اللي يسهل الأمور على إدارتكم، أنه يتم التعامل بطريقة ناجعة لإخراج هاذ القطاع من القطاع "غير المهيكل" إلى "القطاع المنظم"، لأنه عنده انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني، وخصوصا أنه تنشوفو العدد الهائل ديال الناس، شريحة ديال الناس اللي تيشغلوه في هاذ الميدان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

بعجالة، الجرد راه كل نهار ورزقو، حيث احنا تنعرفو عندنا المغرب اللي ما عندو ما يدير راه تيخرج يبيع النعناع، إذن هذا البائع المتجول هو إمكانية باش كل واحد يترزق في بلادنا على حسب الوضعية ديالو.

ثانيا، أحسن بديل وأحسن برنامج هو تقوية فرص الشغل، تقوية فرص الشغل احنا تنشغلوه عندنا التزام كحكومة من أجل خلق مليون فرصة شغل ساخية، أنتوما عرفتو بأن بحال دبا تيكون الجفاف راه تتقوى الظاهرة، ملي تيكون لبني عاود ثاني نازل راه تتقوى هاذ الظاهرة، خص الدعم أيضا في الاقتصاد الوطني.

وثالثا، بحال اللي قلت لكم، يكونو هاذ القناعات واجدين، واحنا عندنا البرامج وعندنا الإمكانيات باش نواكبو 2 د المدن اللي عندهم نماذج ناجحة، العيون وبركان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الرابع والأخير في هاذ المحور، موضوعه "تقييم السياسة الصناعية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي يونس، تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

ملي كنتكون هاذ القناعات بثلاثة وكيجيو المنتخبين أو كيجيو السلطات وكيطالبو المواكبة ديال الحكومة وديال وزارة التجارة والصناعة، بالأخص احنا جاهزين غير يكونو، تكون هاذ الرؤية ويكونو هاذ القناعات المشتركة، احنا جاهزين باش نشغلوه مع كل المدن، من أجل إدماج هاذ التجار المتجولين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير، على هاذ الإجابات الواضحة، واللي أعطت.. كتبرهن على أن هناك واحد الرؤية، وأنه من خلال ما يعرف على الجدية ديال السيد الوزير، أنه هاذ الإرث اللي كان التراكم لمدة سنوات في حكومات متعاقبة، فهاذ الظاهرة بقات لا تزال مستعصية وتعتبر من ظواهر الاقتصاد غير المنظم، بل هناك من اعتبرها فبعض الحالات كبطالة مقنعة.

والأهداف ديالها واحنا كنعرفو الانعكاسات ديالها هو أنه تحريم العاملين بهاذ القطاع من الشغل اللائق والحماية الاجتماعية، كما أنها تنافس المقاولات المنظمة وتضيق على الدولة مداخل ضريبية مهمة.

لهذا، ربما الرؤية ديال السيد الوزير، بغيت نعرف بالضبط أيضا واش هناك واحد الجرد يعني كامل، باش نعرفو العدد تقريبا ديال الناس الذين يتعاطون التجارة الجائلة، فهناك هاذ الظاهرة تستفحل للأسف في كثير من المدن، ولا بد من التأطير ديال هاذ النشاط الاقتصادي من الناحية القانونية والإدارية اللي خلق مناخ ملائم للعمل في فضاءات مخصصة للتجارة الجائلة أكثر تنظيما، لأنه كنلاحظ بأنه المبادرات في العديد من المدن المغربية اللي تدارت فيها أسواق نموذجية، إلا أن هاذ الباعة ما كيتجاوبوش معها إيجابا، وبقات بعض الأسواق اللي مبنية وبقات فارغة، فلا بد من إبداع أفكار.

وأنا كنتظن بلي وزارتكم قادرة على ذلك باش تبقى البصمة، احنا كفريق استقلالي لنا يعني القناعة الكافية، لأنه الحكومة الحالية إن شاء الله ستنجح في تأطير هاذ الظاهرة والعمل على انحصارها، وأيضا العمل على انخراط أكبر كما، هذا كيبان لي فواحد المنظور، أنه السلطات العمومية والجماعات المحلية والإدارة المعنية تقوم بالدور اللازم، ولكن هناك واحد المؤسسة بيدولي أنه يجب إشراكها أكثر وهي غرف التجارة والصناعة، التي يجب بشكل من الأشكال مثلا أنه تنخرط بطريقة عملية في تحسين الوضع ديال هاذ التجارة الجائلة وتديبرها، لأنه كثير من الأعضاء ديال الغرف فهم يأتون من هاذ التجارة الجائلة وأعضاء ديال غرف التجارة والصناعة.

قطاع الصناعة أضحى تيشكل واحد القطاع إستراتيجي في بلادنا، تيساهم بـ18% من الناتج الخام وتيشغل أكثر من 22% من اليد العاملة النشيطة، وبلا شك أن مجهودات اللي دارتها الحكومات المتلاحقة في 15 سنة الماضية كان لها واحد الأثر إيجابي، والنتيجة أن بلادنا اليوم كتحتل مراكز متقدمة ليس فقط إقليميا ولكن دوليا في بعض الصناعات، كقطاع الطائرات، صناعة السيارات والنسيج.

وهنا كما أشرتو، السيد الوزير، نود أن ننوه بمضامين الرسالة الملكية السامية للمشاركين في الدورة الأولى من اليوم الوطني للصناعة، واللي في نظرنا شكلت واحد خارطة طريق من أجل نهضة صناعية حقيقية في بلادنا، واحد خارطة طريق اللي كتجعل من السيادة الصناعية جوهر للسياسات العمومية.

السيد الوزير المحترم،

أزمة كوفيد ومن ورائها الحرب في شرق أوروبا عرات الغطاء على مجموعة من الاختلالات، السنة الماضية وحسب المعطيات الرسمية 12.480 مقالة أعلنت الإفلاس ديالها وهاذ السنة هذا الرقم مرشح أنه يتجاوز 13.000 مقالة.

كنساء لكم، السيد الوزير، على الإجراءات ديال الحكومة ديالكم من أجل الحد من هاذ النزيف في ظل الارتفاع غير المسبوق لمعدلات التضخم وارتفاع نسبة الفائدة اللي وصل لـ3%؟

السيد الوزير،

اليوم لا حديث في الشارع العام المغربي ولا في الصالونات السياسية على واحد 2 ولا 3 ديال المواضيع أساسية، الأمن الغذائي والفلاحي والأمن الصحي، اليوم إذا كنا كنهضرو على واحد أمن فلاحى وأمن غذائى وأمن صحى احنا محتاجين لصناعة فلاحية، لصناعة غذائية وصناعية صحية اللي تقدرتحد من الاعتماد الشبه الكلي للمغرب على المنتوجات الدولية.

حاجة مهمة اللي لازم نشيرو لها على أن الطموح ديالنا جميع كشباب، لا أنتم في السلطة التنفيذية، لا احنا في السلطة التشريعية، باش ننجحواذ الرؤية اللي بغاها سيدنا لقطاع الصناعة في بلادنا.

وهاذ الإنجاح هذا ما غادي يكون إلى ما قدرناش نخلقوا واحد الأرضية جديدة لتشجيع الاستثمار في القطاع ومدخل لتحفيز المقاول الوطنية جباثيا وعقاريا وتمويليا.

وهنا كنيستغل الفرصة، السيد الوزير، باش ننقل لكم واحد الامتعاض ديال مجموعة من الفاعلين الشباب في القطاع الصناعي، اللي للأسف كيتأخر التأشير على مشاريع المواكبة ديالهم في إطار برنامج "استثمار"، هنا كنيخص بالذكر المشاريع اللي أقل من 50 مليون درهم واللي هي فالحقيقة كتشكل النواة ديال القيمة المضافة وديال التشغيل في بلادنا.

لا خلاف أن الصناعة الوطنية عرفت واحد التطور هيكلي في العقدين الأخيرين، إلا أنه لازالت تسجل بعض التحديات والإشكاليات.

على هذا الأساس نسائلكم على الخطوط العريضة لسياسة الحكومة في أفق بلوغ السيادة الصناعية الوطنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الهام.

وفي الحقيقة ما كاي أحسن تقييم للسياسات الصناعية اللي عرفتها بلادنا خلال هذا العقد، لا التقييم اللي أعطانا سيدنا الله ينصرو خلال اليوم الوطني للصناعة والدور اللي تتلعبو الصناعة من أجل خلق فرص الشغل وتنمية الصادرات.

اليوم، التوجهات ديال العهد الجديد اللي أعلن عليه سيدنا، الله ينصرو، بالنسبة للصناعة الوطنية، هو واضح، سيادة كوسيلة وكهدف، أولا وقبل كل شيء، توفير ما يحتاجونه المواطنين، هذا الهدف هو الوسيلة، هو المساهمة لتوفير كل ما يحتاجه الشركاء بالنسبة لتقوية السيادة ديالهم، وهذا اللي غادي يمكن المنظومة الصناعية ديالنا باش تقوى.

الأولوية اللي أعطانا سيدنا أولوية واضحة وهي أم المعارك، هي خلق فرص شغل قارة ودائمة للشباب ديالنا، وأعطانا توجهات اللي هي باينة بالنسبة لتقوية العنصر البشري، بالنسبة للابتكار، بالنسبة للإخلاء من الكربون، بالنسبة للارتقاء بالمنظومة الصناعية وأيضا بالنسبة للنجاعة المائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

تنشركم على الجواب ديالكم، وكوندو في الفريق الحركي نسجلو بعض المقترحات والملاحظات ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

كنشكركم على هاذ الكلمة وكنشكركم على هاذ الإشارة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة اللي هي معظم فرص الاستثمار اللي عندنا فالصناعة في بلادنا.

- بالنسبة للسيادة الصناعية باش نعطيكم بعض الأرقام اليوم: 86.8% ديال الصادرات المغربية هي صادرات منتوجات صناعية؛

- ثانيا، اليوم كنتوفرو على 1600 مشروع وشوية أكثر، الغلاف الإجمالي ديال هاذ الاستثمارات 125 مليار ديال الدرهم من أجل توفير 320.000 منصب شغل إن شاء الله في السنوات الثلاثة المقبلة، تخلقات منذ بداية الولاية إلى نهاية فبراير ديال هاذ السنة الحالية 100 ألف منصب شغل صافي في القطاع الصناعي؛

- بالنسبة للشركات، للتوزيع، المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا:

596 مشروع من أجل خلق 26 ألف منصب شغل؛

- المقاولات المتوسطة: 817 مشروع من أجل خلق 70 ألف منصب شغل مباشر.

وهنا كنجي لكم للاستثمار، كايين إقبال كبير على الاستثمار في الصناعة، من الشباب ديالنا وحتى من الرأسمال الوطني اللي كيمثل 88% من الاستثمارات في الصناعة، كايين إقبال اللي هو كبير وكبير جدا، حيث وصلنا في نهاية مارس إلى الغلاف المالي اللي كان موجود لنا من طرف وزارة الميزانية باش نواكبو الاستثمار الصناعي بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

طلبنا اعتمادات إضافية باش نواكبو هاذ الدينامية اللي من شأنها خلق فرص الشغل، احنا في نقاش مع وزارة المالية والميزانية باش نجيو نواكبو بطريقة أسرع وأنجع المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

بهذا تكون الأسئلة قد استنفذت مطلبها واستوفينا جدول الأعمال.

نرحب بالسيد وزير الداخلية ومنتقل للجلسة الخاصة بالتشريع.

وفي هذا الإطار، لابد من التنويه بما عكسته مداخلات السيدات والسادة المستشارين داخل اللجنة المذكورة من الحرص على التفاعل الإيجابي مع مشروع هذا القانون، نظرا لما يكتسيه من أهمية وراهنية كبيرتين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تبين من خلال تتبع وتقييم أداء قطاع توزيع الماء والكهرباء أنه يواجه مجموعة من الإشكالات في إطار تجارب التدبير الراهنة، التي لا تسمح للفاعلين الحاليين بمواكبة تطور الطلب على خدمات الماء والتطهير السائل والكهرباء.

كما تحول دون تأمين التوازن في توزيع هذه الخدمات على المستوى الترابي، وخاصة بالعالم القروي.

هذا، وقد أوضحت الدراسات المنجزة بخصوص هذا القطاع أنه لازال يحتاج إلى استثمارات عمومية هامة وأن مقاربات الاستثمار والتدبير المعتمدة إلى حدود اليوم، لا تسمح بالاستجابة بشكل فعال لحاجيات القطاع، بالنظر إلى غياب التنسيق وإلى تشابك مدارات التدخل والشبكات، مما ينتج عنه استثمارات غير مبررة وذات فعالية محدودة.

زيادة على ذلك، ساهمت التغييرات المناخية في تكريس الإشكالات التي يعيشها هذا القطاع، مما يفرض استعجالية تدخل الفاعلين المعنيين والتنسيق فيما بينهم من أجل مواجهة التحديات البيئية ورفع رهانات التنمية المستدامة، التي أصبحت تستوجب وضع منظومة تسمح بتأمين التزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء، على أساس اقتصاد الماء والنجاعة الطاقية وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

إن مختلف هذه الاعتبارات تقتضي وضع إطار قانوني منسجم مع المنظومة القانونية المغربية المتعلقة على وجه الخصوص باللامركزية وبالاستثمار العمومي وتبدير المرافق العمومية وبالنجاعة الطاقية، يسمح بالتأسيس لمنظومة تدبير جديدة ووضعها رهن إشارة الجماعات ومرتفعها، تقوم على أساس مقاولات عمومية في شكل شركات جهوية متعددة الخدمات تسمح بعقلنة الاستثمارات المنجزة في القطاع، وبمعالجة الفوارق المجالية في توزيع الخدمات العمومية ذات الصلة، كما تشكل مجالا مؤسساتيا مناسباً لالتقائية المتدخلين وتشارك إمكاناتهم والحفاظ على مكتسب تعدد الخدمات في هذا القطاع.

ووفقا لهاذه الرؤية، أعدت وزارة الداخلية بتشاور مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية، علاوة على مختلف الفرقاء الاجتماعيين، مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، يروم وضع آليات تدبير ملائمة في شكل شركات مساهمة تشكل إطارا مؤسسانيا لتضافر جهود جميع المتدخلين في سبيل الرفع من مستوى تدبير هذه المرافق الحيوية.

محضر الجلسة رقم 095

التاريخ: الثلاثاء 27 رمضان 1444هـ (18 أبريل 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثمان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الثالثة والأربعين زوالا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف الحكومة).

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، والمودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف الحكومة.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وللسيد وزير الداخلية عن المجهودات التي بذلها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون المسجل في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

في البداية، أعطي الكلمة للحكومة للسيد وزير الداخلية لتقديم مشروع قانون رقم 83.21، يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات. تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بتقديم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، بعدما صوتت عليه لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بالإجماع.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب
الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده
صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن.

إنه سميع الدعاء.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على التقديم.

بالنسبة للتقرير، تم توزيعه ورقيا وإلكترونيا.

بالنسبة للمناقشة، للفرق وللمجموعات كامل الحرية في التدخل
شفهيا أو في تقديم أو تسليم المداخلات مكتوبة، قصد إدراجها في
محضر الجلسة، ولكم واسع النظر السادة الرؤساء.

اللي عندو الرغبة يتدخل مرحبا.

تفضل السيد الرئيس السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

كنظن أن في خلال اجتماعنا داخل ندوة الرؤساء، اتفقنا كفرق
أغلبية سنلقي وجهة نظرنا في هاذ المشروع.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا.

كل الفرق عندها الرغبة، عندها أنها تدخل، اتفقتو داخل ندوة
الرؤساء على 3 دقائق لكل متدخل، إذن نبداو بفريق التجمع الوطني
للأحرار، الأغلبية غتدخل.. يالاه، مرحبا.

من سيتدخل باسم فرق الأغلبية؟

يالاه السي لحسن في حدود 3 دقائق، يالاه.

المستشار السيد لحسن حداد:

ما غاديش ناخذ 9 دقائق السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكل قراءته.

تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

ويتضمن مشروع القانون مجموعة من المقتضيات الرامية
خصوصا إلى:

- مواكبة الجهوية المتقدمة من خلال إحداث شركات على صعيد كل
جهة وبمبادرة من الدولة، بما يسمح بالتقائية تدخل مختلف الأطراف
المعنية بمجال التوزيع ووضع هذه الشركات رهن إشارة الجماعات
كطريقة حديثة من طرق تدبير مرفق التوزيع، باعتباره من اختصاصاتها
الذاتية؛

- الحفاظ على مبدأ تعدد الخدمات لما يسمح به من الرفع من
مستوى نجاعة الاستثمارات وكذلك توفير موارد هامة لتمويلها؛

- اعتماد مبدأ التدرج بإحداث شركات لمواكبة طلب الجماعات
وتطور التدبير بمختلف المدارات؛

- إحداث فضاء مؤسساتي لتضافر جهود مختلف المتدخلين
وتعاضد وسائلهم من خلال فتح مجال المساهمة في رأسمال الشركة
أمام الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، بما فيها المكتب الوطني
للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- سن قواعد الحكامة في التعاقد بين الجماعات أو مجموعاتها من
جهة، وبين الشركات الجهوية متعددة الخدمات من جهة أخرى، مع
تحديد المقتضيات التي يجب أن يتضمنها عقد التدبير وتعزيز مسؤولية
الشركة أمام الجماعات أو مجموعة الجماعات المعنية ومراقبة هذه
الأخيرة لها؛

- تقريب الخدمات من المواطنين وإضفاء البعد الترابي لتدخل
الشركة من خلال النص على ضرورة إحداث الشركة لتمثيلات على
الأقل على المستوى العمالات والأقاليم، بمناسبة تدبيرها للمرفق؛

- تنظيم عملية انتقال التدبير إلى الشركة في حال إبرام عقد تدبير،
سواء فيما يتعلق بعلاقة الجماعة ومجموعاتها بالشركة أو حلول
الشركة محل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ومحل
الوكالات المستقلة في تدبير المرفق؛

- وضع مقتضيات تهدف إلى ضمان سلاسة انتقال الأموال العقارية
والمنقولة وكذا العقود المتعلقة بتدبير المرفق من المكسب المذكور
والوكالات المستقلة إلى الشركة مع إمكانية استثناء بعض العقود
بمرسوم إذا اقتضى الأمر ذلك؛

- وضع مقتضيات تضمن جميع الحقوق المكتسبة للمستخدمين
المنقولين من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومن
الوكالات المستقلة إلى الشركة، مع الحفاظ على وضعيتهم فيما يخص
صناديق التقاعد وكذا هيئات الأعمال الاجتماعية التي كانوا منخرطين
فيها في تاريخ نقلهم.

تلكم هي أهم مضمين مشروع هذا القانون.

القانون، خاصة تلك المتعلقة بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبإشراك هذا الأخير في أعمال هذه الشركات الجهوية وكذا مساهمته في تعزيز حكمة تدبير هذا النوع من المرافق ورفع الإكراهات التي تواجه قطاع توزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب على المستوى الجهوي، خصوصا ما يتعلق بالتوازن والتضامن بين الساكنة القروية والحضرية في الولوج إلى هذه الخدمات الأساسية.

إذن هاذ المشروع - لا محالة - سيعالج إكراهات عديدة ويحسن وجود الوضعية التي تعاني منها منظومة تدبير المرافق السالفة الذكر، وسيعالج كذلك محدودية الموارد المتوفرة لإنجاز الاستثمارات الضرورية، إضافة إلى تشابك مدارات التدخل بين مختلف الهيئات المشرفة على تسيير هذه المرافق.

إذن، المناقشة ديالنا ديال هاد المشروع مناسبة كذلك، السيد الوزير، للتطرق لموضوع على درجة كبيرة من الأهمية، يتعلق بالموارد البشرية، سيكون انتقال للموارد البشرية، بحيث أن كل مؤسسة اللي هي موجودة الآن عندها قوانين خاصة بالمستخدمين، تختلف من حيث الحقوق والمكتسبات، لهذا ندعو في فرق الأغلبية بمجلس المستشارين، إلى ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لشغيلة هذه القطاعات، مع الحفاظ كذلك على مستوى الخدمات التي تقدمها جمعية الأعمال الاجتماعية لشركة التدبير المفوض والوكالات والمؤسسات المدبرة لهذه القطاعات.

إنه بالنظرية لأهمية هاذ المشروع، السيد الوزير، السيد الرئيس، فإن فرق الأغلبية ستعامل معه إيجابيا وتصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

للفريق الحركي... غتسلمو؟

شكرا السيد الرئيس.

الفريق الاشتراكي؟

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.. الأستاذة فتيحة غا تدخلني؟ تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بمناسبة الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 83.21

السيد الوزير المحترم،

يسرني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات.

مشروع القانون هذا كنعبروه في فرق الأغلبية لبنة من اللبنة الأساسية في بناء صرح الديمقراطية الجهوية، حيث جاء مشروع القانون في إطار تنزيل مضامين النموذج التنموي وكذلك تنزيل الجهوية المتقدمة، ويؤسس كذلك لجيل جديد من الإصلاحات التي تسهم في إصلاح المرافق العمومية.

كما أنه يشكل من منظور فرقنا، فرق الأغلبية، أحد المداخل الأساسية لتنزيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الترابي، من خلال وضع آلية في شكل شركات جهوية متعددة الخدمات، وهي تشكل واحد الإطار مؤسسي لتضافر جهود جميع المتدخلين والفاعلين في سبيل تحسين تدبير مرفق توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل والإنارة العمومية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

كما سبق وأن أسلفنا، فإن مشروع القانون هذا يهدف ويرمي إلى إصلاح وإعادة هيكلة هذا المرفق، كما أنه يهدف إلى معالجة واحد الجملة من الإشكالات التي تيعاني منها قطاع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل.

إذن مناقشة هذا المشروع مناسبة أيضا للإشارة إلى كون تدبير هذا القطاع وعمل شركة التدبير المفوض كانت تشوبها وتعتريها بعض النقائص، نعم كانت فيها إيجابيات ولكن اعترتها نقائص، لاسيما فيما يتعلق بتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل وتقوية شبكات وجودة الخدمة بالعالم القروي والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء.

إذن، السيد الوزير، الجماعات الترابية والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء التي تدبر هذه الخدمات المتميزة بالقرب في المناطق الجبلية على الخصوص تعاني من عدة مشاكل وإكراهات، ولا تساير الطلب المتزايد على هذه الخدمات على الرغم من وضع عدد من المخططات والبرامج الاستراتيجية لمعالجة مختلف الإشكالات المطروحة على مستوى البنية التحتية والتجهيزات الأساسية، تمم بالخصوص قطاع الماء والكهرباء والتطهير السائل وكذا برنامج تقليص الفوارق المجالية.

إذن، هاذ المشروع جاء كضرورة لتوفير إطار تنموي متميز يسمح بضمان فعالية الاستثمار العمومي، وكذا تكامل مدارك التوزيع، علاوة على التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين.

إننا نسجل بإيجابية كذلك المضامين التي أتى بها مشروع هذا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى الفريق المحترم للاتحاد العام لمقاومات المغرب.

السي عبد الكريم تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، وهو مشروع القانون الذي يحظى بأهمية خاصة. حيث يأتي في إطار تنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد وتنزيل ورش الجهوية المتقدمة، ويشكل أحد المداخل الأساسية لتنزيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الترابي، من خلال وضع آلية تدبير في شكل شركات جهوية متعددة الخدمات، تشكل إطارا مؤسستيا لتضافر جهود جميع المتدخلين في سبيل الرفع من تدبير مرفق توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل والإنارة العمومية.

السيد الوزير،

كما هو مبين في هذا القانون، يهدف إلى إصلاح وإعادة هيكلة هذه المرافق ومعالجة مجموعة من الإكراهات التي يعاني منها قطاع توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل، والتي تحول دون إمكانية الاستجابة بشكل فعال للطلبات المتزايدة على هذه المرافق الأساسية. خاصة ما يرتبط منها بمنظومة تدبير هذه المرافق، وكذا بمحدودية الموارد المتوفرة لإنجاز الاستثمارات الضرورية، علاوة على تشابك مدارات التدخل بين مختلف الهيئات المشرفة على تسيير هذه المرافق.

السيد الوزير،

بالنظر إلى هذه المقتضيات والمستجدات، فإن مشروع هذا القانون يحظى باهتمام خاص، وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد العام لمقاومات المغرب نسجل بإيجابية المضامين التي جاء بها مشروع هذا القانون، سيما تلك المتعلقة بتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، بإشراك القطاع الخاص في أعمال هذه الشركات الجهوية والمتعلقة بفتح رأسمال الشركة للقطاع الخاص والسماح للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقطاع الخاص بموجب عقود بالقيام ببعض المهام الموكولة للشركات الجهوية.

المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، والذي يأتي في ظل تنزيل الجهوية المتقدمة كاستراتيجية وطنية، وأيضا في إطار استكمال مسلسل الإصلاح الكبير الذي انطلق في بلادنا من أجل إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات والمقاومات العمومية، التي تعتبر إحدى أهم طرق تدبير المرافق العمومية، والتي من شأن تحسين وضعها وضبط تمويلها وحسن تدبيرها أن يساهم في التنمية المنشودة ببلادنا.

إن مشروع القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية المتعددة الخدمات، الذي سينهي العمل بالطريقة الحالية المعتمدة في تدبير مرفق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، لتحل هذه الشركات محل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة في تدبير هذا المرفق، في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة كاستراتيجية وطنية تهدف إلى تطوير التدبير الإداري للبلاد وكأفق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والترايبية.

هو مشروع له سياقات تتقاطع مع مكونات مؤسسية جهوية ومحلية، ويأتي للإجابة على مجموعة من الإشكاليات الترابية والتنموية الراهنة والمستقبلية، فمن شأن اعتماد هذا النمط الجديد من التدبير تحقيق العديد من المزايا، وتسمح في نفس الوقت بالاستعانة بالقطاع الخاص من أجل ضمان السير الجديد للقطاع وتلبية الحاجيات، عن طريق التنظيم المحكم وتعبئة الوسائل الضرورية لرفع التحديات المستقبلية لهذا القطاع، باعتباره أرقى صيغة تجسد مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ونظرا لأهمية العنصر البشري، باعتباره أساس نجاح أي إصلاح منشود وتحقيق أهدافه، فإننا نرى أن شرط تحفيز الموارد البشرية يبقى من أهم العناصر الأساسية التي ستساهم في تحقيق النقلة النوعية لهذه الشركات الجديدة وامتلاكها لأدوات استيعاب الديناميات المجالية المحلية والجهوية ومتطلبات الاستثمار ورغبات المرتفقين.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ونحن إذ نثمن هذه المبادرة التشريعية الجادة، التي تتبنى طرق حكاية جديدة ومنفتحة، تعتمد على مناهج حديثة في تدبير قطاعات حيوية، لنؤكد على ضرورة الحفاظ على التعريف الاجتماعية للماء والكهرباء وتوفير كل الضمانات لجميع العاملين بالقطاع عند نقل المستخدمين العاملين بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء إلى الشركات المستحدثة عند دخول عقد التدبير حيز التنفيذ والحفاظ على مكتسباتهم ووضعياتهم الإدارية والمالية وجميع حقوقهم المختلفة وضمان ديمومتها، مع الحرص على تطوير منظومة تحفيز المستخدمين بهذه الشركات وعصرنة ومضاعفة الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

وشكرا.

الاجتماعية: التغطية الصحية، المشاريع الاجتماعية، صناديق التقاعد، الأجور والاستقرار في العمل، مجموعة من المكتسبات مهمة وإن كان منطوق المشروع يلتزم بالاحترام ديالها، فإننا نناشد الوزارة الوصية على أنها تواكب طيلة مراحل التنزيل، طيلة مراحل التنزيل وبدون استثناء، بما فيها البروتوكولات المزمع توقيعها مع الإخوان ديالنا، وأن تكون جزء لا يتجزأ من هاذ الدينامية.

كما نناشد الوزارة الوصية في شخص وزارة الداخلية على أن دفاتر التحملات - أقول دفاتر التحملات - المستقبلية اللي غادي تكون في تأسيس هاذ الشركات المستقبلية أن تتضمن بشكل واضح وجلي كل هاذ الأمور اللي أشرنا لها، لأن البناء، السيد الوزير، هوبناء مشترك.

حقيقة الدولة عندها الآلية متاعها، ولكن في المشاركة الديمقراطية المشاركة ولا عمق الحوار الاجتماعي اللي تيتبناه المغرب منذ مدة أن نكون طرفا أساسيا في لحظات البناء والتشييد ديال هاذ الشركات ونطالب أن تعطانا كل الضمانات، رغم أنها موجودة، تزيد تأكد على أن كل دفاتر التحملات المستقبلية تتضمن كل هاذ المكتسبات وصيانتها، ولما لا التفكير في تحسين الوضعية، وسنبقى، السيد الوزير، داخل نفس النفس الإيجابي الذي كنا فيه طيلة مراحل هذا المشروع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السي عبد الكريم، سلمتوه.

المجموعة المحترمة المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد خلمين الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، نسجل إشكال قانوني مطروح بشأنه أن يتعارض مع مضامين وبنود القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية، خصوصا مشروع سيتم بموجبه إحداث 12 شركة جهوية ستعمل على تدبير مرفق توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل والإنارة العمومية.

فالمادة الثانية من مشروع القانون تعارض الهدف الذي جاءت به مقتضيات القانون التنظيمي للجماعات المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 83، الأمر الذي يجعل مشروع القانون 83.21 يخالف الدستور، ويعارض مقتضيات أسى منه درجة، لذا يتطلب الأمر وقف

كما نقدر أن هذا القانون سيساهم في تعزيز حكامه تدبير هذا المرفق ورفع الإكراهات التي تواجه قطاع توزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب على المستوى الجهوي.

ولأجل ذلك، فإننا نعبّر عن تطلّعنا للإسراع بإخراج مشروع هذا القانون لحيز التنفيذ، ونحن في فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب سنصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق المحترم، فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

هاذ المشروع القانون، السيد الوزير، الشق اللي تيعيننا فيه كممثلين ديال الطبقة العاملة، وكما تعلمون، السيد الوزير، على أن الاتحاد المغربي للشغل يحتل، ما غنقولش المرتبة الأولى، ولكن النقابة المركزية التي تسيّر منذ الاستقلال ديال بلادنا هاذ القطاعات ذات الطابع الإستراتيجي في البلاد نتاعنا، سواء الطاقة أو التوزيع والتطهير.

وهاذ مشروع القانون كان حوله واحد النقاش أساسي وقوي، سواء داخل هياكل الاتحاد المغربي للشغل في النقابات القطاعية أو معكم ومع الإخوة اللي كانوا تيباشرو هاذ اللقاء، وغنبقاو في جليابنا، السيد الوزير، جليابنا النقابي الذي نعتز بانتمائنا إليه، وسنتداول في مواضيع اللي مرتبطة بمجال اختصاصنا الدستوري، واحترامنا للدستور هو أننا نقوم بكل ما يخوله لنا دستور المملكة، الذي نعتز بانتمائنا إليه إبان النقاش العام الذي شهدته بلادنا حوله.

السيد الوزير،

كنا جزءا أساسيا في النقاش ونتفاعل بالإيجاب على أننا قدمنا 14 مشروع تعديل وتقبلت منو 7 أي 50% من أصل 16 تعديل اللي تقبلت ديال الكل، إذن كان واحد النفس إيجابي ديال المساهمة ديالنا.

اليوم، اللي نبغيو نناشدو الوزارة، ولنا فيكم الثقة، السيد الوزير، على أنكم تواكبون هذا الأمر هذا، مجموعة من الأمور التي تعتبر بالنسبة لنا داخل الاتحاد المغربي للشغل مرتبطة سواء بالأجر المباشر أو بالأجر الاجتماعي أو بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ديال العمال والعاملات والمستخدمات والمستخدمين في هاذ القطاع هذا، واللي سواء مرتبطة بالأنظمة الأساسية أو بالخدمات الاجتماعية ككل، سواء الخدمات

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمجموعة المحترمة مجموعة العدالة الاجتماعية.

غتدخلو، السيد المستشار؟

تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نعتقد على أنه من منطلق المناقشات التي واكبت عرض مشروع هذا القانون، سواء المتعلقة بالمناقشة العامة أو المناقشة التفصيلية، فنعتقد في مجموعة العدالة الاجتماعية على أن حسنات هذا مشروع القانون طغت على النواقص الممكنة، وحتى التوضيحات التي باشرها السيد الوزير، نعتقد على أن ذلك من تلك النواقص، مما يدعونا في مجموعة العدالة الاجتماعية، والحوال على أنه تقدمنا بمجموعة من التعديلات، تم الموافقة على 3 تعديلات، فإننا نثمن مضامين هاذ مشروع القانون وسوف نصوت بالإيجاب عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسادة المستشارين المحترمين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للتصويت على مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، وهو النص القانوني الذي خلف ردود فعل غاضبة في صفوف شغيلة هذا القطاع، ودفع إلى طرح تساؤلات متعلقة بالأبعاد الإستراتيجية لهذا القرار، ناهيك عن إشكالية ضرب باستقلالية الجماعات الترابية والهيئات المهنية.

المسطرة التشريعية الحالية والعمل على تعديل المادة 83 من القانون التنظيمي للجماعات، حتى يصير القانون متلائما مع مقتضيات القانون التنظيمي، وبالتالي يصبح قانونا دستوريا.

السيد الوزير،

فيما يتعلق بمضمون مشروع القانون رقم 83.21، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نسجل مجموعة من الملاحظات التي تبعث عن القلق والتخوف من عديد من الأمور، ترتبط بالضمانات التي ينبغي أن تقدم للمواطنين فيما يهم ديمومة التزويد بهذه المواد، في إطار التغيير المؤسسي الذي سيحصل فيما يخص الجودة والتكلفة والأسعار المناسبة، وترتبط بـ:

- الضمانات المتعلقة بالشغيلة والمستخدمين السابقين وطريقة تسوية وضعيتهم في إطار المؤسسات الجديدة، التي ستحدث في إطار هذا المشروع، علما أن التجارب السابقة المتعلقة بالانتقال المؤسسي طرحت إشكالات حقيقية عانت منها الشغيلة في وضعيتها الإدارية والمادية وحقوقها المختلفة وكذا ضمان وديمومة تلك الحقوق؛

- التخوف الكبير من إمكانية النجاح التقني لهذه العملية في علاقاتها بهذا الانتقال المؤسسي وما تحقق من تراكم للخبرات وإمكانية حدوث إشكالات حسن استمرار واستدامة هذه الخدمات وحسن تديرها وحكامتها؛

- التوجس من المساس بخدمات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل، باعتبارها خدمات عمومية حيوية واستراتيجية التي تندرج في إطار المرفق العمومي الذي لا يحتمل التفويت بأي شكل من الأشكال؛

- فضلا عن كون مشروع القانون لم يستوف حقه من النقاش، خصوصا المادة 16 منه والمتعلقة بحقوق ومكتسبات المستخدمين الذي يجرد المكتب من كل ممتلكاته، ويضرب في العمق توازناته المالية، وهذا ما يؤكد التصفية الفعلية لمؤسسة عمومية استراتيجية.

السيد الوزير،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نرى أن القطاعات الاجتماعية مثل الصحة، التعليم وقطاع الماء والكهرباء، لا يمكن أن تراهن فيه الدولة على خدمات الخواص، ولنا من التجارب ما يثبت عكس ذلك، نظرا لتناقض مبدأ الخدمات الاجتماعية والتدبير عبر الخواص، الذي يهدف إلى الريح، وهما شأنان متناقضان، ولن نقبل التقسيم المقسم والمجزأ، ونعي جيدا المعاناة التي تعانها هذه المكاتب في هذه الوضعية الحالية، فما بالك في وضعية..

وعليه، سوف نصوت ضد مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات.

السيد الوزير،

المادة 217 من النظام الداخلي تتيح لكم إمكانية التعقيب على المدخلات إذا كانت عندكم الرغبة. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

ماشى غنعقب على تدخل السادة المستشارين المحترمين، لكن غير بغيت نوضع السياق العام.

كيف كتعرفو كاملين اليوم التوزيع ديال الماء والكهرباء والتطهير السائل فبلادنا كتقوم به مجموعة من القطاعات: كايين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من جهة، كايين الوكالات من جهة، كايين شركات التفويض المفوض من جهة، كايين جمعيات، كايين جماعات ترابية، كايين خليط في جميع مناطق المغرب.

الهدف الأساسي ديال هاذ القانون هو جاباش يجمع هاذ الخليط، ويوضع واحد الرؤية واضحة لكيفية التعامل مع مادتين أساسيتين ولا ثلاثة ديال المواد الأساسية اللي هوما: الماء والكهرباء والتطهير السائل، ونحيدوهاذ النوع ديال الغموض اللي كايين فهاذ القطاع.

النقطة الثانية اللي خصني نشير لها، وهي أساسية وبغيت نأكد عليها، الإخوان ديال النقابات كيشيرو لها، فالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ولا الوكالات، من غير الموظفين اللي فيها راه هم لا شيء، هاذ الوكالات ولا المكتب راه هو الناس اللي فيه هو المكتب، يعني باش نعرفو علاش كنتكلمو، هاذ الناس هو الركيزة اللولية ديال هاذ العملية، الركيزة اللولية ديال هاذ الانتقال المهم اللي بغينا نديرو فبلادنا، ما غيتدارش ضدووما يمكنش نديرو ضدوواخا نبغيو، راه بلا بيهم ما غيكون ماء، بلا بيهم ما غيكون كهرباء، بلا بيهم ما غيكون حتى حاجة، كيفاش يمكن نفكرو، مجرد تفكير، بأن هاذ القانون يجي ضدو، هذا تدارمهم وغادي يتدارمهم وتدارم من أجل جميع المواطنين.

والأهم واللي بغيت نركز عليها، وإلى درنا هاذ التفكير ودرنا هاذ العملية كاملة، هو من أجل حاجة وحيدة ومهمة، هو أن بلادنا يكون فيها التوزيع ديال هاذ المواد الحيوية بطريقة سلسلة وبأحسن الظروف وبأحسن ثمن في المستقبل لينا ولأولادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن بعد المناقشة والاستماع إلى عرض السيد الوزير، ننقل للتصويت على مواد المشروع.

فهذه الخدمات تقدمها مؤسسات ومكاتب وطنية رائدة، وهو عنوان عن استقلال قرارنا الوطني بهذا الخصوص ومنذ الاستقلال، كما أن استمرار هذه الخدمات يشكل أحد مداخل الاستقرار الجماعي ببلادنا، خصوصا أنه تم صرف موارد مالية مهمة لتدبيرها وراكتت خبرات كبيرة من خيرة أطر البلاد.

السيد الوزير،

لقد سبق التنبيه إلى ما يمكن ما يشكل هذا التفويت من مخاطر استراتيجية متعلقة باستمرار تأمين هذه الخدمات، كما تم التنبيه إلى الاحتقان الذي سببه عدم اعتماد مقارنة تشاركية في إعداد هذا النص، وقد سبق أن أثرنا لهذا الموضوع من خلال المناقشة في اللجنة، وهو ما خلف ردود فعل غاضبة في صفوف عدد من الهيئات وشغيلة القطاع - اللحظة اللي احنا نتحدث أو ناقش هذا الموضوع هناك وقفة احتجاجية أمام البرلمان ضد هذا المشروع دعت إليه نقابات للقطاع - فسبق أن قلت بهاذ الاحتقان..

عدم اعتماد مقارنة تشاركية في إعداد هذا النص، سواء طبعا هاذ المقاربة التشاركية سواء مع وزارة الداخلية أو الوزارات الأخرى المعنية وإلا باش كان على الأقل تكون الأمور نتجنبوهاذ الاحتقانات.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين.

أيضا، هذا المشروع دعا 6 نقابات أخرى إلى خوض إضراب يوم 12، 13 أبريل الجاري وعندهم إضراب 27، 28 أبريل الجاري ووقفه احتجاجية أمام الإدارة العامة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

لقد حاولنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، وبتنسيق مع مكتبنا النقابي تدارك بعض النقائص التي عرفها هذا النص، من خلال التقدم بمجموعة من التعديلات، التي همت بالأساس ضمان خدمات قرب ذات جودة، لاسيما في بعض الجماعات الكبيرة وضمان عدم تنصل الشركة من مهامها الرئيسية، بالإضافة إلى حماية حقوق شغيلة هذا القطاع، والحفاظ على مكتسباتهم التي راكموها طيلة سنوات اشتغالهم وضمان عدم تعرضهم لأي تعسفات محتملة. مع كامل الأسف، التعديلات رفضت، باستثناء تعديل يقيم وحيد.

لذلك، السيد الوزير، ما دام عدم التجاوب مع التعديلات، دفعنا في الاتحاد الوطني للشغل بمجلس المستشارين إلى التصويت بالسلب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

المادة 1 (كما وردت في المشروع):

الموافقون=37:

المعارضون=00:

الممتنعون=05.

إذن وافق المجلس على المادة الأولى كما وردت في المشروع.

المادة 2: ورد بشأنها مشروع تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم واحد).

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم مشروع التعديل.

تفضلي الأستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الأول في المادة 2، السيد الوزير، كنفترحو التغيير ديال اسم "شركة مساهمة" إلى "الوكالة الجهوية متعددة الخدمات"، وذلك حفاظا على عمومية المرافق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

موقف الحكومة؟

السيد وزير الداخلية:

الرفض.

السيد رئيس الجلسة:

الرفض.

إذن موقف أصحاب مشروع التعديل، السحب ولا التشبث؟

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=37:

الممتنعون=00.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 2 (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون=37:

المعارضون=03:

الممتنعون=02.

إذن وافق المجلس على المادة 2 كما عدلتها اللجنة.

أمر إلى المادة 3، ورد بشأنها مشروع تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط مشروع التعديل.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل الثاني في المادة 3 هو إعادة الصياغة ديال الفقرة الأخيرة: "يمكن للشركة فتح رأسمالها للقطاع الخاص، على ألا تتعدى حصته 20% أو أقل"، عوض "يمكن للشركة فتح رأسمالها للقطاع الخاص، على ألا تقل في جميع الأحوال مساهمة الدولة عن 10%"، وذلك حتى لا يتم احتكار هذه المرافق من طرف القطاع الخاص ونحافظ على عمومية القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة؟

السيد وزير الداخلية:

الرفض.

السيد رئيس الجلسة:

الرفض.

إذن موقف أصحاب مشروع التعديل، التشبث أم السحب؟

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=30:

الممتنعون=07.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 3 للتصويت (كما وردت في المشروع):

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
السيد الوزير، موقف الحكومة؟

السيد وزير الداخلية:

الرفض.

السيد رئيس الجلسة:

موقف أصحاب مشروع التعديل؟
التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض إذن التعديل للتصويت:

الموافقون=05:

المعارضون=30:

المتنعون=07.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 7 للتصويت (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون=37:

المعارضون=00:

المتنعون=05.

إذن وافق المجلس على المادة 7 كما عدلتها اللجنة.

المادة 8 (كما وردت في المشروع):

الموافقون=37:

المعارضون=00:

المتنعون=05.

إذن وافق المجلس على المادة 8 كما وردت في المشروع.

أعرض المادة 9 للتصويت (كما وردت في المشروع):

الموافقون=37:

المعارضون=00:

المتنعون=05.

وافق المجلس على المادة 9 كما وردت في المشروع.

أمر الآن إلى المادة 10 ورد بشأنها مشروع التعديل مجموعة

الموافقون=37:

المعارضون=03:

المتنعون=02.

إذن وافق المجلس على المادة 3 كما وردت في المشروع.

المادة 04 (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون=37:

المعارضون=00:

المتنعون=05.

إذن وافق المجلس على المادة 04 كما عدلتها اللجنة.

المادة 05 (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون=37:

المعارضون=00:

المتنعون=05.

وافق المجلس على المادة 05 كما عدلتها اللجنة.

المادة 06 (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون=37:

المعارضون=00:

المتنعون=05.

وافق المجلس على المادة 06 كما عدلتها اللجنة.

أمر إلى المادة 07، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم مشروع التعديل.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل 3 في المادة 07، المقترح ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو "تعمل الشركة على إحداث تمثيلات للقرب على مستوى العمالة أو الإقليم أو حسب حجمها أو حسب الحاجة إليها"، حتى تضمن خدمات بجودة أكثر في إطار تقريب الخدمة من المواطنين.

شكرا.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم مشروع التعديل.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الرابع في المادة 10 هو إضافة "من غير مهامها الرئيسية" إلى المادة إلى الفقرة الأخيرة "يمكن للشركة، بعد موافقة صاحب المرفق، أن تعهد إلى أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون الخاص بموجب عقود ووفق شروط محددة في عقد التدبير ببعض من المهام الموكولة إليها بمقتضى العقد المذكور من غير مهامها الرئيسية"، وذلك لتتحمل كامل المسؤولية في مهامها الرئيسية، ولكي لا تتعدد الشركات داخل الشركات الأصلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة السيد الوزير؟

السيد وزير الداخلية:

الرفض.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض..

نعم أسيدي؟

المستشار السيد خالد السطحي:

التعديل تقدم في اللجنة وتم قبوله من طرفكم، السيد الوزير، "من غير مهامها الرئيسية"، وبصريح العبارة ملي قلتي السيد الوزير، بلا ليطمئن قلبي بهذا.

السيد رئيس الجلسة:

ما سمعتكش، السي خالد.

المستشار السيد خالد السطحي:

هاذ التعديل تقبل في اللجنة، هذا التعديل تقبل السيد الوزير في اللجنة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

التعديل أمامكم في الشاشة، الله يجازيكم بخير، اطلعو عليه.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

المادة 10 ما تمتش الموافقة عليه، مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة "يمكن للشركة، بعد موافقة صاحب المرفق، أن تعهد إلى أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون الخاص بموجب عقود، وفق الشروط المحددة في عقد التدبير، ببعض من المهام الموكولة إليها بمقتضى العقد المذكور من غير مهامها الرئيسية".

راه كاينة هنايا، ما عرفتش لاش جابوه؟ راه كاينة هنايا.

إيه، راه كاين هنايا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن واش غادي نعتبروه تعديل اللجنة هذا السيد الوزير؟

السيد وزير الداخلية:

تعديل اللجنة.

السيد رئيس الجلسة:

تعديل اللجنة.

إذن أعرض المادة 10 كما عدلتها اللجنة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا على التنبيه السي خالد.

إذن أمر الآن إلى:

المادة 11 (كما وردت في المشروع):

الموافقون=37:

المعارضون=00:

المتنعون=05.

إذن وافق المجلس على المادة 11 كما وردت في المشروع.

المادة 12 (كما وردت في المشروع):

الموافقون=38:

المعارضون=00:

المتنعون=05.

إذن وافق المجلس على المادة 12 كما وردت في المشروع.

أمر للمادة 13 (كما عدلتها اللجنة):

- يستمر المستخدمون في الاستفادة من خدمات الأعمال الاجتماعية التي كانوا يستفيدون منها عند تاريخ نقلهم إلى الشركة، بحكم أنهم فقط موضوعين رهن الإشارة ولا زالوا تابعين للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك نظرا - وكيفما جاء في المداخلة ديالكم السيد الوزير- الشغيلة هي الركيزة ديال أي تحول أو أي هدف بغينا نحققوه، ولضمان حقوق المستخدمين ومكتسباتهم التي راكموها طيلة سنوات اشتغالهم لضمان عدم تعرض المستخدمين لأي تعسفات محتملة.

تأكيدا من أجل الحفاظ على كل المكتسبات وضمانا لتيسير تسيير هذه العملية وشفافيتها وضمان توسيع دائرة الاستفادة من هذه الخدمات، نقترح الصيغة عوض الصيغة التي جات في مشروع القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة؟

السيد وزير الداخلية:

الرفض.

السيد رئيس الجلسة:

الرفض.

موقف أصحاب المشروع؟

التشبيث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 31؛

الممتنعون= 07.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 16 كما عدلتها اللجنة للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 02.

إذن وافق المجلس على المادة 16 كما وردت في المشروع.

أمر إلى المادة 17 كما وردت في المشروع:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الموافقون= 38؛

المعارضون: 00؛

الممتنعون= 05.

وافق المجلس على المادة 13 كما عدلتها اللجنة.

أمر إلى المادة 14، أعرضها للتصويت (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون= 38؛

المعارضون: 00؛

الممتنعون= 05.

وافق المجلس على المادة 14 كما عدلتها اللجنة.

المادة 15 (كما وردت في المشروع):

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

وافق المجلس على المادة 15 كما وردت في المشروع.

المادة 16: ورد بشأنها مشروع تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم مشروع التعديل.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

مشروع التعديل كالاتي في المادة 16 هو إعادة صياغة المادة 16 "يتم إلحاق المستخدمين التابعين للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب باختيارهم حسب إحدى الصيغ التالية:

- وضع رهن الإشارة؛

- يعطى لهم الاختيار بالالتحاق بالشركة أو البقاء بالمكتب؛

- لا يجور بأي حال من الأحوال تسريح الملحقين بالشركة؛

- يحتفظ المستخدمون بالشركة بمقرات عملهم الأصلية ولا يلحقون بمكان آخر إلا بموافقهم؛

- في حالة النزاع المفضي لحل الشركة أو فسخ عقد التدبير يرجع المستخدمون إلى مكانهم الأصلي، أي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ولا سيما فيما يخص الأجور والتعويضات والمكافآت والمنح بكافة أنواعها، بالصيغة التي كانت تحتسب بها أو أحسن؛

لم تعط كامل النتائج المرجوة منها.

وفي نفس السياق، نسجل المقاربة الحالية والتي جاء بها هذا المشروع من أجل اعتماد إطار قانوني ينسجم مع المنظومة القانونية المتعلقة باللامركزية والاستثمار العمومي وتسيير المرافق العمومية والنجاعة الطاقية، ويسمح كذلك بالتأسيس لمنظومة تسيير جديدة، ووضعها رهن إشارة الجماعات الترابية ومرافقها، تقوم على أساس مقاولات عمومية في شكل شركات جهوية متعددة الخدمات، قادرة على عقلنة الاستثمارات وكذا معالجة الفوارق المجالية في توزيع الخدمات العمومية ذات الصلة والحفاظ على مكتب تعدد الخدمات في هذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

بمناسبة دراستنا لهذا المشروع الهام، فإنه لا يفوتنا التنويه بمضامينه الرامية بالخصوص إلى:

- مواكبة الجهوية المتقدمة من خلال إحداث شركات على صعيد كل جهة وبمبادرة من الدولة، بما يسمح بالتقائية تدخل مختلف الأطراف المعنية بمجال التوزيع، ووضع هذه الشركات رهن إشارة الجماعات كطريقة حديثة من طرف تسيير مرفق التوزيع باعتباره من اختصاصاتها الذاتية؛

- الحفاظ على مبدأ تعدد الخدمات لما يسمح به من الرفع من مستوى نجاعة الاستثمارات، وكذلك توفير موارد هامة لتمويلها؛

- اعتماد مبدأ التدرج في إحداث مواكبة طلب الجماعات وتطور التسيير بمختلف المدارات؛

- إحداث فضاء مؤسسي لتضافر جهود مختلف المتدخلين وتعاقد وسائلهم من خلال فتح مجال المساهمة في رأسمال الشركة أمام الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بما فيها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- سن قواعد الحكامة في التعاقد بين الجماعات أو مجموعاتها من جهة وبين الشركات الجهوية متعددة الخدمات من جهة أخرى، مع تحديد المقتضيات التي يجب أن يتضمنها عقد التسيير، وتعزيز مسؤولية الشركة أمام الجماعات أو مجموعة الجماعات المعنية ومراقبة هذه الأخيرة لها؛

- تقريب الخدمات من المواطنين وإضفاء البعد الترابي لتدخل الشركة، من خلال النص على ضرورة إحداث الشركة لتمثليات، على الأقل، على مستوى العمالات والأقاليم بمناسبة تسييرها للمرفق، وغيرها من المضامين الأخرى الواردة بالمشروع.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المتنعون=05.

إذن وافق المجلس على المادة 17 كما وردت في المشروع.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=38:

المعارضون=05:

المتنعون=00.

إذن، وافق مجلس المستشارين بأغلبية أعضائه الحاضرين على مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات".

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نسجل أهمية هذا المشروع من حيث ما يرمي إليه من معالجة لمجموعة من الإكراهات التي يعاني منها قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل التي تحول دون إمكانية الاستجابة بشكل فعال للطلبات المتزايدة على هذه المرافق الأساسية، خاصة ما يرتبط منها بمنظومة تسيير هذه المرافق وبمحدودية الموارد المتوفرة لإنجاز الاستثمارات الضرورية، وكذا اشتباك مدارات التدخل بين مختلف الهيئات المشرفة على تسيير هذه المرافق، فضلا عن مختلف الإكراهات الأخرى التي يواجهها هذا القطاع في إطار تجارب التسيير الراهنة، والتي لا تسمح للفاعلين الحاليين بمواكبة تطور الطلب على خدمات الماء والتطهير السائل والكهرباء، مما يحول دون تأمين التوازن في توزيع هذه الخدمات على المستوى الترابي، وبالعالم القروي على الخصوص.

كما نسجل أيضا هذا المشروع الهام الذي يهدف إلى إنهاء استحواذ الشركات الأجنبية على التسيير المفوض من أجل تجاوز النقائص والاختلالات التي رافقت التجربة الحالية لشركة التسيير المفوض، والتي

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالاً:

- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة:

- عدد الأجوبة الكتابية: 58 جواباً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

ونشر الآن في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه "السياسة السياحية الوطنية".

أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق، وعددها 12 سؤالاً.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة للإجابة.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عواشر مبروكة.

ونحن اليوم نجدد اللقاء في هاذ الجلسة، استنادا إلى أحكام الفصل 100 من الدستور، وهي الأولى من نوعها في الدورة الربيعية الحالية، أغتنم الفرصة لأتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على اختيارهم لموضوع "السياسة السياحية الوطنية"، ليكون محورا لهذه الجلسة الشهرية.

ولابد في البداية، أن نستحضر أن قطاع السياحة يحظى بعناية خاصة من طرف جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بالنظر لكونه يشكل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني من حيث مساهمته المهمة في الناتج الداخلي الخام، ولما له من دور في كسب التحديات الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة، مما يجعل الرهان عليه أمرا ضروريا من خلال سياسة متجددة ومستدامة، تأخذ بعين الاعتبار توجهات السياحة العالمية وتحديات العولمة والتطورات المحتملة للاقتصاد الوطني.

وهو ما أكده جلالته في رسالته السامية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية للسياحة سنة 2009، حين أكد حفظه الله حرصه على "ضمان المناخ المناسب لخلق دينامية دائمة داخل القطاع السياحي وتدعيم حيويته وتنافسيته"، داعيا جلالته إلى "المزيد من التعبئة

محضر الجلسة رقم 096

التاريخ: الثلاثاء 4 شوال 1444هـ (25 أبريل 2023م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع "السياسة السياحية الوطنية".

السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "السياسة السياحية الوطنية".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 19 أبريل 2023 إلى تاريخه فهي كالتالي:

مقاربة تشاركية وتعبئة شاملة لمختلف المتدخلين، وذلك ترجمة للرؤية الملكية السديدة ولتوجيهات جلالته لتجويد الخدمات المقدمة للجالية المغربية بالخارج والهوض المستمر بظروف استقبالها.

كما تم اعتماد التأشيرة الإلكترونية كنظام جديد يهدف إلى تيسير حصول المستفيدين منه على تأشيرة الدخول للمملكة المغربية، حيث تم فتح إمكانية الحصول عليها لفائدة مواطني 49 دولة، وتم إلى حد الآن منح أكثر من 80.000 تأشيرة إلكترونية.

وبفضل هذه الجهود المبذولة والتدبير الجيد لفترة ما بعد الجائحة، إضافة إلى النجاح الكبير لعملية التلقيح، فقد عرفت بلادنا انتعاشة قوية جدا بعد فتح الحدود في شهر مارس 2022، حيث استقبل المغرب في الفترة الممتدة ما بين مارس وديجنبر 2022 حوالي 11 مليون ديال السائح، بنسبة ارتفاع بلغت 292%، مقارنة مع 2021 و391%، مقارنة مع سنة 2020.

وبالتالي استعاد القطاع في ظرف 10 أشهر فقط ما نسبته 84% من السياح، مقارنة بسنة 2019 بكاملها، إلى اخذنا العام كلوديال 2019 واخذنا غير 10 ديال 2022 فتقريبا رجعنا 84% من (la capacité) ديال السياحة، والتي كانت كتعتبرها 2019 - كما قلت - كانت كتعتبر سنة مرجعية ونسبة الاسترجاع هاته من النسبة العالمية المتوسطة للاسترجاع، والتي تقدر بـ 63%، في العالم تقريبا الدول قدرو يرجعو في (la moyenne) واحد 63% والمغرب كان فوق المستوى وكان في 84%.

كما تضاعف عدد ليالي المبيت المسجل في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة مقارنة مع 2021، يفوق 19 مليون ليلة مبيت، أي بنسبة زيادة وصلت إلى 192%، وبلغت السياحة الداخلية نسبة 50% من عدد الوافدين على مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة مقارنة مع 38% قبل الأزمة، وفاقت عائدات السياحة بالعملية الصعبة سقف 93.6 مليار ديال الدرهم متم سنة 2022، بنسبة قدرها 119%، مقارنة مع 2019 و170% مقارنة مع 2021.

كما تواصل جميع المؤشرات وثيرتها التصاعديّة بداية هاذ العام، حيث تم تسجيل ارتفاع قدره 17% في عدد السياح الوافدين متم شهر فبراير 2023 و (la tendance se confirme) يعني في شهر مارس حتى هي تقريبا 17%.

16 مليار ديال الدرهم هي اللي مسجلة إلى آخر.. بين شهري يناير وفبراير، 16 مليار ديال الدرهم، مسجلة ارتفاعا قدره 51%، مقارنة بنفس الفترة من 2019، وأزيد من 400%، مقارنة بشهري يناير وفبراير من السنة الماضية.

وبالموازاة مع كل الإجراءات الاستعجالية التي تم اتخاذها خلال الجائحة، انخرطت الحكومة مباشرة بعد فتح الحدود في اتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة لإنعاش النشاط السياحي وتطويره، وعملنا على إطلاق حملات ترويجية واسعة لتسويق المؤهلات السياحية

وتضافر الجهود من أجل تطوير الصناعة السياحية ببلادنا، باعتبارها قطاعا يحظى بالأولوية في سياستنا الاقتصادية، فضلا عن كونه يفتح آفاقا واعدة في مجال توفير فرص الشغل للشباب"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

كما أولت الحكومة منذ تعيينها من طرف جلالة الملك وتنصيبها من طرف البرلمان أهمية خاصة للقطاع، كونه أحد محركات الاقتصاد الوطني، وعملت منذ أيامها الأولى على تنفيذ خطة إنعاش غير مسبوق، غايتها دعم الفاعلين وتمتين المنتج المغربي والارتقاء بالتكوين، وذلك بتنسيق مع فاعلي القطاع، وهو ما سنتعرف على تفاصيله من خلال هذه المداخلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما هو معلوم، فقد تأثر قطاع السياحة بشدة إثر أزمة كوفيد، الأمر الذي كان له تداعيات سلبية وخيمة، سواء على التشغيل أو على أداء قطاعات أخرى مرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد انخفض على سبيل المثال عدد السياح الوافدين على بلادنا بنسبة 79% سنة 2020، و71% سنة 2021، مقارنة مع سنة 2019، التي كانت سنة مرجعية وسجلت نتائج جد هامة، وهو ما شكل خسارة كبيرة تقدر بـ 90 مليار ديال الدرهم بالنسبة لمداخيل بلادنا من العملة الصعبة.

ولمواجهة هذه الأزمة، عملت الحكومة بشكل استعجالي وتشاركي مع المهنيين والمتدخلين في القطاع على تنفيذ مخطط استعجالي بقيمة 2 مليار ديال الدرهم في عز الأزمة الصحية العالمية، في سابقة هي الأولى من نوعها ببلادنا، لمواكبة التعافي والإقلاع الاقتصادي، وهو ما مكن من إنقاذ القطاع من الانهيار في ظرفية اقتصادية عالمية صعبة وقاسية.

ولقد تكلل المخطط الاستعجالي الذي وضعته الحكومة بالنجاح، حيث مكن من دعم فاعلي القطاع السياحي ومساعدة المقاولات السياحية على تجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا والحفاظ على مناصب الشغل.

وشمل هاذ المخطط 5 ديال التدابير اللي هي أساسية، تخص تمديد صرف تعويض جزافي، وتأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 6 أشهر، وتأجيل آجال تسديد القروض البنكية وإعفاء أصحاب الفنادق من الضريبة المهنية المستحقة بالنسبة لسنتين، وأخيرا تخصيص غلاف مالي بقيمة مليار ديال الدرهم لدعم إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية، والتي شهد انخراطا مهما للمهنيين، استفادت منه 737 مؤسسة ديال الإيواء السياحي بشكل ساهم في الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة للسياح وتحسينها بعد الفتح الكلي للأجواء الوطنية.

ومن جهة أخرى، عملت الحكومة على تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية واللوجيستية والتنظيمية لإنجاح عملية "مرحبا"، وفق

بتنظيم القانون القاضي بسن إجراءات خاصة تتعلق بالإقامات العقارية للإنعاش السياحي، إضافة لمرسوم يتعلق بمعايير البناء الخاصة بمؤسسات الإيواء السياحي، وذلك بهدف تبسيط المساطر الإدارية بما فيها القصبات والإيواء البديل لإدماجها في القطاع المهيكل لتحسين التأطير والتتبع والمراقبة، من أجل توفير عرض سياحي ملائم وبجودة عالية.

وترسيخا للتوجه الحكومي الهادف إلى جعل القطاع أكثر تنافسية وقدرة على مواكبة تطلعات المرحلة، عملت الحكومة على توفير منح تحفيزية من أجل خلق مقاولات صغيرة ومتوسطة في القطاع السياحي.

وفي هذا الإطار، تم توقيع اتفاقيتي شراكة مع جهة كلميم-وادي نون وسوس-ماسة بقيمة 200 مليون ديال الدرهم لفائدة 250 مقاولة سياحية صغيرة ومتوسطة على مدى 3 سنوات، بهدف خلق 1100 منصب شغل كمرحلة أولية، في انتظار تعميمها على باقي الجهات.

كما تواصلت الحكومة جهودها لتطوير المنتج وتشجيع الاستثمار السياحي من خلال تقديم مساعدات تقنية والدعم المالي لإنجاز مدارات سياحية بالمجالين القروي والحضري، وإضافة إلى العمل على تسريع إنجاز المشاريع الكبرى للاستثمار عبر مواصلة إنهاء وحدات عالية الجودة بمحطة تغازوت، إضافة إلى الاستمرار في استقطاب علامات تجارية متميزة بكل من مراكش والرباط والحسيمة وأكادير وتازة.

ومن جهة أخرى، وجهت الحكومة تدخلات "الشركة المغربية للهندسة السياحية" لملاءمة العرض مع أهمية ونوعية الطلب والتركيز على تشجيع الاستثمار العام والخاص وتطوير الشراكات في مختلف جهات المملكة.

كما نراهن في ذات السياق على الميثاق الجديد للاستثمار لجلب استثمارات سياحية مهمة، نظرا لما يقدمه من تحفيزات مشجعة.

وبفضل هذه الجهود المبذولة، تم تسجيل ارتفاع تدريجي في حجم الاستثمار، مقارنة بالأرقام المسجلة في سنوات ما قبل الأزمة، حيث وصلت إلى 7 مليار ديال الدرهم من الاستثمار سنة 2022، مع خلق حوالي 10 آلاف سرير إضافي.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عليكم فإن قطاع السياحة هو قطاع سريع التأثير بالأزمات، وهو ما استخلصنا دروسه خلال الجائحة التي عرفتها بلادنا، على غرار باقي دول العالم، مما بات يستدعي وضع تصور شمولي حول نموذج مغربي مبتكر لسياحة مستدامة، قادرة على مواجهة التحديات على اختلاف أشكالها، سواء الصحية منها أو البيئية أو الاقتصادية.

في هذا الإطار تعمل الحكومة على تكوين العرض السياحي وملاءمته مع المتطلبات الجديدة للسياح، خاصة فيما يخص السياحة الثقافية والقروية والجبلية والإيكولوجية، مما سيمكن بلادنا من استقطاب

على المستوى المحلي والعالمي والارتقاء بوجهة المغرب بكافة الأسواق الإستراتيجية.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق الحملة الترويجية "نتلاقوا في بلادنا"، والتي سعت إلى تشجيع مغاربة الداخل والخارج على اكتشاف المؤهلات والثروات السياحية للمغرب، كما تم إطلاق العلامة التجارية "Visit Morocco" المخصصة للسياحة الدولية، إضافة لعلامة "المغرب مملكة الأنوار" التي تم إطلاقها على مستوى 20 دولة في آن واحد.

وتهدف الحكومة في خلال هذه الحملات الترويجية إلى تعزيز إشعاع المملكة والترويج للسياحة المغربية على المستوى العالمي والانفتاح على أسواق جديدة، خاصة منها الأمريكية والآسيوية.

وحتى تكون هذه الحملات أكثر نجاعة، فقد عملت الحكومة على الانخراط في عدد من الشراكات الاستراتيجية مع مجموعة من الشركاء الدوليين لتسريع وتيرة تطوير القطاع واستقطاب السياح من أسواق مختلفة وتأمين رحلات جوية إضافية، بهدف الرفع من عدد المقاعد، إضافة إلى تعزيز رقمنة القطاع واستثمار مختلف دعائم التواصل الحديثة.

ومن جهة أخرى، تعمل الحكومة على تأهيل الرأسمال البشري العامل بالقطاع السياحي، من خلال تمكينه من مواكبة التوجهات والتطورات العالمية لتحقيق التميز، لاسيما في ظل محيط يتميز بالتنافسية، لأننا مقتنعون أنه لا يمكن أن نكسب رهانات تطوير القطاع إلا بفضل موارد بشرية مؤهلة، تسهم بفعالية في تحقيق هدف الجودة المنشود في القطاع السياحي، وهو ما حرصنا عليه من خلال:

- أولا، ترمين التخصصات في مهن السياحة الجديدة والهندسة السياحية إلى جانب تخصص الفنادق، التي نعمل على تطوير مضامينها ومهارتها، بما يستجيب للحاجيات المتجددة للنسيج السياحي؛

- ثانيا، العمل على استكمال مشاريع توسعة وتأهيل معهدي طنجة وورززات، من خلال تجديد البنيات التحتية والمعدات البيداغوجية والمصاحبة التقنية وتقوية قدرات الموارد البشرية، في إطار شراكة مع مؤسسة "تحدي الألفية"؛

- ثالثا، تطوير وتعزيز العرض التكويني للمؤسسات التابعة للقطاع، من خلال خلق عدة شعب جديدة ومراجعة شاملة لبرامج تكوين الشعب الكلاسيكية بما يتلاءم ومتطلبات المهنيين؛

- رابعا، إحداث 9 ديال المدن للمهن والكفاءات التي تحتوي على فروع السياحة.

حضرات السيدات والسادة،

لتعزيز حكامه القطاع السياحي، عملت الحكومة على تطوير المنظومة التشريعية للقطاع، عبر إصدار مجموعة من النصوص، على غرار المرسوم المتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار، والمرسوم المتعلق

شريحة متنوعة من الزوار على مدار السنة.

ففيما يتعلق بالسياحة الثقافية، نظرا للمكانة التي تحتلها في الاقتصاد السياحي، عملت الحكومة على ترميم الموارد الثقافية الغنية المتنوعة وتحويلها إلى منتجات سياحية موضوعاتية، من أجل تطوير عرض متكامل وجذاب، عبر وضع مخطط يهدف إلى المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية وجعلها رافعة للتنمية المجالية وإطلاق مشروع إنجاز علامة "تراث المغرب" للحفاظ على التراث غير المادي، إضافة إلى تعزيز شبكة البنيات التحتية الثقافية بمختلف جهات المملكة، عبر تأهيل وتثمين المدن العتيقة، علما أن التأهيل لا ينحصر في البنيات فقط، بل يتجاوزها لتسيير والتنشيط لضمان استدامة جاذبيتها لمختلف فئات السياح، سواء المغاربة أو الأجانب.

فيما يخص السياحة القروية والجبلية، عملت الحكومة على ترميم هذا المنتج السياحي من خلال تعزيز مكانته واستغلال مؤهلاته، حتى يرقى إلى المستوى المطلوب لرفع من تنافسيته وتعزيز جاذبيته، حيث يتم تفعيل مجموعة من الاتفاقيات لتمويل وتنفيذ المنتج الطبيعي مع جهات كلميم- وادنون، العيون- الساقية الحمراء، الداخلة- وادي الذهب، بني ملال- خنيفرة وفاس- مكناس.

وبخصوص السياحة الإيكولوجية، عملت الحكومة على وضع استراتيجية متكاملة للإبراز الدور البيئي للمجالات الطبيعية، عبر تطوير منتوجات صديقة للبيئة تحترم مبادئ الاستدامة، وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن بلادنا وبالنظر إلى موقعها الجغرافي المتميز تتوفر على 9 مليون ديال الهكتار من التشكيلات الغابوية الغنية والمتنوعة.

ورغبة في ترميم المنتج الغابوي والبيئي وصيانتها مما يهددها، قامت بلادنا بإنشاء حوالي 10 ديال المنتزهات وطنية وإضافة إلى 154 محمية طبيعية، والتي سيتم تأهيلها في إطار استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030".

حضرات السيدات والسادة،

بالإضافة إلى كل ما ذكرناه، انفتحت المملكة وبشكل متزايد على السياحة الرياضية، من خلال تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى قاريا ودوليا، لاسيما مع ما تتوفر عليه بلادنا، تحت قيادة جلالة الملك، من بنيات تحتية رياضية ولوجيستية، تشكل نموذجا يحتذى به على الصعيد القاري.

وفي هذا الإطار، لا يفوتني سوى أن أجدد التهاني لصاحب الجلالة بمناسبة تتوجيه من طرف الاتحاد الإفريقي لكرة القدم بجائزته للتميز لسنة 2022، باعتباره قائد النهضة الرياضية التي تعرفها المملكة وقودة في مجال العناية بالشباب، ويعد هذا التتويج اعترافا دوليا بالمجهودات الاستثنائية الذي بذلها جلالة الملك لصالح الرياضة عموما وكرة القدم المغربية والإفريقية على وجه الخصوص، من خلال حرص جلالته منذ توليه العرش على وضع الرياضة في صلب كل مسلسل تنموي.

وفي إطار العناية الملكية التي يولمها جلالته للرياضة والرياضيين، فقد دأبت بلادنا - كما ذكرت- على تنظيم عدد من التظاهرات الرياضية الكبرى القارية والدولية، كان آخرها كأس العالم للأندية، الذي تم تنظيمه بكل من مدينتي الرباط وطنجة، وتوجت مختلف هذه التظاهرات بنجاح غير مسبوق على مستوى التنظيم، بالإضافة لحضور جماهيري قياسي، وهو ما يجعل بلادنا تحظى بثقة من لدن الاتحادات الرياضية على المستويين القاري والدولي.

ونستحضر في هذا السياق المشاركة المتميزة للمنتخب الوطني لكرة القدم في كأس العالم بقطر، والتي ساهمت في إشعاع المملكة على المستوى الدولي، كما شكلت حملة تواصلية متميزة لفائدة بلادنا، حيث أعطتها كأس العالم اهتماما غير مسبوق بالمغرب، ولاسيما في صفوف المشاهير وصناع الرأي الذين مثلوا 40% من الأشخاص الذين تحدثوا بشكل إيجابي عن المغرب، كما ذكر اسم المغرب ملايين المرات، وتم تسجيل أزيد من 130 مليون تفاعل مع محتويات المغرب من قبل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، مما يتيح فرصة غير مسبوقة للقطاع السياحي ولحظة تاريخية للانفتاح على أسواق جديدة محتملة، على غرار الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين والشرق الأوسط والقارة الإفريقية.

ولاستغلال هذا الإنجاز التاريخي والفريد، فقد عملت الحكومة على استثماره قصد تعزيز إشعاع بلادنا وتعزيز جاذبيتها السياحية، خاصة فيما يتعلق بالانفتاح على الأسواق الجديدة التي أظهر مواطنوها اهتماما كبيرا ببلادنا، من خلال محركات البحث والتواصل الاجتماعي.

وفي إطار هذه التنمية الدينامية، فإننا كحكومة نثمن عاليا إعلان جلالته في رسالته الموجهة للمشاركين في حفل "جائزة التميز" للاتحاد الإفريقي لكرة القدم الشهر الماضي ترشح المغرب بشكل مشترك مع إسبانيا والبرتغال لتنظيم كأس العالم 2030، وهو ما يشكل سابقة في تاريخ كرة القدم، كون هذا الترشيح ثلاثي يحمل عنوان الربط بين إفريقيا وأوروبا، كما يشكل أفقا جديدا في الشراكة الإستراتيجية، ويكرس لجيل جديد من التعاون والشراكات، ويعكس توحيد جهود وإمكانات القارتين الإفريقية والأوروبية.

وبجسد كما قال جلالة الملك في رسالته بكيغالي: "أسى معاني الإلتئام حول أفضل ما لدى هذا الجانب أو ذاك، وينتصب شاهدا على تضافر جهود العبقرية والإبداع وتكامل الخبرات والإمكانات" انتهى كلام جلالته.

وإننا نلتزم داخل الحكومة بمختلف مكوناتها على الانخراط في هذا المسار الذي يقوده صاحب الجلالة من خلال إيمانه الراسخ بالأهمية الكبرى التي تحظى فيها الرياضة كمدخل من مداخل تحقيق التنمية ومجالا خصبا للاستثمار وآلية للترويج للمملكة كوجهة سياحية، كما نؤكد حرص الحكومة على مواصلة العمل على تطوير البنية التحتية

ما قدره 48 خط جوي استثنائي لمواكبة الفترة الصيفية، فضلا عن تخصيص حوالي 300 مليون درهم في إطار اتفاقية شراكة بين الدولة والجهات وشركات الطيران، لمواكبة تعزيز الربط الجوي بمختلف الجهات.

من جهة ثانية، كتواصل الحكومة تطوير البنية التحتية للمطارات، حيث صادق مجلس إدارة المكتب الوطني للمطارات منتصف شهر مارس الماضي على تخصيص ميزانية طموحة تصل إلى 4.8 مليار ديارل الدرهم، والتي ستمكن من استمرار الأشغال على مستوى مطاري الرباط - سلا وتطوان، وإطلاق الدراسات المعمارية والتقنية المرتبطة بمشاريع التوسعة المستقبلية للعديد من المطارات.

وعلى مستوى تأهيل الموانئ الجديدة، كتواصل الحكومة إنجاز بناء ميناء الداخلة الأطلسي بتكلفة قدرها 12 مليار ديارل الدرهم، والذي ينتظر أن يلعب دورا مهما في تنشيط السياحة بالأقاليم الجنوبية، فضلا عن دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

كما تواصل بناء ميناء الناظور- غرب المتوسط، بكلفة كذلك ديارل 12 مليار ديارل الدرهم، كأكبر مشروع مهيكلي في حوض البحر الأبيض المتوسط ومنصة ذات إشعاع عالمي، من شأنها أن تساهم في إنعاش القطاع السياحي ببلادنا.

أما فيما يخص تعزيز الشبكة الطرقية والسككية، تواصل الحكومة تعزيز البنية التحتية الطرقية والسككية، التي من شأنها أن توفر ظروف مريحة وملائمة للسياح الأجانب والمغاربة للتنقل بسرعة وأريحية عبر ربوع المملكة.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على إنجاز الدراسات المتعلقة بمشاريع تمديد شبكة الخط الفائق السرعة الرابط بين مدينتي مراكش وأكادير، كما تعمل على مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بمشروع الربط السككي لميناء الناظور- غرب المتوسط، وتواصل الحكومة إنجاز الطريق السريع تزنيت- الداخلة، لتوفير محور طريقي بمواصفات دولية وجودة عالية.

حضرات السيدات والسادة،

باعتبار قطاع الصناعة التقليدية رافعة لثمين التراث الوطني وتعزيز الجاذبية الاقتصادية والسياحية ببلادنا، لكونه مكونا أساسيا لتجويد وتطوير العرض السياحي، فقد أولته الحكومة عناية خاصة، بفعل تضرره من تداعيات الأزمة الوبائية، خاصة وأنه يشغل أزيد من 2.5 مليون مغربي.

في هذا الإطار تم العمل على إعادة تنظيم هذا القطاع من خلال تفعيل قانون تنظيم الحرف، الذي انتظره الصناع التقليديون منذ سنوات، وذلك باستصدار نصوص تنظيمية لتطبيق مقتضيات القانون المتعلقة بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، إضافة إلى

الرياضية على كل المستويات لتقوية حظوظ المغرب لنيل شرف تنظيم مختلف التظاهرات القارية والدولية.

حضرات السيدات والسادة،

في خضم هذه الرهانات، تعتبر السياحة الداخلية ركيزة أساسية من ركائز القطاع السياحي، نظرا لقدرتها على الصمود أثناء الأزمات، وهذا ما كشفت عنه الجائحة، حيث شكلت صمام أمان لإنقاذ القطاع من الانهيار، لذلك تعمل الحكومة على وضع أسس متينة لتطوير مستدام للسياحة الداخلية، بجعلها رافعة لإنعاش القطاع السياحي، وذلك من خلال بلورة مجموعة من التدابير:

- تشجيع الاستثمار لتطوير وحدات فندقية وقرى سياحية تناسب خصوصيات المغاربة من حيث المنتج والأسعار؛

- إحداث بطاقة السفر، "نتلاقوا في بلادنا" التي تمنح تخفيضات في الأثمان على مستوى التنقل عبر القطارات من أجل تشجيع المغاربة على التنقل واكتشاف الثروات السياحية لبلادهم؛

- العمل على تطوير المخيمات السياحية لتقديم خدمات بجودة عالية وأثمنة مناسبة، وذلك بشراكة مع فاعلين دوليين رائدين في المجال.

ونهدف من خلال هذه الإجراءات توفير عروض سياحية لجميع الفئات الاجتماعية وبأسعار تفضيلية للسائح الوطني، من خلال تسهيل الولوج للخدمات السياحية الداخلية، حيث نساهم في تحقيق واحد من أبرز رهانات الدولة الاجتماعية المتمثلة في العدالة الاجتماعية، مع العلم أن متطلبات السائح المغربي لا تقل عن متطلبات نظيره الأجنبي، حيث أصبح السائح المغربي يبحث عن نفس الجودة والخدمات السياحية التي يستفيد منها السياح الأجانب.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عليكم، فإن تطوير قطاع السياحة يقتضي اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة على مستوى تطوير البنية التحتية واللوجيستكية، سواء فيما يتعلق بتطوير النقل أو تأهيل الموانئ أو على مستوى تعزيز شبكة السكك الحديدية.

على مستوى إنعاش وتطوير النقل الجوي، عملت الحكومة على تعبئة جميع الجهود لتعزيز برنامج الرحلات ابتداء من موسم الصيف الماضي، حيث وفرت الخطوة الملكية المغربية 6 مليون ديارل المقعد عبر 80 خط جوي، يغطي مختلف القارات، كما قامت بتعزيز أسطولها لتتمكن من إنجاز برنامج مكثف في أفضل الظروف، كما تم العمل على وضع منتج موحد ومستدام يمكن من تخفيض السعر الإجمالي بـ 20% لفائدة جاليتنا المقيمة بالخارج، إضافة إلى مجموعة من التسهيلات الأخرى لتمكينهم من التنقل لبلدهم في أحسن الظروف، مع استحداث

- تعزيز الترويج والتسويق، مع إيلاء اهتمام خاص لـ (la digitalisation)، الرقمنة؛

- تنوع منتجات التنشيط الثقافية والترفيهية، مع انبثاق نسيج من المقاولات الصغرى والمتوسطة النشطة والعصرية؛

- تأهيل الفنادق وإحداث قدرات إيوائية جديدة وتعزيز الرأسمال البشري عبر إطار جذاب لتكوين وتدبير الموارد البشرية، من أجل الارتقاء بجودة القطاع وإعطاء آفاق مهنية أفضل للشباب.

فكما استعرضت أمامكم، فالحكومة تولي أهمية كبيرة للقطاع السياحي، إيمانا منها بدور الرافعة الذي يلعبه لفائدة الاقتصاد الوطني، فضلا عن كونه يفتح آفاقا واعدة في مجال توفير فرص الشغل، إضافة إلى باقي الأدوار التي يلعبها في قطاع الانفتاح على الأخر ومد جسور التواصل والتعارف بين الشعوب والتحرر من النزعات التعصبية والانغلاق.

والحمد لله، فبلادنا لها ولديها من التراكمات والمقومات والمؤهلات ما يجعلها وجهة سياحية رائدة إقليميا ودوليا، وهو ما يعزز الأمن والاستقرار التي تعرفه بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، ما يجبرنا على رفع سقف طموحاتنا عاليا لنكون في مستوى التطلعات.

وفي الختام، لا يفوتني سوى أن أؤكد بمختلف الفاعلين في القطاع السياحي وأثنى الأدوار التي يلعبها، تماشيا مع المجهودات الحكومية، للصدوم أمام تداعيات الأزمة الصحية والحفاظ على مناصب الشغل.

كما أهاب بمختلف المتدخلين لتعزيز انخراطهم في هذه الدينامية، التي تيعرفها القطاع بعد الشروع في تنزيل خارطة ديال الطريق الإستراتيجية 2023-2026 لإبراز مقومات المغرب كوجهة سياحية متميزة، مع الأخذ بعين الاعتبار توسيع قاعدة العرض السياحي الوطني واحتدام المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي والعمل على ابتكار أساليب جديدة ناجعة في مجال التسويق والترويج والتواصل، لتحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات السياحية التي كثر خزيرها بلادنا، ما من شأنه أن يساهم في إشعاع المملكة خارجيا وتكريس مظاهر الرخاء الاقتصادي والاجتماعي داخليا.

كما أدعو جميع الفاعلين العموميين والاقتصاديين للمزيد من التعبئة وتضافر الجهود لإنجاح هاذ الرؤية الاستراتيجية الطموحة، وأحث المؤسسات البنكية على تقديم المزيد من الدعم للاستثمارات السياحية لمواكبة مبادرات المستثمرين، المغاربة منهم والأجانب، في إنجاز مشاريعهم.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية وكذلك المنصة الإلكترونية الخاصة به، لتمكين الصناع التقليديين من الاستفادة من جميع العروض والخدمات والمساعدات التي تقدمها الحكومة.

وفي إطار تطوير العرض التسويقي، عملت الحكومة على تسريع برامج تأهيل البنيات التحتية المتواجدة وإحداث بنيات جديدة، عبارة عن فضاءات للعرض والبيع وقرى ومركبات ومناطق أنشطة ودور الصانع في العالم القروي، حيث توجد 64 بنية في طور إنجاز، إضافة إلى إعداد مقارنة جديدة لتأهيل فروع الصناعة التقليدية، تركز على تطوير شامل للمنتوج المغربي عبر توفير المواد الأولية والإنتاج ثم التسويق.

وستمكن هاذ المقاربة من خلال الامتياز يعني (des centres d'excellence) وحاضنات إحدى المقاولات (les incubateurs) لتحسين جودة المنتوج وتعزيز آليات تسويقها.

ولمواكبة المهنيين فيما يخص الترويج للمنتوجات الصناعية، أطلقت الحكومة حملة ترويجية كبرى لتسويق المنتوج المغربي في العديد من المدن المغربية بالمراكز التجارية الكبرى، وبالموازاة مع ذلك تم تنزيل عدد من الاتفاقات المتعلقة بالتسويق الإلكتروني.

حضرات السيدات والسادة،

بعد النجاح الذي عرفه المخطط الاستعجالي للحفاظ على عافية القطاع السياحي وعلى قدرته التشغيلية، عملت الحكومة في إطار مقارنة استشرافية على بلورة وتنزيل خارطة الطريق الجديدة للقطاع، وهي خارطة مبتكرة منسقة ومحكمة، تستند إلى نهج عملي وحكامة ترابية وتشاركية، بهدف مواجهة تحدي النمو المستدام للقطاع وجعله يتماشى مع التغيرات المهمة للطلب والأسواق.

وفي هذا الإطار، تم يوم 17 مارس الماضي التوقيع على اتفاقية إطار لتنزيل خارطة الطريق الإستراتيجية لقطاع السياحة بحلول عام 2026، بهدف وضع السياحة كقطاع رئيسي للنمو الاقتصادي بميزانية تصل إلى 6.1 مليار ديال الدرهم، وتهدف من خلال خارطة الطريق هاته إلى:

- جلب 17.5 مليون سائح سنويا بحلول سنة 2026؛

- وخلق حوالي 200.000 فرصة شغل مباشرة وغير مباشرة؛

- والوصول إلى عتبة 120 مليار ديال الدرهم كعائدات للقطاع من العملة الصعبة.

ولبلوغ هذه الأهداف، تروم خارطة الطريق المعتمدة تحويل القطاع السياحي عبر العمل على كل الروافع الأساسية، من خلال اعتماد تصور جديد للعرض السياحي، كيتمحور حول تجربة الزبون عبر 9 ديال السلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية، فيما:

- وضع مخطط لمضاعفة سعة النقل (la capacité des sièges)؛

وبالعمل الميداني المتواصل، دفاعا عن القدرة الشرائية للأسر المغربية لكي يبقى الخبز والكهرباء والماء والسكر والغاز في ثمنه الطبيعي بميزانية ناهزت كلفتها 60 مليار درهم.

قطاع السياحة حظي بدعم مماثل جراء تداعيات "كوفيد"، ما جعل هذا الأخير يعرف تحسنا مستمرا على المستوى الوطني خلال صيف سنة 2022، من حيث عدد السياح الوافدين أو عدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي.

إنها حكومة تسارع الزمن من أجل تنزيل الأولويات وفق التوجهات الملكية السامية لجلالة الملك واستجابة لطموحات وانتظارات المغاربة، مؤكداً لكم دعمنا القوي للعمل الذي تقومون به، معتبرين صمتكم فيه مواجهة تعبيرية حكيمة لكل المغالطات والادعاءات التي صاحبت ارتفاع الأسعار، حيث اشتغلتم في هذه المدة بنكران الذات وتابعتم بكل دقة كل التطورات، ما جعلكم تتفوقون في احتواء هذه الأزمة والحد من تداعياتها والتصدي لكل المؤامرات والدسائس.

وإذا كنا نؤمن إيماناً راسخاً بالأدوار الفضلى التي يمنحها الدستور للمعارضة لكي تلعب دورها الرقابي بمقاربة موضوعية ووفق بدائل حقيقية لا تقتصر فقط على التشخيص، نؤكد أننا نتأسف لتدني مستوى دفعاتها المعتمدة على أسلوب التشويش وشن حملات التضليل لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة، دائما تتحين الفرص للتبخيس واستغلال الأزمات والركوب على موجة غلاء الأسعار من أجل تصريف خطاب عدمي تضليلي للرأي العام، وصل حد الترويج للمغالطات عبر تصريف مواقف عاطفية غير منصفة، ولا تتوخى الدقة والموضوعية، مما يبين عجزها عن تقديم بدائل واقعية ملموسة قابلة للتنزيل لتطبيق الأزمة.

في هذا الإطار، نشيد مرة أخرى بتدابير الدعم المتعددة التي قدمتها الحكومة لإنعاش القطاع السياحي والذي حقق نتائج مبهرة، أبرزها:

- اعتماد مخطط استعجالي بقيمة 2 مليار درهم في يناير 2022،
- ممكن من توفير الدعم لمهنيي السياحة والمحافظة على مناصب الشغل، وخصوصا استفادة المقاولات السياحية من تأجيل أداء القروض؛
- تخصيص دعم لموظفي ومستخدمي قطاع السياحة يقدر بـ 600 مليون درهم؛

- مواصلة دعم مقاولات التنشيط السياحي من خلال تسريع تدابير التسويق والترويج للرفع من عدد السياح الوافدين على بلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد كان لكم شرف ترؤس حفل توقيع اتفاقية إطار للشراكة لتنزيل خارطة طريق إستراتيجية لقطاع السياحة للفترة 2023-2026 بغلاف مالي يصل إلى 6.1 مليار درهم، هدفكم في ذلك العمل على مواجهة الرهانات الكبرى والتحديات التي يعرفها هذا القطاع الحيوي الهام

وننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بداية، وقبل الخوض في تفاصيل موضوع هذه الجلسة الشهرية، اسمحوا لي أن أقف عند حدث مهم بصم المشهد السياسي قبيل افتتاح الدورة الربيعية الحالية، والتي سيشكل عرفا في تاريخ الأغلبية الحكومية لأنوه بنجاح اللقاء المتميز الذي جمع برلماني كل مكونات التحالف الحكومي ووزراء وفرق الأغلبية بمجلسي البرلمان بمعية أحزاب وطنية تدعم هذا التحالف بمنطق المساندة النقدية. هذا اللقاء الموسع الأول من نوعه يندرج في إطار التفاعل وترسيخ الانسجام والتواصل بين جل مكونات هذه الحكومة.

مغتتما هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار الذي تقومون به رفقة فريقكم الحكومي في هاته الظروف الاستثنائية التي تعرفها بلادنا، في ظل محيط دولي وإقليمي مضطرب، حيث تمكنتم بالرغم من ثقل الأزمة وتراكمات الماضي من مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى وعلى رأسها ورش "الحماية الاجتماعية" الذي يتم أجرأته وفق الأجددة الزمنية المحددة له. تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حيث استطاعت هذه الحكومة في غضون سنة ونصف من ولايتها توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذه، ماضية بشجاعة في تنزيل برنامجها الحكومي والتزاماتها التعاقدية مع المواطنين والمواطنات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

خصص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لمناقشة موضوع سياسة الحكومة للنهوض بقطاع السياحة، موضوع يستأثر باهتمام الرأي العام الوطني نظرا للمكانة الهامة التي يحظى بها هذا القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو في دعم التشغيل أو جلب العملة الصعبة.

مرة أخرى، نؤكد في فريقنا أن هذه الحكومة تتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام في زمن صعب وسباق عالي متقلب عرف موجة غلاء غير مسبوقة في الأسعار والمواد الأساسية، واجهتموها بشجاعة ومسؤولية

وخصوصا تعزيز الرأس المال البشري.

وإذا كنا نساند بقوة مسعى تحقيق هذه الأهداف وفق هذه الإستراتيجية، نؤكد أن استقطاب حوالي 17.5 مليون سائح وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل من العملة الصعبة وخلق 200.000 فرصة شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة، ليس بالأمر المستحيل بل سنحققها إن شاء الله، لأن مقاربتكم لإشراك جميع القطاعات المعنية بتطوير قطاع السياحة تحت إشرافكم هي الضامنة لتحقيق هذه النتائج، وهذه مبادرة نعتبرها الأولى من نوعها في تاريخ الحكومات المغربية، أعادت تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني، جازمين في فريق التجمع الوطني للأحرار بأن قطاع السياحة يمثل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما سيعزز طموح المغرب ليكون في مصاف الدول الصاعدة التي تستطيع تنظيم تظاهرات دولية وعالمية ودينية وثقافية ورياضية وشبابية من قبيل كأس العالم 2030، وحوار الأديان والحضارات المزمع عقده في مراكش شهر يونيو المقبل.

وإذ نثمن ونقدر عاليا هذا المجهود الإرادي والاستثنائي بتجميع جهود الدولة لتحريك كل الطاقات والإمكانات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، نقترح عليكم الاشتغال على:

- مواصلة تشجيع دور السياحة الداخلية في تأمين النشاط السياحي الوطني، وكذا العمل على تطويرها عبر خلق منتوجات جديدة تستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات بأثمان مناسبة؛

- العناية بالسياحة الدينية عبر تعزيز بنيات الاستقبال، خاصة أن بلادنا أصبحت قبلة لطلبات العلم والمعرفة في أمور الدين والفقه تحت إشراف إمارة المؤمنين الضامن لاستمرارية هذا البلد العريق؛

- إجراء تقييمات موضوعية ودقيقة للاستثمارات المرتبطة بالبنيات التحتية السياحية السابقة قبل إطلاق البنيات التحتية الجديدة من أجل الوقوف على الاختلالات والنقائص التي شابها؛

- تأهيل عدد من المطارات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع قطاع النقل واللوجستيك بما في ذلك الشبكة الطرقية؛

- السهر على تنوع المنتج السياحي الشاطئي والطبيعي والثقافي لمواكبة متطلبات السياح، وكذلك استقطاب زبناء جدد، خاصة ما تزخر به بلادنا من مؤهلات سياحية استثنائية ومتنوعة؛

- مراعاة العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية السياحية لتحقيق التوازن المطلوب بين جهات وأقاليم المملكة وتقليص الفوارق الحاصلة من حيث الهشاشة ومؤشرات التنمية البشرية والتوجه نحو المناطق الجبلية والصحراوية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وإذا كنا مقتنعون بأنكم وعاون هذه التحديات والرهانات، فإننا

نجدد لكم في فريق التجمع الوطني للأحرار وبمعية كافة المكونات الأغلبية دعمنا المطلق في مختلف المبادرات التي تقومون بها بكل وطنية صادقة، النابعة من رغبتكم في تحقيق الأفضل لوطننا الحبيب بما يستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين والمواطنات وتحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، يطيب لي نيابة عن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن أتقدم لكم، السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة وكذلك السيدات والسادة المستشارين وعموم الشعب المغربي، بأسى عبارات التهئة والتبريك بمناسبة عيد الفطر السعيد، سائلا العلي القدير أن يعيده على أمير المؤمنين بالصحة والعافية وطول العمر وعلى كافة الشعب المغربي بمزيد من التقدم والأزدهار.

كما نشكركم السيد رئيس الحكومة على جوابكم، والشكر موصول أيضا إلى مكتب مجلسنا الموقر على اختيار هذا الموضوع الهام الذي يدخل في صلب السياسات العمومية التي تخضع للمساءلة والتقييم، انسجاما مع روح الكتلة الدستورية.

ونظرا للوقت المخصص للفريق، أكتفي بثنمين ما جاء على لسان زميلنا في فريق التجمع الوطني للأحرار فيما يخص العمل الجبار الذي تقوم به الحكومة في هذه الظروف الصعبة العالمية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، وإذ يتفاعل إيجابا مع ما جاء في عرضكم حول السياسة السياحية الوطنية ويثمن الإجراءات الحكومية المستعجلة لدعم القطاع السياحي والإجراءات المتخذة فيما يخص قطاع السياحة، فإننا ننطلق في مقاربة الموضوع من ضرورة تفعيل التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2020، ومن التزامات الحكومة الواردة في البرنامج الحكومي المتمثلة في الانتعاش الإرادي لقطاع السياحة.

1- السياحة الثقافية والدينية والجبلية: نظرا لما تعرفه المناطق النائية المغربية من ثقافات مختلفة ومتعددة، على سبيل المثال جهة درعة- تافيلالت، أحواض مراكش، المغرب الشرقي، جهة سوس ماسة، وبداخل الجهة مثلا تارودانت، تيبوت، طاطا، محور أكادير تافراوت، مرورا بإداوكنضيف الذي كان يعرف راجا سياحيا كبيرا، حيث تزخر المنطقة بمناظر طبيعية خلابة، كما يتواجد بها عدة مخازن "إبودات" لا يقل عمرها عن 800 سنة، من جهة ومدينة تنزيت، مدينة الفضة، والمنتره الوطني لماسة الذي لازال غير مستغل لحدود الساعة من جهة أخرى، الطريق الأخرى لأكادير تافراوت؛

2- تسهيل الحصول على رخص استغلال المآوي السياحية نظرا للصعوبات التي يعاني منها المستثمرون للحصول على هذه الرخص، وتعزيز الرقابة لمواجهة التهرب وتعزيز مهنية الجماعات المحلية؛

3- تشجيع الاستثمار للزيادة في عدد الأسرة؛

4- تشجيع الشباب بالمناطق الجبلية والقروية والنائية على الاستثمار، وذلك بالرفع من مبلغ قرض "انطلاقة"، لأنه غير كافي، والرفع كذلك أو التمديد في آجال التسديد، مع العمل على إشراك "صندوق محمد السادس للاستثمار" في دعم شباب هذه المناطق، خصوصا في ظل تعاقب سنوات الجفاف وتراجع الفلاحة المعيشية، مما يتعين معه الاهتمام بالسياحة في هذه المناطق، على غرار البرامج المسطرة في العديد من القطاعات، كالصناعة مثلا؛

5- تعزيز البنية التحتية بالعالم القروي من أجل خلق فرص مواتية للاستثمار بهذه المناطق للحد من الهجرة؛

6- الزيادة في الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة من أجل دعم ترميم المآثر السياحية التاريخية لجلب المزيد من السياح؛

7- تعزيز التكوين في المجال السياحي وإعطاء الأولوية لأبناء المناطق القروية والنائية وتعزيز مراقبة المهنيين السياحيين المرتبطين بالقطاع السياحي، كأرباب سيارات الأجرة والمطاعم والمرشدين وغيرهم، لمحاربة تجاوزات البعض منهم، وهي تجاوزات تؤثر على صورة المغرب وضعف نسبة عودة السياح؛

8- العمل على إعطاء أهمية قصوى للسياحة الداخلية، لأنها هي الفاترة التي تقود السياحة الوطنية، كما تعتبر إجابة صريحة للأزمات التي تعرفها السياحة الدورية، خاصة وأن السياح الداخليين يمثلون 33% من السياح الوافدين، استنادا للأرقام الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية؛

9- مساعدة المرشدين السياحيين المزاولين بدون رخصة وتمكينهم من الرخص لضمان سلامة السياح وتفادي العشوائية في القطاع؛

10- الموازنة مع ذلك، يتعين تجاوز المشاكل التي يعرفها النقل الجوي، خاصة الخطوط الملكية المغربية التي نفتخر بها كمؤسسة

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسجل إيجابية عودة انتعاش السياحة خلال 2022 باستقبال المغرب لـ 11 مليون سائح، وذلك بعد التخلص من القيود التي تم فرضها سابقا، كما نؤكد بهذه المناسبة على أهمية الانعكاس الإيجابي لتألق أسود الأطلس في كأس العالم قطر 2022 على القطاع السياحي خلال سنة 2022، حيث سُجل منذ انطلاق كأس العالم اهتماما غير مسبوق بالمغرب مع الإشادة في مختلف وسائل الإعلام الدولية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نسجل بالموازاة مع ذلك أهمية الإجراءات التي قامت بها الحكومة من قبيل:

- أولا، المقاربة التشاركية للحكومة في تدبير الخروج من أزمة القطاع السياحي، وتوفق الحكومة في فتح نقاشات مع الفاعلين السياحيين من أجل تسجيل رغبة جميع المتدخلين للإقلاع بالقطاع السياحي؛

- ثانيا، التعبئة الحكومية غير المسبوقة من أجل اعتماد خارطة طريق جديدة في قطاعات السياحة، تراهن على تطوير القطاع وإعادة الاعتبار إليه؛

- ثالثا، رصد اعتمادات مالية تقدر بـ 6.1 مليار درهم لتنفيذ السياحة الوطنية.

وهي التزامات سياسية ومالية وإدارية من شأنها أن تعطي دفعة قوية وسط العاملين من أجل تطوير القطاع وتحسين مختلف الخدمات، خاصة وبلدنا المغرب الحبيب يملك جميع المقومات السياحية التي تمكنه من الانفتاح على أسواق جديدة، بالإضافة إلى الأسواق التقليدية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، وإذ نثمن عاليا المجهود الحكومي في دعم هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، فإننا ومن منطلق مسؤوليتنا الدستورية داخل مجلس المستشارين، نتقدم لكم بمجموعة من المقترحات لتجويد الأداء الحكومي وفعالية الاستجابة لانتظارات الفاعلين في القطاع، عبر:

- أولا، التسويق والترويج الرقمي لوجهة المغرب للوصول إلى أكبر عدد من السياح في مختلف بقاع العالم؛

- ثانيا، الحفاظ على النفس التشاوري والتشاركي خلال تنفيذ السياسة السياحية الوطنية لمواصلة التشاور مع المهنيين والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين؛

- ثالثا، تعزيز حضور جودة لتكون عنصرا مكونا لبنية المنتج وليست قيمة تضاف إليه؛

- رابعا، العمل على تشجيع الاستثمار في مختلف المقومات السياحية التي يزخر بها المغرب، من خلال النقاط التالية:

والدينامية التي تعرفها السياحة ببلادنا، ليس فقط بالنظر إلى كوننا أحد أعمدة العمل الحكومي والأغلبية البرلمانية، ولكن أيضا لأن اللحظة تحتاج من بلادنا مواجهة كل التحديات والإرادات التي يعرفها وسيعرفها هذا القطاع الاستراتيجي.

والأكيد، السيد رئيس الحكومة، أن ما تفضلتم بعرضه من معطيات بخصوص السياحة الوطنية ليعتد على التفاؤل ويجب علينا الإشادة بالجهود المبذولة لتطوير السياحة وتسريع تعافي القطاع حتى نعزز موقع بلادنا كأول وجهة سياحية في إفريقيا.

السيد رئيس الحكومة،

إن الفعالية المشهود بها للحكومة في قطاع السياحة دليل آخر على أن الحكومة حريصة على التنزيل الأمثل للبرنامج الحكومي وعلى إيجاد الحلول المبدعة لتجاوز مختلف الأزمات التي أنجزتها السياقات الدقيقة التي مرت منها البلاد، وتذكر جميعا اللحظات الصعبة للقطاع في زمن الجائحة ومختلف الأنشطة السياحية المرتبطة به.

لقد عشنا أزمة غير مسبوقه لم نشهد لها مثيل في تاريخ قطاع السياحة، ومع ذلك نعتبر أن فترة الجائحة تظل حافلة بالدروس والعبر كونها أماطت اللثام عن الإكراهات البنوية التي تكبح القفزة التنموية المنشودة في السياحة، بل إنها قطعت الشك باليقين عن حقيقة اقتصادية واضحة وهي أنه ليس هناك أي قطاع اقتصادي يمكنه أن يعوض السياحة.

السيدات والسادة،

إن الدينامية الكبيرة التي يشهدها قطاع السياحة بفضل الجهود الحكومية المبذولة، ناهيك عن التأثيرات الإيجابية للأحداث الرياضية الدولية، لاسيما الإنجاز المونديالي للمنتخب الوطني في كأس العالم واستضافة ملاعب طنجة والرباط لمنافسة "موندالييتو" الأخير، تحتاج منا العمل، كل العمل على الاستثمار الأمثل للإمكانات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تعرفها بلادنا.

لذلك، نعتبر أن إطلاق خارطة الطريق الإستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026، وتوقيع اتفاقية إطار الشراكة والرفع من الغلاف الإجمالي الذي خصصته الحكومة للقطاع السياحي في أقل من سنة إلى 8 مليار درهم، هو مؤشر حقيقي على أنه اليوم أمام جيل جديد من البرامج السياحي التي ستغير بإذن الله معالم وجه السياحة ببلادنا، إستراتيجية ستحدث بإذن الله القاطع المرجوة لتصحيح الاختلالات البنوية للقطاع السياحي وإعداد مختلف التحديات المطروحة، لكن بلوغ مختلف الأهداف الإستراتيجية، السيد رئيس الحكومة، 17.5 مليون سائح و200 ألف فرصة شغل و120 مليار درهم من عائدات العملة الصعبة، يستوجب رفع التحديات التي يعرفها القطاع والتي لم يسعفنا الحيز الزمني للإحاطة بكل تفاصيلها، لذلك سأختصر الكلام حول بعضها.

وطنية من خلال مراجعة الأئمنة والزيادة في الرحلات الوطنية والدولية، وعلى سبيل المثال: لقد انتقلنا من عدد الرحلات اليومية من أكادير إلى الدار البيضاء من عشرة رحلات يوميا إلى رحلتين، وهو ما ساهم في تراجع وضع السياحة بالمدينة، إلى جانب ذلك هناك مشكل طول إجراءات الاستقبال في المطارات، فمثلا يقطع السائح ثلاث ساعات في الرحلة ويحتاج لنفس الوقت للقيام بالإجراءات الضرورية، وهذا أمر غير مشجع للسياحة؛

11- فتح مندوبيات للسياحة في بعض المناطق كإقليم تازة مثلا، من أجل تهمين المقومات السياحية للمناطق.

كل هذه الإجراءات، السيد رئيس الحكومة المحترم، ستساهم بشكل واضح في تنمية المناطق القروية والجبلية والحد من الهجرة القروية التي تخلف العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الأخير، نطلب منكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، العمل على وضع خارطة الطريق، خاصة بالصناعة التقليدية على غرار الخارطة المتعلقة بالسياحة، وذلك لارتباطهما الوثيق، حتى تتمكن هذه الأخيرة من مساهمة أكثر فعالية في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن هذا القطاع يساهم في تشغيل يد عاملة مهمة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد صبحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

أتشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال، لمناقشة موضوع "السياسة السياحية الوطنية" الموسومة بإرادة ملكية سامية قوية، وبرغبة حكومية جادة وصادقة وتطلع برلماني وشعبي لتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني من حيث الناتج الداخلي وفرص الشغل والعمل الصعبة.

السيدات والسادة،

إن أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين حريصون أشد ما يكون الحرص على الاسهام في تعزيز

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

أخواتي الوزيرات، إخواني الوزراء،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

في البداية، بالمنطوق الدستوري فالسيد الرئيس الحكومة هو رئيس للأغلبية والمعارضة، وبالتالي وبالاحترام الكبير للسيد رئيس الحكومة ما يمكننا نحن نخلو فهناك المزيادات واحنا كلنا كندشتغلو أننا نوصلو الكلمة ديال المواطنين.

السيد الرئيس،

هذا القطاع هو قطاع كبير جدا، وأنتوما السيد رئيس الحكومة كايين واحد الاشتغال اللي هو مهم وما يمكنش لشي واحد يتزايد فهناك الاشتغال اللي كان.

737 مؤسسة اللي استفادت، ماشي سهلة، الشغيلة اللي استفادت ماشي سهلة، واحد المجموعة ديال التدخلات اللي تدخلت الحكومة والي أنقذت ما يمكن إنقاذها.

ولكن في تجويد ما يمكن تجويده، السيد الرئيس، لأن المغرب هو منطقة اللي تفتخر بمجموعة ديال المعطيات اللي هي مناطق سياحية كبيرة جدا، ما يمكننا نحن أننا نهضرو غير على هاذ الشي اللي عندنا، ربما الخارطة ديال الطريق اللي جيتو بها السيد رئيس الحكومة مهمة جدا.

كنا كنتمناو أن هاذ الخارطة الطريق، أنكم السيد رئيس الحكومة وأنتوما رجل ديال التوافقات ورجل ديال إشراف الجميع، ما بغيناش تكون غير في الحكومة بعضياتها ولكن كان رؤساء الجهات يكونو حاضرين، لأن هوما معنيين أولا كذلك هاذ الخارطة، كما كتعرفو كانوا (des assises) كيتدارو دائما ديال هاذ السياحة واللي كيجابو ربما في ورزازات، راكم حضرتو، السيد الرئيس، في 2005 واللي أشرف عليها سيدنا، الله ينصرو، واللي أعطت واحد الحوار كبير جدا، وأعطت واحد المجموعة وكذلك حتى الناس اللي كيشغلو فهناك القطاع تمكناش باش أنهم يجابو على التساؤلات اللي عندهم أولا يناقشو التساؤلات ديالهم.

السيد الرئيس،

أنتوما كتعرفو اليوم بأن كتهضرو على واحد 10.000 ديال ليالي المبيت أولا ديال الغرف، ولكن كايين تشخيص اللي عادي 40.000 ديال الغرف اللي تقريبا، الفنادق اللي تسدات واللي التشخيص ديالها راه عند السيدة الوزيرة وكذلك عندكم واللي خدمو عليها السلطات، بغينا كذلك أن هاذ التشخيص والوضعية ديال الفنادق اللي كايين حاليا فهي وضعية اللي لا بد تاخذ بعين الاعتبار وربما اتخذات فهناك خارطة الطريق، ولكن ما بايناش.

أولى هذه التحديات يرتبط بالتدبير الاستراتيجي لعملية الاسترجاع والانفتاح على أسواق جديدة، الحمد لله كندسجلو معدلات استرجاع مهمة مثل اسبانيا 136%، المملكة المتحدة 125% ثم الوافدون من إيطاليا 103%، ألمانيا بـ 60%، هذه الأرقام وإن كانت تعكس توجهها إيجابيا للقطاع ومجهودا مقدرا للحكومة، لكنها بالمقابل تبرز التباين الحاصل بين أسواق تصدير السياح، إذ أن أسواقا سياحية مهمة عرفت تراجعا أبرزها ألمانيا التي طالها الانخفاض بقرابة النصف بالرغم من العلاقة الجيدة والاستراتيجية التي تجمع بلدينا، وفي مقابل ضعف الانفتاح على أسواق جديدة على المستوى العربي، الإفريقي والآسيوي والأوروبي؛

ثانيا، تحفيز النقل السياحي ومضاعفة الجهود لإنقاذ المقاولات المهددة بالإفلاس ومنح عروض تحفيزية لتجديد الأسطول الذي تناقص بشكل كبير بسبب الجائحة، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن بلادنا لا تتوفر إلا على أقل من نصف الأسطول اللازم للوصول إلى سقف 17 مليون زائر؛

ثالثا، التحفيز البنكي للمستثمرين في القطاع السياحي من خلال منح قروض محفزة لسير المؤسسات السياحية الخاصة بضمانة الدولة، مع ضرورة تدعيم البنوك بصيغ مالية أو ضريبية، وهو ما يتطلب تدخلا مباشرا من طرفكم السيد رئيس الحكومة.

رابعا، تشجيع السياحة الداخلية والتي أثبتت قدرتها على الصمود في زمن الجائحة، لكن السؤال المطروح هو هل تشجع أسعار السياحة الداخلية المغاربة للإقبال على السوق الداخلي؟

الملاحظ مع كامل الأسف أن العروض السياحية الداخلية تتجه شيئا فشيئا لتصبح عصبية الولوج على الطبقة الوسطى والبسيطة التي أضحت تبحث عن العروض التفضيلية في أوروبا وإفريقيا، وفي ظل محدودية المشاريع والمحطات السياحية الداخلية التي تتلاءم مع الإمكانيات المالية للمغاربة وعاداتهم الاستهلاكية في انتظار تفعيل شيكات العطل.

هناك نقاط أخرى، ولكن ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص، ومن أجل الختم نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، أننا على يقين أن الحكومة تمكنت من تنزيل العديد من الأوراش التنموية والبرامج والمشاريع الطموحة في مختلف المجالات قادرة على رفع مختلف التحديات التي يعرّفها القطاع وتحويلها إلى فرص للتنمية والتطور.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة للفريق الحركي.

كنتمنى أننا ما نطيحوش فهاذ الأخطاء هاذو، لأن هذا هو مربط الفرس، وهذا هو اللي خصنا نجابو عليه.

وبالتالي، السيد الرئيس، هاذ (les pourcentages) ما بغيتش ندخل فهاذ (les pourcentages) لأن المسائل ديالها مفهوم، وأن كاين واحد الاشتغال، ولكن بغينا السيدة الوزيرة تهبط لعندنا وتصنط للجميع، دير لقاءات جهوية وبالخصوص فالمناطق اللي عايشة هاذ الإشكاليات، أما احنا ما عندنا لا فلاح، لا صيد بحري، السيد الوزير، أنا كهضر على المنطقة ديال الجنوب الشرقي، راه ما عندنا غير الله وهاذ الشي ديال السياحة والسينما، حتى السينما فيها واحد (la concurrence) ما بغينهاش تكون، وأنتوما راكم عارفين بلا ما ندخل فهاذ التفاصيل، السيد الرئيس.

المسألة الأخرى، السيد الرئيس، هو القضية ديال النقل الجوي الداخلي، مع الإخوان ديال الخطوط الملكية الجوية، كاين إشكال كبير، كنا فواحد العدد ديال النقل دبا حاليا رجعنا اللور، وبالتالي راه إذا ما كانش حتى هذا ما تحلش راه من بين المعضلات الكبيرة ديال هاذ المناطق اللي هي بعيدة، إلى ما كايناش الطريق، وما كاينش (train)، وما كاينش الباطو، باش غادي يجيو هاذ الناس لهاذ المناطق؟

نتمنناو أنكم تاخذو بعين الاعتبار هاذ المناطق اللي بعيدة، على أساس أن هاذ النقل الجوي، على الأقل هاذ المناطق اللي بعيدة يكون عندهم تفضيل فهاذ المسألة هاذي.

مسألة مهمة، السيد الرئيس، السينما مرتبطة بالسياحة فعدد الأيام اللي كيدوزو فالفنادق، وبالتالي راه إلى يومنا هذا ما كاينش تصور عندنا ديال السينما الخارجية، وعندنا (par exemple) عندنا اليوم (Gladiator) فورزازات، والي غادي يشتغل تقريبا واحد خمس شهرور والي غادي يجاوب على واحد الإشكاليات كبيرة، غادي يهنيكم من هاذوك الشباب اللي بغيتو تعطيوهم الفلوس، ولكن خصكم تشدو باليدين ديالهم، كاين بعض الإشكالات كييعيشوهم، خصكم، السيد الوزير، السيد الرئيس، تقولو للإخوان باش يشدو باليدين ديال هاذ الناس اللي جايبين عملة كبيرة ماشي صغيرة.

وبالتالي حتى فالحوار ما كيلقاوش مع من يتحاوور، لولا أننا تدخلنا بواحد المجموعة ديال الناس، وكنشكر السلطات اللي تدخلات بواحد الشكل لو أن (Gladiator) حتى هو مشى كيفما مشاوأ أفلام قبل منها، وهاذ المناطق راه ما كتعيش إلا هاذ الشي.

كاين هاذ الشي ديال (les rallyes, marathons des sables) ما كاينش اللي جايبه الخبر، بزاف ديال الإشكاليات..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

كاين مسألة أخرى، خارطة الطريق ربما توجهت لواحد المناطق محددة، واسمح لي السيد الرئيس أنه ملي تنشوفو خارطة الطريق تتعطي واحد 60.000 لأكاير و40.000 غرف لمراكش في حين أنه مناطق.. هنا كهضرو دائما وأنتوما، السيد الرئيس، هضرتو معنا والله يجازيكم بخير كنفولوب أن كاين مناطق اللي تضررت بزاف.

الجنوب الشرقي هي منطقة ديال السياحة، وأنتوما عارفين المنطقة ديال ورزازات عاشت واحد المشاكل كبيرة ومازال كتعيشها، والوجهة حاليا ربما راه احنا غادية تندثر إذا بقينا بهاذ الطريقة غاديين.

كنطلبو من السيد الرئيس واحنا كنعرفو إذا أعطيتنا الكلمة راه احنا كنتسناو أن المجيء ديالكم أننا نحلوه هاذ الإشكالات هاذو.

كاين واحد المسائل اللي هي مهمة، هو أن الأبنك كذلك ما مشتاش فهاذ الاتجاه، السيد رئيس الحكومة، رغم أنكم كتقولو بأن الأبنك ما زال عندنا إشكالات، مجموعة ديال المقاولات ديال النقل السياحي ولا (les locations de voitures) كلهم راهم كييعيشو إشكاليات كبيرة، أكثر من هاذك اللي عندو السيزي، ما بغيناش هاذ الناس هاذو فهاذ الوقيتة فين كاين إقلاع كبير، أننا نشوفو شركات كتسد.

كذلك المسألة ديال 17 مليون اللي كهضرو عليها، ربما على هاذ الشي الاسترجاع ديال.. احنا ما زال ما استرجعناش واحد الأسواق تقليدية ديالنا، بغينا أن الوزارة تخدم على هاذ الأسواق التقليدية ديال هاذو..

كاين إشكالية ديال النقل، ما يمكنش نديرو النقل بدون ما يكون استثمار، وبالتالي خص يكون توازن ما بين النقل الجوي اللي كنبالو به وما بين الاستثمار فالمناطق كلها، وبالخصوص على جميع المناطق ديال المغرب، وأنا دائما أسطر على هاذ المسألة هاذي، لأنه ما يمكنش نشوفو (les TGV) ونشوفو كلشي فهاذ المناطق، في حين من الأطلس لذيك الجهة كنبشوفو حاجات آخرين، خايدة الوقت ديالها بشوية بشوية، ما كنتمناوش يكون فالوقيتة ديالكم السيد الرئيس.

بغينا تردو الاعتبار لهاذ المناطق اللي هي هشة والي كتعيش مشاكل كبيرة جدا.

هاذ 11 مليون اللي كهضرو عليها، الإخوان والأخوات والسيدة الوزيرة، بغينا أننا نحلو (le pourcentage) ديالها، شحال من مغاربة الخارج اللي نقدو السياحة ف 2022، بغينا نعطيوهم الحق ديالهم، لأنهم تسدات عليهم ودارت عليهم "كوفيد"، عامين ولا ثلاث سنين، جاو بواحد الكثرة هي اللي اعطت هاذ الإنتعاشة، وبالتالي هاذ الإنتعاشة، وهاذ الناس اللي تايقين فالبلاد ديالهم والي كنبشكرهم، ولا كذلك السياحة الداخلية خص يكون تصور حقيقي باش ما يمكنليناش فوق ما وقعت شي حاجة، يا إما حرب، يا إما هذا.. إلا وهاذ الناس يستثمرو فهاذ القطاع إلا كييعيشو إشكاليات كبيرة.

¹ Train à Grande Vitesse

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نؤكد في الفريق الاشتراكي أننا تعلمنا في مدرسة الاتحاد أن الهجوم على من لا يقاسمك نفس وجهة النظر ليس من الأخلاق الديمقراطية في شيء، وأن الصوت المرتفع دليل على ضعف الحجة، ولذلك لن يجزنا أحد للخروج على الأدوار المرصودة لهذه المؤسسة الدستورية ولن يستفزنا أحد للسقوط في مستنقع التضارب والتنازع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا إلى جوابكم بكل إمعان، ونعتبر أنه من الإنصاف في تشخيص الوضع العام للسياحة الوطنية أن نقف على بعض المعطيات التي تؤشر على خلل ما، صحيح أنه السياحة الوطنية عندها عدد ديال نقط القوة، منها الأمن والاستقرار الذي تنعم به بلادنا بقيادة جلالة الملك نصره الله، منها التنوع الطبيعي والثقافي وغنى الرأس مال اللامادي، لكن نسجل، مع كامل الأسف، بعض النقاط ديال الضعف، أساسا محدودية النتائج المحققة في "رؤية 2020"، ذلك أنه من أصل 150 مليار التي كان من المفروض تعبئتها كاستثمار في القطاع السياحي، الرقم المحقق يقل عن 50%.

نفس الشيء بالنسبة لعدد الأسرة التي كان من المتوقع إحداثها والمحددة في 58.000 سرير، لم تحقق الحكومة سوى 1576 بنسبة إنجاز تصل إلى 2.7% وهي نسب، يعني، ضئيلة وضئيلة جدا.

السيد رئيس الحكومة،

واقع السياحة اليوم يؤشر على اختلالات بنيوية. عندما نقرأ الأرقام الإحصائية المرتبطة بالنشاط السياحي ببلادنا، نجد أن 60% من النشاط السياحي يتركز في مدينتين، اللي هما مراكش وأكادير، فين هي فاس؟ فين هي الرباط؟ فين هي طنجة؟ فين هوما السواحل ديال الشمال؟ فين هي منطقة الواحات؟

أيضا، 52% من السياح الوافدين على المغرب هم من دولتين، إسبانيا وفرنسا، الشيء اللي تياشر على ضعف كبير في التسويق للمغرب كوجهة سياحية في عدد من الدول.

السيد الرئيس،

وأنتم تتحدثون على خارطة الطريق الهادفة إلى تطوير القطاع السياحي ببلادنا، تحدثتو على السياحة الجبلية والسياحة الإيكولوجية، وهذا، يعني، موضوع مهم بالنسبة لنا في الفريق الاشتراكي، ونعتبر أنه إعطاء الأولوية للسياحة الجبلية والسياحة الإيكولوجية يمر لزوما بمستويين أساسيين:

- المستوى الأول هو دعم البنيات التحتية: عدد من المدن السياحية اللي كتمتع يعني بإمكانيات ضخمة على المستوى الثقافي، على المستوى الطبيعي ما فيهاش بنية تحتية، ما فيهاش طرقات ديال الولوج، ما فيهاش إرشاد سياحي؛

- ثم في الجانب ديال الحكامة: لابد من تعزيز الدور ديال الوزارة المكلفة بالالتقائية، لأنه إلى كايين شي مجال اللي غتكون فيه هاذ التنسيق ما بين القطاعات الحكومية والالتقائية هو المجال السياحي، نظرا لتعدد المتدخلين فيه.

أيضا، السيد رئيس الحكومة، ونحن نتحدث على السياحة الجبلية، كايين عدد ديال المدن المغربية اللي تحظى بإشعاع دولي في هذا المجال، نعطي المثال ديال إقليم شفشاون اللي المدينة ديال شفشاون صنفت كسابع أجمل مدينة في العالم، ويتوفر الإقليم على منزهين وطنيين، المنتزه ديال بوهاشم والمنتزه ديال تلامسطن، لكن على المستوى البني التحتية شبه منعدمة، لا فيما يخص الفنادق المصنفة، لا فيما يخص الطرق المعبدة، لا فيما يخص الآليات ديال الولوج والمواكبة والإرشاد السياحي، الشيء اللي تيطرح عدد من الأسئلة حول الإرادة الحكومية لإنجاح هذا الورش.

طبعاً، احنا نستوعب التراكم الحاصل فهاذ المجال وتأخر عدد من المشاريع، وأيضا الانعكاس السلبي لجائحة كورونا اللي يمكن عثر بشكل من الأشكال عدد من المشاريع لكن لابد من تدارك هذا الأمر.

ختاما، السيد رئيس الحكومة، تحدثتم على الأهمية ديال السياحة الداخلية وتطوير السياحة الداخلية يمر لزوما بدعم القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وهي مناسبة ونحن على مشارف العيد الأمي لفاتح ماي أن نجدد المطالبة بالرفع من الأجور ديال كافة العمال، دعما للطلب الداخلي وللقطاعات الاقتصادية الوطنية وفي مقدمتها القطاع السياحي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

والكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين

لذلك، فإن تعافي القطاع السياحي والنتائج المهمة التي حققها القطاع خلال سنة 2022 تؤكد نجاعة وأهمية الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها.

وفي هذا الإطار، نشتمن مضامين الاتفاقية الإطار لشراكة لتنزيل خارطة الطريق الإستراتيجية لقطاع السياحة بميزانية تصل إلى 6.1 مليار خلال الفترة 2023-2026.

ونؤكد في هذا الإطار أن التطور التنموي والديمقراطي وفرادة التجربة المغربية في المنطقة إلى جانب الإرث الحضاري والثقافي للدولة المغربية، كلها دعامة صلبة للسياسة السياحية الوطنية، يتعين استثمارها من أجل تعزيز العرض السياحي الوطني لبلادنا، والتي نتعم، والله الحمد، بالأمن والأمان.

السيد الرئيس،

هل يمكن أن نتحدث عن السياسة السياحية الوطنية دون استحضار الإكراهات التي مازالت تحد من تطور السياحة الداخلية؟

طبعاً لا، بل إن أحد عناصر ومعايير التقييم التي يتعين وضعها لنجاح هذه السياسة هو مدى قدرتها على تطوير السياحة الداخلية والنهوض بها.

إن ما يشتكي منه المواطنون والمواطنات ويحول دون أن يستمتعوا بجمالية بلادهم، هو ارتفاع الأسعار بشكل غير معقول في العديد من الخدمات المقدمة، لاسيما في فترات الذروة.

لذلك، ندعو الحكومة، خصوصاً أننا مقبلون على فصل الصيف، حيث ستلتب أسعار الخدمات السياحية، إلى أعمال كافة آليات المراقبة لحماية المستهلك، الذي أصبح في العديد من المجالات ضحية للمضاربات وللجشع.

السيد الرئيس،

ندعو كذلك وفي إطار العدالة المجالية إلى..

شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس، شكراً، انتهى الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالمغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة والمخصصة لموضوع على درجة كبيرة من الأهمية وهو "السياسة السياحية الوطنية".

السيد الرئيس،

يخلد العالم بعد أيام قليلة العيد العالمي للعمال، ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نوجه تحية النضال والصمود للطبقة الشغيلة المغربية بمختلف مكوناتها، مجددين العهد لها ومعها وإلى جانبها على أن نظل أوفياء لثقتها التي منحنا للاتحاد العام للشغالين بالمغرب من خلال التعبير الصادق والأمين عن انتظاراتها وآمالها وطموحها في العدالة والكرامة والعيش الكريم.

وعطفاً على ذلك، فإننا إذ نشتمن كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إنعاش القطاع السياحي الذي وجدته إثر تعيينها يئن من تداعيات جائحة كورونا، والذي تمكن بفضل تلك الإجراءات من الخروج من مرحلة الركود التي كان يعيش فيها، فإننا نعتبر أن صون الحريات النقابية بالفنادق والمؤسسات السياحية يتعين أن يشكل محورا مركزيا في السياسة السياحية الوطنية، وأن يتم ربط جميع أشكال الدعم الذي تقدمه الدولة لتلك المؤسسات بمدى احترامهم للحريات النقابية.

ونستحضر هنا العديد من الحالات التي مازالت عالقة لعمال جرى طردهم والتعسف على حقوقهم، لا لسبب إلا أنهم طالبوا بحقوقهم التي يكفلها لهم الدستور والقانون.

ولأن المناسبة شرط، اسمحو لنا، رئيس الحكومة، أن نطرح نماذج، نعم بعض النماذج للمضايقات وأوجه الحيف التي يتعرض لها العمال في العديد من الوحدات الفندقية، مثلاً شركة "وادي الصحراء"، فندق (l'Agador) بأكادير، عمال فندق "الريف" بالناظور، حرمان عمال ومستخدمي الفضاءات الترفيهية بالفنادق من الدعم الذي قدم، وذلك على الرغم من المجهودات المقدره التي تبذلها وزارة السياحة، وهو الأمر الذي يستدعي تعديل العديد من المقتضيات المجحفة الواردة في مدونة الشغل.

من جانب آخر، فإننا نعتبر أنه من الضروري وضع حد للعمل بنظام الداولة في التشغيل بالوحدات الفندقية، لأنه فشل في تجويد الخدمات الفندقية، كما أنه يضعف العمل النقابي.

السيد الرئيس،

تشكل السياحة أحد الدعائم القوية للاقتصاد الوطني، كما تؤكد ذلك الأرقام ذات الصلة بالسياحة وفي مقدمتها مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي التي تبلغ 7% والعائدات التي تجلبها من العملة الصعبة، التي تبلغ 79 مليار درهم، وفق ما تضمنه عرض السيدة الوزيرة أثناء عرضها للميزانية الفرعية للوزارة، نونبر الماضي.

- استضافة الأحداث والمهرجانات العالمية كالمهرجان الدولي للسينما بمراكش، مهرجان "كناوة" بالصويرة، والمهرجانات الممائلة التي تستحق الدعم، كمهرجان السينما بكل من خريبكة والناظور، على سبيل المثال؛

- إعادة النظر في المنظومة الجبائية المحلية التي تعرف تعدد الرسوم في هذا القطاع، وعلينا أيضا جميعا كقطاعات حكومية، اتحاد عام لمقاولات المغرب وأبنائك ونقابات أن نعمل يدًا في يد من أجل مواجهة مسألة الديون التي أصبحت تشكل "أصولًا سامة"، ما يسمى (actifs toxiques) تتكون من وحدات فندقية مُثَقَلَة بالديون أو وحدات فندقية غير عاملة (على سبيل المثال، أكثر من 20 مؤسسة مغلقة في أكادير، وكثير منها في مراكش)؛

- مدونة الشغل التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصائص هذا القطاع ولاسيما الطبيعة الموسمية للنشاط السياحي؛

- نظام توزيع وكالات الأسفار الذي يعاني من المنافسة غير المتوازنة من قِبَل المَنَصَّات الإلكترونية الدولية؛

- إطار تنظيمي يحد من إمكانيات تطوير منظومة النقل السياحي؛

- ضعف العدالة المجالية من حيث أثر السياحة على خلق فرص الشغل وخلق القيمة المضافة؛

- تحديد الصلاحيات المخولة لكل قطاع وزارى.

فيما يتعلق بالجانب الأمني، يبقى من اختصاص السلطات المحلية، وغير ذلك يوكل حصريا للوزارة الوصية على القطاع.

وفي الأخير، تمكين النساء من العمل بالقطاع السياحي دون الحاجة إلى ترخيص بالنسبة للمهن التي لا تدخل في إطار التوقيت الإداري المعمول به تطبيقا لمبدأ المناصفة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الختام، إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نحمد الله على أن القطاع السياحي ببلادنا عرف تحسُّنًا ملموسًا، وعلينا أن نحافظ على هذه الدينامية الإيجابية، وذلك في إطار ما يُنصُّ عليه ميثاق الاستثمارات، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد ميلود معصيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أعتنم هذه الفرصة لأهنئكم جميعا بمناسبة عيد الفطر السعيد، راجيا من الله سبحانه وتعالى أن يتقبَّل مِنَّا وَمِنْكُمْ صالح الأعمال.

يُشْرَفُنِي أن أتدخل في هذه الجلسة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حول موضوع يَحْظَى بأهمية كبيرة باعتباره أحد مُحركات التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا، التي تتميز عبر تاريخها بنهجها لسياسة التسامح والانفتاح والكرم.

السيد رئيس الحكومة،

في سياق إنعاش الطلب السياحي العالمي، اعتمدت بلادنا خارطة الطريق جديدة للفترة 2023-2026، تم توقيعتها في مارس الماضي بين الحكومة والقطاع الخاص بأهداف طموحة.

وفي هذا السياق، تم تخصيص مبلغ 6.1 مليار درهم كاعتمادات لخارطة الطريق هاته على امتداد 4 سنوات، وذلك بهدف إعادة صناعة السياحة المغربية كقطاع رئيسي في اقتصادنا الوطني.

إضافة إلى ذلك، تَتَمَخَّر خارطة الطريق هذه أيضا حول رافعات رئيسية مثل:

- إعداد مخطط جوي يهدف إلى مضاعفة عدد مقاعد الطائرات القادمة إلى المغرب؛

- إعادة بناء رأس المال البشري للقطاع وتأهيله بعد الخسائر التي سَجَلت خلال فترة الأزمة، من أجل الوصول إلى إحداث 500 ألف منصب شغل؛

- تطوير العرض الفندقى الوطني وإنشاء وحدات فندقية جديدة؛

- الترويج للمؤهلات الثقافية والتاريخية التي تَزَخَّر بها بلادنا، وبالمناسبة يجب التنويه والإشادة بالعمل الجبار الذي تقوم به المؤسسة الوطنية للمتاحف التي تساهم في إغناء هَذَا التُّراث وتَنويعُهُ من خلال السَهْرَ على إنشاء متاحف جديدة في العديد من المدن؛

- العمل على دعم المَهْرَجَانَات الموسيقية سِوَاءَ منها الرُّوحية أو العَصْرية وتشجيع العروض الترفيهية، خصوصا تلك الموجهة للشباب والتي أصبح لها إشعاع عالمي؛

- دعم ترشيح الملف المشترك بين المغرب وإسبانيا والبرتغال لاحتضان كأس العالم 2030، والعمل الجدي على أن تكون بلادنا في الموعد، من خلال تقوية البنية التَّحْتِيَّة الطُّرْقِيَّة والرفع من جُودَة المطارات والموانئ الترفيهية، ومَحَطَّات القِطَّارات وتوفير مستشفيات وفق المعايير الدولية؛

- إنشاء وتحديث المرافق العمومية بالمدن السياحية؛

القدرة الشرائية:

3. إبداع كذلك سبل جديدة لاستقطاب السياح الأجانب بالانتاجه
مثلا نحو ما يسمى بالسياحة الصحية أو العلاجية على غرار دول أخرى،
من خلال الترويج الخارجي لمؤهلات بلادنا في هذا المجال؛

4. الاستثمار في العنصر البشري لضمان العمل اللائق وتحسين
أوضاعه المادية والمعنوية من أجر منصف وحماية اجتماعية شاملة
وحوار اجتماعي مسؤول وفعال؛

5. ضمان الاستقرار في العمل عبر محاربة التشغيل بالعمدة،
و ضمان حقوق العاملين في حالة نقل ملكية المؤسسة الفندقية،
وإعطاء فرص للشباب الذي يعاني من البطالة من التشغيل الذاتي في
هذا المجال؛

6. والرفع كذلك من مستوى المرفق العمومي المخصص للتكوين
الفندي والسياحي وتأهيل العاملين به؛

7. تنزيل ورش الجهوية المتقدمة واللامركز الإداري لإرساء سياحة
مجالية متنوعة وذات جودة مع تحقيق العدالة الترابية لتنوع العرض
السياحي الذي لازال كما قال الإخوان الذين سبقوني بمركز ببعض
المدن مثل مراكش وأكادير؛

8. الاهتمام بالسياحة الداخلية التي تعتبر بمثابة صمام الأمان
عند الأزمات بالتسريع بإنجاز محطات السياحة الداخلية وتشجيع
الرحلات الداخلية بالطائرة بأسعار معقولة وتكثيف عددها وتنوع
الربط الجوي بين مختلف الجهات.

إنها، السيد رئيس الحكومة المحترم، بعض الاقتراحات التي نعتبرها
في الاتحاد المغربي للشغل مداخل أساسية لتحقيق إقلاع سياحي شامل
ومستدام.

شكرا السيد الرئيس المحترم على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أهنتكم السيد رئيس الحكومة على كافة هذه المعطيات

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نود السيد رئيس الحكومة المحترم أن نشكركم على العرض
القيم الذي تقدمتم به والذي يشكل خارطة الطريق لإعادة تموقع
السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني ومراجعة الإستراتيجية
المتبعة، حيث لم يكن من المستساغ التمتع بالضعف لبلادنا كوجهة
سياحية جهويا ودوليا، رغم كل ما تتميز به من مؤهلات سياحية غنية
ومتنوعة من تراث حضاري وثقافي واجتماعي عريق وموقع جغرافي
استراتيجي ومؤهلات طبيعية جذابة، إذ كل الاستراتيجيات والمخططات
ظلت فوقية ولم تعالج الاختلالات الفعلية التي يعرفها القطاع، ولم
تشرك المهنيين والفرقاء الاجتماعيين.

كما لم تستطع الحكومات المتعاقبة رغم النداءات التي رفعها
الاتحاد المغربي للشغل وضع استراتيجية ناجحة وناجعة لتطوير
السياحة، فلأسف، السيد رئيس الحكومة المحترم، وجهة أغلب الأسر
المغربية اليوم هو السياحة الخارجية خاصة إسبانيا وتركيا بالنظر
لأهمية وجاذبية العرضين السياحيين، وتظل الطبقة الضعيفة، بل
وحتى المتوسطة التي تعد الطبقة العاملة عمودها الفقري، محرومة من
هذا الحق بالنظر لتكلفته المرتفعة التي لا تبررها في كثير من الأحيان
الجودة المقدمة.

ولا شك أن الإنجاز المتميز لفريقنا الوطني في مونديال قطر 2022،
شكل شغفا دوليا بالوجهة المغربية وفرصة غير مسبوقة، كما قلتم،
السيد رئيس الحكومة المحترم، يجب استثمارها فعليا للارتقاء بالقطاع
السياحي إلى المستوى المنشود وجلب الاستثمارات المستدامة والمنتجة
والمحدثة لفرص الشغل والمحفزة لخلق القيمة المضافة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية التي كانت
ولازالت على الدوام قوة اقتراحية، ونحن نثمن مرة أخرى مضمون هذه
الخطة الحكومية وكل التدابير التي تعتمون القيام بها لإنعاش السياحة
في أفق 2026، نؤكد على ضرورة وضع إستراتيجية مبنية على رؤية
شمولية مندمجة في إطار مقاربة تشاركية مع كل العاملين والمعنيين
بالقطاع وهذه الاقتراحات تتضمن ما يلي:

1. إعادة هيكلة القطاع السياحي وإخراجه من طابعه الفولكلوري
وتدبيره وفق معايير الالتقائية والتتبع والتقييم والحكمة؛

2. الاهتمام أكثر بالسياحة الاجتماعية (le tourisme social)،
خاصة ونحن على مقربة من فصل الصيف واتخاذ كل التدابير لتسهيل
تمكين استفادة جميع الأسر المغربية بما فيها محدودة الدخل من
الاستمتاع بمؤهلات السياحة الوطنية، خاصة في هذه الظروف
الدقيقة التي تجتازها بلادنا وما تعرفه من ارتفاع الأسعار واستنزاف

خدمات سياحية للمواطن المغربي بأسعار تتماشى وقدرته الشرائية وفق شروط مناسبة تضمن الترفيه وجودة في الخدمات، لأن السياحة الداخلية هي بمثابة بوابة ومعيار للسياحة الخارجية، وأن نجاح الواحدة منها رهين بالأخرى، وهذا بطبيعة الحال لن يتحقق إلا عن طريق الاهتمام بالسياحة القروية والبيئية بتحفيز الأنشطة السياحية بالجبال والمناطق النائية، وذلك بغية تنوع العرض وتوسيع المجال السياحي ليشمل كافة تراب المملكة.

وهنا أثير معكم، السيد رئيس الحكومة، المشاكل التي تعرفها بعض الجهات، على سبيل المثال فجحة درعة- تافيلالت تعرف نقصا كبيرا في البنيات الفندقية وليس بعيدا عن الرباط وداخل جهتنا هناك مناطق تكاد تنعدم فيها البنيات والأنشطة السياحية رغم توفرها على مؤهلات مهمة، مثلا سياحة الأعمال والاستثمار بالنظر إلى وجود استثمارات فلاحية وصناعية بالمنطقة الحرة أولاد بورحمة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، أستمح.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي يركز عليها الاقتصاد الوطني لما تشكله من مصدر رئيسي لجلب العملة الصعبة ولما توفره من فرص عمل، ويتوفر لدى بلادنا من المقومات السياحية التي تتجلى بصورة خاصة في طبيعته الخلابة والمتنوعة وموروثها الثقافي العريق بالإضافة إلى معالمها السياحية، إذ من المفروض أن تتبوأ موقعا متقدما ضمن الوجهات السياحية على الصعيد العالمي.

السيد رئيس الحكومة،

من المؤكد أن جائحة "كوفيد-19" قد ساهمت بشكل غير مسبوق في تفاقم المشاكل والصعوبات للقطاع السياحي، وترتب عن تداعياتها آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني.

وفي إطار ترميم مؤهلات بلادنا في مجال السياحة، تم خلال السنوات الأخيرة اتخاذ مجموعة من المبادرات لا ترقى للأسف إلى سياسة عمومية منسجمة ومتناسكة لتعزيز دور القطاع السياحي في النهوض بالاقتصاد الوطني وتسريع عجلة التنمية، ويتعلق الأمر بـ "المخطط الأزرق 2020" وبرنامج "رؤية 2020" المتعلق برهان الوزارة الوصية على جعل المغرب من الوجهات العشرين الأفضل جاذبية في العالم، بالإضافة إلى إنشاء

والأرقام التي تضمنها جوابكم والتي تؤثر على الانتعاش الكبيرة التي عرفها القطاع السياحي ببلادنا، حيث استطاع هذا الأخير الإقلاع من جديد بعد الانتكاسة والأزمة الكبيرة والعميقة التي عاشها خلال سنوات 2019-2022.

كما نسجل لكم، السيد رئيس الحكومة، مبادرة توقيع الشراكة الخاصة بين مجموعة من القطاعات الحكومية والكونفدرالية الوطنية للسياحة، تحت إشرافكم والتي أكدت رغبة كل المتدخلين في القطاع للإقلاع بالقطاع السياحي، علما أن الحكومة عبأت 6.1 مليار درهم بهدف تطوير السياحة وجذب السياح في أفق 2026، كما سبق لكم، السيد رئيس الحكومة، أن تعهدتم بإنفاق وتوفير التمويل الضروري لتسويق المنتج السياحي الوطني وتطويره وتنويعه، والبحث عن مناطق جديدة لجذب السياح وتأهيل الموارد البشرية للقطاع وتعزيز بنياته الاستقبلية بهدف استقطاب ما يزيد عن 17 مليون سائح.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في هذا البلد نمتلك جميع المقومات السياحية التي تمكننا من الانفتاح على أسواق سياحية جديدة ولنا القدرة على جذب السياح من أسواق جديدة ومن فئات عمرية مختلفة، وهذا لن يتأتى إلا بالعمل على الاستثمار والعمل الأمثل والجيد للصورة المتألقة والإيجابية التي ظهر بها المغرب خلال السنوات الأخيرة وذلك بفعل المبادرات الملكية السامية والتي كان آخرها ترشيح احتضان المغرب لكأس العالم بشراكة مع بلدين أوروبيين هما إسبانيا والبرتغال، زيادة على الإنجازات الكبيرة لكرة القدم الوطنية بمونديال 2022 بقطر، مما سيشكل لا محالة مناسبة وفرصة سانحة وتاريخية أمام قطاعنا السياحي لتحقيق الإقلاع كما سيحدثنا جميعا ويدفع بنا إلى توفير البنيات الأساسية لاستقبال وتحسين خدمات المطارات والنقل والفنادق وتوفير الموارد البشرية الضرورية والمؤهلة وتحفيز الاستثمار.

السيد رئيس الحكومة،

لا يجب أن ننسى كذلك أن المواطن المغربي لازال يعاني من غلاء تكلفة قضاء عطلته بالمغرب، حيث أنه من خلال الإطلاع على أحد المواقع الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض تبين أن متوسط تكلفة المبيت بالمنتجعات السياحية العائلية المتكونة من أبوين وطفلين قد يتجاوز 2000 درهم ليلية الواحدة وهي تكلفة مرتفعة، بالإضافة إلى تكلفة الإطعام مقارنة مع بعض الدول الأوروبية المجاورة، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية، وهو الشيء الذي أصبح يدفع ببعض الأسر المغربية للسفر خارج أرض الوطن للبحث عن المتعة والترفيه بتكلفة أقل.

ولهذا، فنحن اليوم نريد أن تعمل الحكومة على وضع آليات محكمة لجعل الأفق مفتوحة أمام قطاعنا السياحي وإتاحتها للجميع وبعيدة ترابية، حتى تتمكن من النهوض بالسياحة الداخلية مع التركيز على توفير

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي بداية ونحن بصدد الحديث عن السياسة، التأكيد على أن هذه الأخيرة، أي السياسة الحكومية تحديدا، تبنى على التراكم في العمل وتؤسس على مبدأ التضامن الحكومي في النجاحات والإخفاقات.

ولعل في تكريس هذه القيمة أن يشكل مدخلا رئيسا للمصالحة مع السياسة الوطنية ونبذ ثقافة تبخيس العمل السياسي.

ونثمن انعكاس هذه القيمة في مداخلتكم اليوم أمام هذا المجلس. وعودا على بدأ ونحن بصدد تقييم سياستنا السياحية الوطنية، نود التشديد على أن السياسة السياحية الناجحة هي تلك التي تحقق أربعة أهداف أساسية، وهي:

1. تحسين صورة المملكة والحضارة المغربية في العالم؛

2. تيسير استمتاع المغاربة بالخدمات السياحية؛

3. زيادة فرص الشغل وتحسين وضعية المشغلين بالقطاع؛

4. وأخيرا، جلب العملة الصعبة لبلادنا.

ويبقى قياس هذه الأهداف هو المدخل الأساسي لتقييم السياسة السياحية الوطنية.

وفي هذا الإطار، لا بد أن ننبه إلى ملاحظات مقلقة في هذا الصدد، نثير في مستهلها تواتر حالات جرائم سياح مرتبطة أساسا بنمو غير مرغوب فيه لبعض السلوكات التي تمس بالسياحة الوطنية، مما يفرض تعزيز الجهود المتعلقة بحماية صورة المغرب في الخارج.

نسجل كذلك أن السنوات الأخيرة عرفت تزايدا لحجم السياحة المغربية في الخارج، حيث استفادت وجهات مثل اسبانيا وتركيا من نمو كبير في السوق المغربية، وهو النمو الذي يجد تفسيره في الكلفة المنخفضة والجودة مقارنة مع السياحة الداخلية.

ونسائلكم في هذا المقام، عن تتبعكم لوقوع التدابير الحكومية التي تستهدف حماية القدرة الشرائية للمواطن البسيط وقياس أثرها لأجل ضمان حقه في الولوج لخدمات المنتج السياحي الوطني، فمتوسط سعر الغرفة الذي يؤديه السائح المغربي يبقى مرتفعا جدا مقارنة مع ما يؤديه السائح الأجنبي.

نستغل الفرصة كذلك لنذكر بأننا في مجموعة العدالة الاجتماعية، تقدمنا بمقترح قانون يروم تبسيط إجراءات الإيواء السياحي، ولكن

الهيئة المغربية للاستثمار السياحي.

السيد رئيس الحكومة،

خلال الفترة الأخيرة عرفت الأنشطة السياحية عافيتها تدريجيا إثر رفع العديد من القيود التي فرضتها الجائحة والإنجاز الكروي للفريق الوطني بمونديال قطر 2022 الذي حقق لبلادنا إشعاعا عالميا أعطى طفرة قوية للسياحة ببلادنا، تفرض على السلطات العمومية استثمارها في تنمية الاقتصاد السياحي عن طريق مراجعة جذرية للسياسة العمومية التي تنهجها في هذا المجال، والتي تعتبرها عدة اختلالات بنيوية من أبرز تجلياتها:

- غياب الالتقائية والتنسيق بين القطاعات الوزارية المتداخلة في المجال السياحي عند إعداد وتنفيذ استراتيجيات النهوض بالقطاع؛

- ضعف إستراتيجية التواصل المعتمد من قبل الجهات الوصية على القطاع والموسومة خاصة بغياب استراتيجيات تسويقية ناجعة؛

- ضعف اعتماد الرقمنة كألية أساسية للوصول إلى المنتجات السياحية والتواصل والتسويق؛

- ضعف التكوين وتأهيل الموارد البشرية والذي تفاقم بفعل التفكيك الممنهج لمنظومة التكوين، بتحويل مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي إلى قطاع التربية الوطنية؛

- غياب إستراتيجية للنهوض بالسياحة الداخلية، باعتبارها سياحة داعمة ومكملة لأجل تحسين التموقع السياحي للجهات، على أن تتلاءم المنتجات مع القدرة الشرائية للسائح المغربي؛

- غياب إستراتيجية واضحة المعالم للسياحة المستدامة والمسؤولة تواكب مضامينها الأولويات المحددة في أهداف التنمية المستدامة.

إن الوزارة لا تمتلك، السيد رئيس الحكومة، تصورا مندمجا بين التنمية السياحية وآلياتها لضمان حقوق الشغيلة وحماية مكاسبهم.

السيد رئيس الحكومة،

يعتمد نجاح السياسة السياحية على وجود بيئة اقتصادية قائمة على الحكامة الجيدة ومناخ اجتماعي مستقر، لذلك يتعين على الحكومة الوفاء بتعاقداتها مع الفرقاء الاجتماعيين وترجمة شعار "الدولة الاجتماعية" التي رفعته في البرنامج الحكومي.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

وبالفعل، السيد رئيس الحكومة، لقد حققتم في ظرف سنة ما لم تحققه الحكومات السابقة منذ الاستقلال فيما يتعلق بالغلاء وضرب القدرة الشرائية والتنصل من بعض الالتزامات ديال اتفاق 30 أبريل في الصفحة 6 اللي فيه تعميم الزيادة في الأجور والتخفيض على ديال الضريبة، بالإضافة كذلك بالمناسبة نسألك، السيد رئيس الحكومة، فين وصلت 2500 درهم اللي واعدتي بها الأستاذة؟ هذا فقط هذا جانب.

لا يخفى عليكم أن أزيد من مليوني مغربي يقضون عطلتهم الصيفية بدول أخرى كإسبانيا، تركيا، تانانيا، البرازيل وغيرها من الدول بسبب العروض التي تقدم لهم، وهي أفضل من العروض التي موجودة في المغرب، لذلك أيضا حوالي 50 دولة بدأت تجذب المغاربة بعد إزالة أو الإعفاء من التأشيرة، وهذا مؤشر، السيد رئيس الحكومة، على عدم الثقة والهروب من الغلاء الذي ضرب البر والبحر ووسط إلى عنان السماء، ومما يتطلب منكم، السيد رئيس الحكومة:

- أولا، التطبيق السليم لخارطة الطريق، وهي مهمة والحفاظ على المال العام ليصل إلى مستحقه ويحقق الأهداف المسطرة.

بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، في الخطاب ديالكم كايين مجموعة ديال المقترحات اللي هي مهمة بصدق، فقط خصها التنزيل والتفعيل؛
- العمل على تشجيع السياحة الداخلية بكل أنواعها الجبلية، الصحراوية، الاستشفائية، الايكولوجية، فجميع وما إلى ذلك؛

- العمل على تشجيع السياحة الداخلية كذلك في القضية ديال الشاطئ، كنفولو، السيد رئيس الحكومة، عندنا 3500 كيلومتر ديال الشواطئ، ولكن أغلبها غير مستغل، واللي واجد يا إما غالي، يا إما بطبيعة الحال فيه مشاكل؛

أيضا سبق لنا اقترحنا تقديم شيكات سياحية للمغاربة لتشجيعهم على اكتشاف خيرات بلادهم السياحية المتنوعة، حيث سبق للسيدة الوزيرة السابقة أن أكدت أن المرسوم بهذه الآلية يوجد في طور المصادقة منذ يونيو 2021، لم يخرج هذا المرسوم، نتمناو على أنه يلقي النوع ديالو؛

أيضا، لابد كذلك من تأهيل الموارد البشرية العاملة بالقطاع والتأهيل المستمر...

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، أستسمح.

سنستمع إلى رد السيد رئيس الحكومة على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

حكومتكم أبلغتنا رفضها على بياض لمقترح قانون المذكور، في الوقت الذي تمكنت فيه شركات رقمية من تحويل آلاف الغرف المنزلية إلى غرف إيواء سياحي بسعر منخفض، وفي وقت لا يزال الإطار القانوني المغربي في هذا القطاع يمنع حرية الإيواء السياحي.

نذكر كذلك بضرورة الانتباه إلى وضعية العاملين في القطاع، حيث تم رصد العديد من الاغلاقات التي نجم عنها تسريح لآلاف العمال، ولكم في العديد من الفنادق الكبيرة في أكادير خير مثال وأنتم أعرف بوضعيتها، السيد الرئيس.

كما نتساءل، أخيرا، عن مآل بعض الالتزامات الواردة في برنامجكم الحكومي من قبيل إحداث صندوق قطاعي لدعم السياحة بشكل مستدام وتيسير ولوج مقاولين الشباب لفرص الاستثمار في هذا المجال.

إنها بعض الملاحظات التي نبسطها لكم، ونتمنى منكم معالجتها ومعالجة إشكالية تعدد المؤسسات المتدخلة في السياسة السياحية وضمان حكامتها وشفافية تديرها ونجاعة تدخلاتها.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين غير المنتسبين، السيد خالد السطحي.

المستشار السيد خالد السطحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الدستورية، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الذي يحتفل هذه السنة بالذكرى الخمسين لتأسيسه.

في البداية، السيد رئيس الحكومة، ونحن على أبواب فاتح ماي، نهني الطبقة الشغيلة بعيدها الأمي، ونقول مع المتنبى: "عيد بأية حال عدت يا عيد"، ولا نحتاج في الحقيقة أي جواب عن هذا السؤال، السيد رئيس الحكومة، فلسان الحال يغني عن المقال والسؤال.

كنا نتمنى بالنظر للوظائف الدستورية لمجلسنا مع فاتح ماي، السيد رئيس الحكومة، أن تخصص هذه الجلسة لمناقشة الوضع الاجتماعي وانعكاساتها على الطبقة الشغيلة وعموم المواطنين.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنشكركم على التفاعل ديالكم اللي كيعكس مدى الاهتمام بهاذ الموضوع.

كتعرفو بأن قطاع السياحة عندو أهمية كبيرة في النسيج الاقتصادي، وكيشكل أحد أهم الأعمدة ديال الاقتصاد الوطني إلى جانب قطاعات أخرى، على غرار الصناعة والفلاحة، وهذا بفضل مجموعة من الأمور، أولها، أن بلادنا الحمد لله، عندها مؤهلات كبيرة اللي كتأهلها لتطوير صناعة سياحية كبيرة.

لابد من المهم أننا نرجعو بكم للظرفية، الجميع كييعرف أننا جينا فواحد الظرفية اللي هي صعبة، هاذ الحكومة تعينت فعز الأزمة إلى ما قلتش في العمق ديال الأزمة، أزمة إغلاق الحدود بسبب الجائحة، والحدود تقريبا لمدة سنتين، في غالها كانت مغلقة، ومن الطبيعي أن قطاع السياحة يكون هو الأكثر تضررا، وهذا ماشي غير فالبلاد ديانا، ولكن في جميع أنحاء العالم.

جينا فمرحلة اللي هي فارقة، هي نهاية الأزمة الصحية، وبالتالي نهاية الإغلاق وبداية الإقلاع، لذلك كان من الضروري أن نديرو اختيارات، وضروري أنها تكون صائبة، لأن القطاع كان تقريبا كييعيش في غرفة الإنعاش، كان مهدد أنه يبقى فغرفة الإنعاش لسنوات، عاد بيذا يسترجع العافية ديالو، وهاذ الشئ اللي وقع اليوم فمجموعة من الدول اللي هي قريبة اللي عاود (tourisme) راه هي ماقلعش فيها، كان أماننا جوج ديال الاختيارات:

إما نتظرو فتح الأجواء وعودة النشاط الاقتصادي، ونشوفو أشنو غادي يوقع غدا، واحنا فعز الأزمة، واحنا ما عارفينش المستقبل كيفاش غيكون، نديرو اختيار، ونراهنو كذلك على هاذ القطاع من خلال التدخل العاجل للإخراج ديالو من غرفة الإنعاش.

وهاذو هوما (les mesures) اللي تكلمت عليهم قبيلة، بلا ما نتكلم عليهم ديال 2000 درهم ديال (la CNSS²)، التأجيل ديال آجال تسديد القروض، اعفيننا المؤسسات من واجبات الانخراط فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اعفيننا أصحاب الفنادق من الضريبة المهنية، وذيك 737 مؤسسة اللي استفادت من مليار باش يصلحو (les hôtels) ديالهم قبل ما يفتحو.

بعدهما تشاورنا مع المهنيين خرجنا خارطة الطريق، ودابا هذا اتجاه جديد، يعني احنا خارجين من الأزمة، نحن لسنا في استراتيجيات كبرى اللي غادي تدينا لسنوات، خصنا نخرجو من الأزمة والبلاد توقف على رجليها ونزيدو للأمام، واحد العدد ديال الأمور تكلمنا على خارطة

الطريق، التعليم تكلمنا على خارطة الطريق.

اليوم السياحة نتكلمو على خارطة الطريق (c'est-à-dire) احنا في (la mise en œuvre)، يعني في التطبيق وفي التنزيل ديال العمل الحكومي وديال البرامج اللي جات بها الحكومة معها في هاذ (la confiance) اللي عندها من عند المواطنين.

على مدى أربعة سنوات هاذ خارطة الطريق على أربعة ديال السنوات، المبلغ الإجمالي وصل إلى 6.1 مليار ديال الدرهم، قلنا غادي نستقطبو 17.5 مليون سائح في آخر 2026، ونخلقو 200.000 فرصة شغل وغادي نحاولو نوصلو لـ 120 مليار ديال الدرهم كعائدات من العملة الصعبة.

بغينا نخرجو في هاذ الخارطة ما نبقاوش فقط نتكلمو على وجهة المغرب بصفة عامة، ولكن نتكلمو على العروض ديال السائح، لا الأجنبي ولا المغربي، من خلال 9 ديال السلاسل اللي هي متكاملة، تتوافق مع المنتجات السياحية المطلوبة:

- هناك، أولا، السلسلة ديال "أمواج المحيط"، اللي كتجعل المغرب وجهة رئيسية للرياضات المائية؛

- هناك، ثانيا، سلسلة "الطبيعة والرحلات والتنزه"، اللي كتهدف لتطوير خبرات السياحة الخضراء المنظمة؛

- ثالثا، سلسلة (City Break) اللي من خلالها كتهدفو لتشجيع السياحة الحضرية قصيرة المدى؛

- وكذلك سلسلة "الشاطئ والشمس" اللي تتكمل عرض البحر الحالي في المملكة؛

- خامسا، سلسلة "مغامرات الصحراء والواحات"، اللي هي عبارة عن عرض للسائح الأجنبي أو الوطني اللي تيعيش مغامرات الصحراء؛

- سادسا، سلسلة "الأعمال"؛

- سابعا، سلسلة "الجولات الثقافية"؛

- كاين سلسلة ديال "البحر"؛

- وكاين سلسلة في الأخير، تاسعا، ديال "الطبيعة والاكتشاف".

يضاف لهاذ القطاعات، 5 سلاسل أخرى كتعكس تهمين التراث غير المادي، وتتمثل في القطاعات ديال المطاعم والمنتجات المحلية والمهرجانات والمواسم والتنمية المستدامة والحرف اليدوية والمعرفة المحلية والإقامات البديلة.

ملي نتكلمو على السياسة السياحية ما نتكلموش على سياسة قطاعية، لأن نتكلمو على سياسة حكومية متكاملة، (la preuve) أنه الناس اللي وقعومعنا في هاذ الاتفاق ديال خارطة الطريق واحد 7 أو 8 ديال الوزارات: الداخلية والمالية والشغل والثقافة، واحد العدد ديال..

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale

ورزازات، زاكورة كايين اللي مسدود لأنه كايين فيه إشكالية، اللي عندو الشركة ديالو ما بقاش مستعد يخدم، اعياء، كايين المشاكل ديال الورثة، كايين اللي عندو مشاكل ديال قليل ديال العمال مع بعض النقابات في الناحية ديال ورزازات، وكايين اللي عندو مشاكل ديال التمويل، كايين اللي ما فاقش من الكوفيد من بعد الأزمة ديال كوفيد، كل واحد والإشكالية ديالو، وهذا الشي كايين في واحد العدد ديال المناطق.

واحنا اليوم شفت السيدة الوزيرة، اتفقنا بأنه غادي، إن شاء الله، نجلسو من هنا لـ 2 أسابيع اللي جاية مع وزارة الداخلية مع (les autorités locales)، مع الأبنك، مع الناس اللي عندهم إمكانيات باش نشوفو الناس اللي بغات تخدم وتشتغل، لأنه اليوم كايين واحد الطرف معين اللي هو جد إيجابي بالمغرب ما خصناش نخليوه ونمشيو، اليوم (c'est un problème) ماشي ديال الطيارات اللي ما كايينش، ماشي ديال أسميتو.. هو إشكالية اللي كايينة ديال (la capacité) اللي خصها تصلح وخصها تقاد وخص كلشي يشتغل فيها، وغادي نحاولو، إن شاء الله، باش نعجلو في هذه التنمية باش نمشيو للأمام.

فيما يخص (la capacité)، الحمد لله، عندنا الشركة المغربية ديالنا، الخطوط الملكية المغربية اللي شركة كبيرة، شركة ممتازة وعندنا إمكانيات، وغادي نزيدوها في إطار، إن شاء الله، احنا كنوجدو مع وزارة المالية ووزارة النقل باش يكون عندنا والشركة المعنية، يكون عندنا واحد المخطط حتى هوما في السنوات المقبلة باش تلعب الدور ديالها الجهوي والوطني بالنسبة للتنمية، وغادي نعطيها إمكانيات باش تزيد للأمام.

كذلك، أنه اتفقنا مع واحد العدد ديال الشركات عالمية، والإخوان اللي كيمشيو من بعض المناطق إما في أكادير ولا مراكش ولا فاس ولا في ورزازات واحد العدد ديال (les low-cost) اللي عملنا معهم (des accords) يعني اتفاق (marketing) باش يكون الوجود ديالهم حاضر، ويكفي نقولو بأنه ورزازات اللي ما كان فيها والوهذه السنوات، الحمد لله، الآن عندها (des lignes) من الداخل ديال "الخطوط الملكية" وديال شركة "العربية"، وكذلك خطوط من الخارج، كايين اليوم (Paris) كايين (Marseille)، كايين (Barcelone) كايين (Londres)، اللي كيجيو للمنطقة واللي ما هي إلا بداية اللي كتمشي مع تحسين (la capacité) (d'accueil) باش يكونو (les hôtels) إن شاء الله واجدين، فمجهودنا معطي لهذيك المنطقة، إن شاء الله، أنه باش لأنه احنا عارفين بأنه كايين أفلام كبيرة الآن اللي تتوجد، وكايين أفلام أخرى اللي غادي تيجي، وخص (la capacité) وخص الناس يمشيو..

أنا اليوم اتصلو بيا الإخوان غادي يمشيو لقلعة مكونة اللي عندهم الموسم ديال الورد، ما لقاوش بلاصة في الطائرة اليوم، أنا ما عرفتش كيف غتدخل السيد... ما كايينش، خليك معايا.

المهم أنه ما كايينشاي (la capacité) في الطيارات عامرين، الطائرة

وزارة النقل واللوجستيك، وزارة الاقتصاد الاجتماعي، بالإضافة إلى الكونفدرالية الوطنية للسياحة.

ومنين نقولون السياسة السياحية هي أولوية حكومية، فهاذ الأمر تنأكدو الأهمية الكبيرة اللي جينا بها في إطار الميثاق الجديد للاستثمار، وبالخصوص للمناطق اللي هي نائية، واللي غادي نعطيها نقط زائد على الأقل 5% بالنسبة للاستثمارات اللي موجودة فيهم في واحد المناطق اللي هي نائية.

احنا، الحمد لله، بلادنا كلها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، من الشرق إلى الغرب، أعطاه الله إمكانيات سياحية هائلة، وحتى في العالم القروي نتلقاو فيه مؤهلات كبيرة، وهاذ الشي اللي تياكدو أن مجموعة من القرى في المغرب تصنف في السنوات الأخيرة ضمن قائمة أفضل القرى السياحية العالمية من طرف منظمة السياحة العالمية، ففي 2021 تصنفت "قرية سيدي كاوي" الموجودة في إقليم الصويرة ضمن أفضل القرى السياحية في العالم، وفي 2022 دخلت لنفس التصنيف من طرف المنظمة السياحية العالمية "قرية مولاي بوزرقطون" والموجودة في إقليم الصويرة وقرية "قصر الخربات" الموجودة في إقليم الرشيدية.

اللي نبغي نقول أنه، تجاوبا على بعض الأسئلة اللي تطرحو اليوم، أنه، أولا، السياحة الداخلية والسياحة الخارجية، و (l'opportunité) ديال السياحة، أنا كنتنجه للإخوان اللي في القطاع والناس المستثمرين، وكنتنجه للأبنك، أن ملي كنشوفو واحد العدد ديال البلدان اليوم اللي دارت واحد التنمية كبيرة في هذه السنة ديال 2020-2022، الأغلبية ديالها جات من (la croissance) ديال السياحة، اخذنا حقنا فيه، ولكن ليس بالكافي، فلهدا يجب الاستثمار، يجب إعادة الهياكل ديال الفنادق اللي هي مقفولة واللي هي ما خدامش، وكذلك كيجيب هاذ الشي اللي خص معه هو التمويلات كذلك، الأبنك لازم كذلك يفهمو بأنه من الأولويات ديال بلادنا اليوم بوجود الشمس، بوجود الحمد لله مناظر اللي هي خلاصة والمواطنين ديالنا، اليوم كايين واحد (l'attractivité) من الصباح واحنا كنقولوها بأنه كايين واحد الجاذبية بالنسبة للمغرب، يعني هذه موجة مادام كنتكلمو على (surf)، هاذي موجة اللي خصنا نمشيو فوق منها ونستثمرو، لأن غادي تعطينا إمكانيات وغادي تعطينا كذلك واحد العدد ديال الإمكانيات في العجلة ديال التنمية. وخصنا نواكبو (les hôtels) اللي حاضرين وكذلك المشاريع اللي جايين، لأنه المستقبل فيه واحد... غادي نلعبو فيه واحد الدور كبير في هاذ الشي ديال السياحة.

فعلا، كايين بعض الفنادق اللي مسدودين، تكلمتو على 16 فندق في أكادير، هاذو راه لقيناهم مسدودين، الشريف، ماشي احنا اللي سدناهم، احنا كنحاولو نحلوهم دبا.

ثانيا، في واحد العدد ديال المناطق، تكلمت عليهما من الناحية ديال

كبيرة في التشغيل، آفاق كبيرة في تحسين الوضعية ديال المغاربة وكذلك تعطي، لأنه، الحمد لله، بلادنا احنا ناسنا كلهم مزيانين، (ils sont tous accueillants)، كلهم تيرحبو كلهم تيفرحو بالسواح، السواح اللي تيجيو تيجيو هكذا ضاحكين، لأنه جاين لواحد البلاد اللي عارفين بأنه أشنو هي (l'offre) ديالها.

ولكن، الآن الآن الدولة تتعمل مجهود ديالها فيما يخص الطيران، الدولة عاملة مجهودها في المسائل اللي هي لوجيستيك، بحيث ذاك النهار قصة أخرى كنت أنا والسي لقجع وتعيشينا مع شي إخوان ديال (sport) فاش كان الموندياالتو، (le président) ديال (Flamengo) ياك؟ قلت ليه واش شفقي شوية المغرب؟ جلس سيمانة، قال لي مشيت للشاؤون هو عندو الفرقة ديالو فطنجة وذاك الشي لاعب، ولكن قال لي مشيت للشاؤون ومشيت لمراكش ومشيت للرباط وطنجة وجيت للدار البيضاء، دار 5 ديال المدن وشافهم كلهم في ظرف أسبوع، هذا راه ما يمكنش تديرو إلى ما عندكش الطرقات وما عندكش اللوجيستيك وما عندكش (les hôtels) وما عندكش فاش تمشي، وفرحان وبಾಗಿ يرجع يجيب أولادو ويعاود يرجع لأن البلاد عجابتو بزاف.

بلادنا، الحمد لله، آمنة بفضل صاحب الجلالة، بلادنا زينة والمواطن المغربي (est accueillant)، ولازم علينا أننا نكملو الاستثمار فيما يخص هاذا اسميتو..

شفشاؤون واخا تبان ليك صغيرة ولا لا، راه ما ساهلاش، شفشاؤون راه 80 أوطيل صغير، (chambres, c'est pas mal 2100)، وعندها إمكانيات أنها تمشي أكثر، أنا متفق مع الإخوان أنه الناس ديال السياحة خصهم يوجدو واحد العرض للمواطن، واحد العرض ديال السياحة الداخلية اللي يكون فالمستوى (لا ضرر ولا ضرار)، يعني الأشهر المقبلة، إن شاء الله، والسنوات المقبلة كاي (l'offre) ديال السياحة بوحدها للأجانب، ولكن خصنا شي (offre) كذلك واحد العرض اللي يكون هو يجلب السياحة المغربية، وهاذا الشي خصو المزيد من النقاش والمزيد من الحوار، وفعلا أنا متفق بأنه خصكم تخرجو، السيدة الوزيرة، باش تشرحو البرنامج ديالكم وأش غادي تديرو، واحنا كحكومة اخذيت العهد أنه غادي نجي، وغادي نجي إن شاء الله، قبل من الصيف باش نشوفو كاع المشاكل اللي مطروحة مع السادة الوزراء والمشاكل المطروحة فهذا أسميتو..

أما المسائل ديال العرض السياحي باش ما يكونش تشويش، العرض ديال السينما خص الناس ديال ورزازات يقابلوه، خصكم تقابلو المسائل ديالكم، احنا ديما تنقولو ليكم ديرو (One stop shop)، السيد اللي غادي يبي خصو يمشي لواحد البلاصة بحال المعرض، غادي يلقي فيها فين ياخذ الناس اللي غادي يخدمو وفي غادي يشري (la décoration)، باش تنظمو وأشنو هو المناظر اللي يمشي لهم باش تسهلو، عندكم (la capacité) اليوم تضربو في 10 ذاك الشي اللي يمكن يتدار.

عامرة، إذن كلشي عامر والحمد لله بأنه هذا (la preuve) بأنه كايينة واحد (la reprise) بأنه كايينة واحد المسائل اللي هي إيجابية، وباش نبقي إيجابي، أنا ما بغينش الإخوان فالمعارضة غادي يجروني خصوصا في هاذ الغرفة باش نجابو على ذاك الشي اللي قلتو، ولكن لابد نقول لك، غير قول ليا دبا المغربي غادي يمشي لتركيا اللي فيها 50% ديال (l'inflation) لأن هرب من المغرب؟ المغربي غادي يمشي لتركيا ولا إسبانيا ولا فرنسا لأنه بغا يبدل، حتى هو غادي ندخلو فيه علاش غادي يمشي وعلاش غادي يمشي؟ بغى يسافر بغى يمشي لهذا.

أنا تنقول لك بعض الدول الأوروبية، هذاك الشي كلو فيه 20%، 30% ديال (l'inflation) اللي ما عندناش احنا، مطيشة ديالنا إلى غادي يمشي لإسبانيا راه خصو يخلصها بـ 2 أورو ولا 3 أورو، احنا اليوم راه شفتم شحال تتسوا الثمن، شفتي فين هبط الثمن ديالها.

إذن ما نعملوش (caricature) باش نبيعو بأنه الناس باغية تمشي، ولكن راه من حق المغربي أنه يمشي يكتشف ويمشي يشوف ويمشي يدور ويمشي يشوف الإمكانيات اللي عندو، ومن حقو كذلك أنه يكتشف بلادو، وبلادنا شفتي (les nuitées) اللي كايين في (les hôtels) 42% ديالهم المغاربة اللي تيكونو فيهم، 40% ديال (les nuitées) المغاربة اللي تيسعملوهم.

إذن كايين واحد التوازن بالأجانب، غير هوما دابا الإشكالية في هاذ الشي هذا كلو (c'est que) كايين واحد (l'opportunité)، كايين النافذة، هاذ النافذة خصنا ندخلو فيها، وخصنا نطلعو فوق منها وخص المستثمرين يجيو وخص الأبنك يجيو وخصنا نصلحو (les hôtels) ديالنا وخصنا نعملو.. لأن هاذ الشي هو اللي يمكن راه المصنع مزيان، ولكن غادي يتسنى عامين 3 سنين باش يوجد باش (la machine) تتحرك، هاذو غير غادي يبدو ويجيو السياح ونحركو الوقت ونعطيوهم إمكانيات، السياحة غادي تنتعش (les hôtels) غادي ينتعشو، هاذوك الناس ديال (l'artisanat) غادي ينتعشو، (les commerçants) فالحقاوي وف (les restaurants) غينتعشو.

أنا كنت في مراكش هاذ الأسبوع آخر الأسبوع، تلاقيت واحد السيد، جا عندي واحد السيد واقف حدا الباب ديال واحد (l'hôtel) وقال ليا أنا تلاقيت بك في 2017، فعلا كان تلاقينا هكذا قال ليا أنا سائق ديال هذوك (les voitures) اللي تمهزو 5 ولا 6 ديال الناس مزيانين (luxueuses pour les touristes)، قال ليا أنا بديت وغادي نبدي بهذا، وشجعنتو، يعني شجعنتو المغرب أنه المغرب في حاجة لهذا الشي، هاذ السيد تلاقيت به تما، ما عقلتش عليه في الحقيقة، قال ليا تلاقيت بك وهذا، وراه من ذاك النهار وأنا خدام، اليوم عندي 15 سائق، عندي 10 ديال السيارات و (le capital) ديالهم 5 مليون ديال الدرهم، واحد السيد بوحده وخدم.

فلهدا، الرفاعة ديال هاذ الشي ديال السياحة يمكن تجيب آفاق

الملحق: تنمة مداخلةمنسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

.. السيد رئيس الحكومة،

المغرب بلد الشمس والجبال والصحراء والغابات، المغرب بلد التاريخ والعراقة والأصالة وكرم الضيافة، المغرب بلد الاستقرار والأمن والتضامن مؤهلاتنا السياحية متعددة ومتنوعة، فأمام كل هذا وجب علينا حكومة وبرلمانا المبادرة وتسخير القليل من الوسائل والآليات البسيطة، منها المادية واللوجستيكية وكذا التشريعية للتهوض بالسياحة الوطنية.

بلادنا، سيدنا عندو طموحات كبيرة لهاذ البلاد، واحنا المواطنين واحنا الناس المسؤولين والناس المسؤولين في المناطق الجهوية والإقليمية خصها تكون حتى هوما عندهم نفس الطموحات، خصنا نطلعوا السقف لأن بغينا التنمية لبلادنا.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم، السيد رئيس الحكومة، على مساهمتكم.

نشكر السيدات والسادة الوزراء، ونشكر السيدات والسادة المستشارين على المساهمة.

رفعت الجلسة.